



# مكتبة نعمة

محاضرات

في

محاسبة منشآت متخصصة 2

السنة :الرابعة

قسم : المحاسبة

الفصل : الثاني

خدمات طلابية - تصوير مستندات - قرطاسية - طباعة - هدايا

0988292457 - 2139460

للتواصل والاستفسار يمكنكم متابعتنا على: [www.facebook.com/groups/m.neama.library/](http://www.facebook.com/groups/m.neama.library/)

pages: 3

المحاضرة: الأول

Fourth

محاسبة منشآت متخصصة (٤)

في مادة بسيطة تتناول البحوث الآتية:

١- الإستثمارات في الأدوات المالية

٢- محاسبة صناديق الاستثمار

٣- شركات التأمين

٤- شركات الوساطة المالية

وفي هذه المحاضرة: سنتناول فكرة عامة عن هذه البحوث حتى نكون صورة

وأصحة عنها: ١- المشتقات المالية: لا يوجد لها تداول في سوقنا ولكن منذ عام

١٩٧٣ أوجد سوقه فنظم لها، وهي عبارة عن أدوات تستخدم لإدارة المخاطر

التي تنقضي لها المنفعة وخاصة مشاكل تذبذب الأسعار سواء سلع أو...

و باقي التفاصيل ستعرض في بحث المشتقات المالية

٢- محاسبة الأدوات المالية (يد استثمار في الأسهم والسندات) أي طرود عرضها

والإفصاح عنها.

٣- صناديق استثمار: صاحب عملها هو تجميع محافظ استثمارية من أدوات مالية

في السوق المالية وما ينتج من إيرادات عن هذه المحافظ يتقاسمها أصحاب الحصص

فرد (أي عمليات شراء أو بيع أو إيداع أو سحب)

٤- شركات الوساطة: سمارة - بنوك تجارية - شركات خاصة وتمارس عملية

الوكالة ولها مدخل خاص

٥- شركات التأمين: موجودة في السوق السورية منذ مئات السنين وسنقوم بالتعرف

على طبيعة النشاط التأميني

التأمين: هو تعاقد بين المؤمن له وبين المؤمن عليه لتحويل المخاطر التي لا يستطيع تحملها شخص

لوجهه، بمقتضى العقد تدفع شركة التأمين تعويض (مال أو...) لحامل بوليصة

التأمين عند ما يحدث الخطر المؤمن منه هذه على أن يدفع المؤمن أقساطاً تعطيها له

بالحصول على مبلغ مالي إذا حصل الشيء المؤمن منه

\* يمارس نشاط التأمين من قبل مؤسسات مالية معترف بها قانونياً



\* أنواع المخاطر التي يبين عليها: خطر بخصه (بطالة، مرض، ما يقلل من طلاقة الإنسان وقدرته

خطر ممتلكات (حريق، سرقة، مخاطر نقل)

خطر للأخرين (حوادث، عمل، سيارات ...)

\* شركات التأمين تجمع مدخرات كبيرة تكفي أن توظف لتحويل لمخاطر الاستثمار

مثل توظيف في: استثمار في شراء العقارات

استثمار في أراض مائية

منه الفرض لمخاطر الوائتة بضمانه الوائتة

ولكنهم نفقة تقوم بها شركة التأمين هي دفع التعويض للمؤمن له صاحب

الحصة بالاقساط وعلى الرغم من قدرة الشركة على استثمار الأقساط إلا أنه

الحصة الأولى والأخير بهذه الأقساط هو المؤمن

تعطي بوليصة التأمين:

الحصة في الأمان

أثر الادخار

أثر الائتمان (الحصول على قرض)

\* تعمل شركة التأمين في ظل عدم التأكد فالخطر محتمل ولكن غير مؤكد وهو خارج إدارة

المؤسسة له

\* في حال لم يكن لدى شركة التأمين القدرة والسيولة لدفع بوليصة التأمين تفقد

ثقة العمال ويتحولون لشركة تأمين أخرى

\* ولأنه في حال حدوث أخطاء أكبر من إمكانات شركة التأمين أعطى الحصة لشركة

التأمين بتوزيع عقد التأمين إذا كان أكبر مما توفقه إلى أكثر من شركة تأمين

وهذا ما سمي إعادة التأمين

\* دائماً تسعى شركات التأمين لتعظيم ثروة الدلائل مما يدفع للأحسان في تصرف

الاستثمار التي تدفع على الشركة وتغطي جزء من مصاريفها يتم تقييم

الاقساط إلى: ① محفوض قتي: هو جزء من الأقساط المرفوعة لشركة التأمين

يحتفظ به لدفع التعويضات ويكون في نهاية كل سنة وهذا ② جزء آخر يستثمر

\* يعتبر المخصص الفني من الالتزامات التي تتحملها شركة التأمين

\* الأقساط التي تلتحقها شركة التأمين في كل سنة يتم تشكيل مخصص فني

لها في مخازن كل سنة وفي حال عدم استخدام الخوص الفني بدفعه انما يتم إعادة احتسابه لذات العرضة في أي وقت حدوث الخطر وفي حال عدم حدوث الخطر أبداً تصبح الأقساط ارباد

الارباد الرئيسي لشركة التأمين على الأقساط التأمينية الاربادات الأخرى غير أساسية هي هامة أيضاً في شركات التأمين وقدنا مثل فتحي تروصه لحلة الوائتد

الورائتو التي تفتخر بالبنول وتأخذ عليها فوائد

انشاء العقارات المتاجرة بل سواد شراء أو بيع

«لا يحق للبنول» التأجير ان هذه العقارات

الاستثمار مد قبل الإدارة للأغراض الخاصة

هذه الاربادات هي كاملة للارباد الأساسي وهو قط التأمين

المنتجات المالية: منذ كانه أشتد بضاعة ولكن أريد هاجب ١٢ شهر ولكن

أخاف انه يتغير سعر الدولار لذلك نقوم بشراء خيار أي نشترى بالدولار

بسر متفقه عليه الآن «سعر التفتيد»

سحب مشتقات لذلك مشتقة عند أصل (عملة أجنبية، سلعة ...)

ونتيجة ترسع المديونية والمسؤولية أصعب هناك مخاطر للمشتقات المالية التي

أصبحت لها سوه منظومة تنظم هذه الخيارات

محرر المشتقه: يبيع الخيار حتى ولو لم يسه ماله للبضاعة أو السلعة

وهذه التفاصيل وأكثر سنناقها في بحث المشتقات

مصادر أموال شركات التأمين: تصد تروصه سندات

تأخذ ترض

الخصومات الفنية رأس المال وهما الأهم

أصول شركة التأمين: في الصناديق يجب انه يتواجد أموال نقدية سائلة

أو أموال مودعة لدى البنول

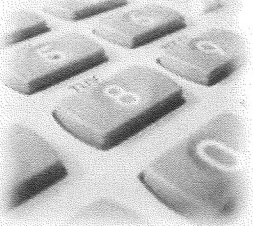
ما زاد عنه ذلك يعطى: ١- في الاستثمارات المالية

٢- الاستثمار في العقارات

٣- في الأصول الثابتة (لا يوجد أصول متداولة)

... نهاية المحاضرة الأولى ...

# Fourth



## المحاسبة في شركات التأمين

- يعتبر التأمين وسيلة لراحة الأعباء المالية التي تترتب على المخاطر المحتملة التي قد تصيب الإنسان بخصه أو بملكاته أو بالأشخاص التي قد يربط الإنسان للعديد في أشخاصهم أو ممتلكاتهم عبر القيام بعقد التأمين وهو العقد الذي يقبل بموجبه أحد الطرفين (شركة التأمين) تحمل خطر تأميني هام من طرف الآخر (حامل الوثيقة) بالانفاق على تعويض حامل الوثيقة عند حدوث مستقبل محدد غير مؤكد الوقوع (حدث المؤمن منه) يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة.
- يلتزم المؤمن بمقتضى العقد أنه يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبيح في العقد وذلك نظراً إلى أن دفع مائة مالية فتنال ضرورة أطراف لعقد التأمين هي:
- الطرف الأول: شركة التأمين، ويطلق عليه المؤمن، يدفع مبلغ من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي للمؤمن له عند حصول الخطر المؤمن منه.
- الطرف الثاني: الشخص المؤمن له، أو المستأمن، هو الذي يلتزم بدفع قسط التأمين دفعة واحدة أو على دفعات في مواعيد.
- الطرف الثالث: المستفيد، وهو الشخص الذي يقبض قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه وفي معظم الأحيان يكون المستأمن هو نفسه المستفيد.
- هناك أربعة أركان يتقيد تراها في عقد التأمين هي:
- أ الخطر: يجب وجود خطر يتوجب التأمين عليه.
  - شروط الخطر: (أ) غير مؤكد.
  - تأثيره: نتيجة حدوثه غير مرغوب فيها.
  - أنه يكون خطر مشروع (لا يتنافى مع القانون العام والآداب العامة).
  - أنه خارج عن إرادة المؤمن له.
- شركة التأمين: هي مؤسسة مالية تجارية تهدف إلى تحقيق الربح وتقوم بتجميع المدخرات عبر طريقه الأقساط المحصلة من بوالص التأمين وتقوم باستثمار هذه الأموال لرفع



التقويضات الناتجة عن الأخطار المؤسسية عندها ودفع النفقات وتحققها من قبل  
الرجح لتنظيم شروط المبدأ.

يتركز نظام التأمين (أ) على مبدأ عدم التأكد أو لا شيء له طبيعة احتمالية. (خدمة  
آجلة تأخذ القطار له ولكنه لا يوجد إيراد فزراً)

٥) تعبير الخدمة يعتمد على الخبرات السابقة لشركة التأمين وعلى الرياضيات الاكتوارية  
لتقدير الخطر والمبلغ الذي ستدفعه الشركة لهذا الخطر. (فالتيقير لا يعتمد على  
العرضه والطلب)

٦) مسؤولية قياس النفقات والإيرادات نظراً لعدم التأكد في شركات التأمين  
نقاط هامة: (أ) - من الضروري أن تتعد الفترة التي يغطيها وثيقة التأمين مع فترة  
المحاسبة التي تعد عن الحسابات الختامية. وهذا يدخل تحت طلب القيام بتبويات  
مزاومة بالإيرادات والنفقات (فيكون لدينا مستحقات ومقبوضات مقدمة)  
(ب) - أكبر بنود النفقات في شركات التأمين هو بند الخصومات والاحتياطيات  
الضمنية والتي تم تكويتها لمراعاة الأخطار عن تحقيق مستقبلياً. وهذا يخضع  
للتقدير الشخصي ويؤثر على نتيجة النشاط والضريبة لاحقاً.

ملاحظة: المخصص لفتي شركات التأمين يختلف عن المخصصات التجارية فهو عبارة  
عن التزام يمار النظر في بنائية كل سنة. ود يوجد أيضاً في شركات التأمين  
أيضاً احتياطيات لدعم المركز المالي وتغير قيمة السهم في السوق كالأحداث (فانوني)  
ملاحظة هامة: تطبق القواعد المحيطة والحدود وبعض القواعد الخاصة بشركات  
التأمين نجد أنه بعض شركات التأمين قد تقالي في تقدير قيمة التقويضات وكذلك  
الأقساط غير المحقة عند إعداد الميزانية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأرباح حتى  
ولو طرأ النشاط التأميني في زيادة وإزدهار  
أحياناً نقوم بتكوين مخصصات للأسباب التالية:

١) هناك أخطار تحتاج إلى تقويض في الفترة الحالية ولكنه لم تقدر  
قيمتها بعد

٥) هناك أخطار وقعت في الفترة الحالية ولم تبلغ بها الشركة بعد  
وسمى «مخصصات تقويضات تحت التسوية»

أصبح لدينا: ١- مخصصات فنية  
٢- مخصصات تقويضات تحت التسوية ٣- مخصصات تجارية ٤- مخصصات شركة التأمين



④ ضرورة وجود حسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأسيس على حدة بحيث يمكن تحديد نتائج أعماله بصورة مستقلة (ومركزه المالي) [ومكانه كمنهج محاسبية اقتصاد بالوكالة] ملاحظة: كل قسم لديه قائمة دخل وتدفقات نقدية خاصة به بالإضافة إلى أنه هناك مصاريف يتحملها القسم بنفسه وهناك مصاريف في نهاية المطاف تقوم الشركة بدفعها.

هذا التقسيم يتطلب رقابة داخلية لتحقيقه. حماية أصول الشركة وتحقيق كفاءة في استغلالها. التحقق من صحة البيانات المالية والتقارير. التأكد من تنفيذ السياسات المحاسبية وتقييم الأداء.

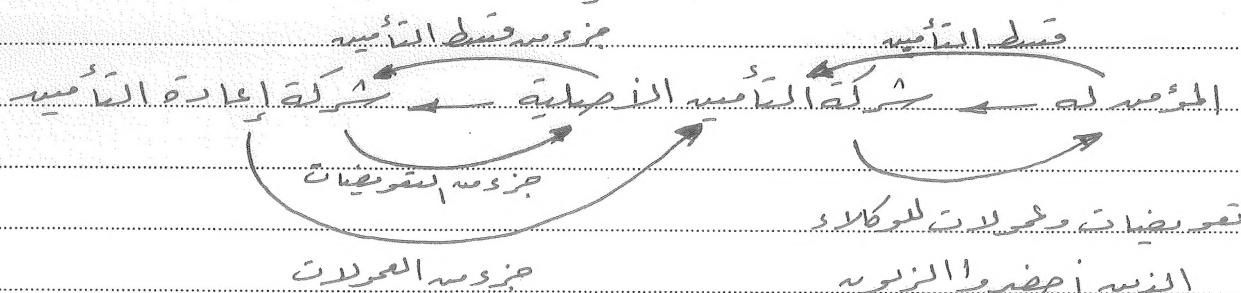
⑤ دخول شركات التأسيس في إعادة التأسيس وتوزيع أرباحها المخاطر على شركات أخرى (أصبح لدينا شركاء يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في النظام المحاسبي) \* فهناك قسم وطرح من قسط التأسيس يذهب لشركة إعادة التأسيس: القسط المباشر

- تنازلت منه لإعادة التأسيس (٣٠٠٠٠٠) - وبضائف أقتطعت إعادة التأسيس الوارد (١٠٠٠٠٠)

٨٠٠٠٠ (مبا في القسط)

ردأي عندما أكون أنا أعدت التأسيس لشركة أخرى ((  
« هذا هو إعادة التأمين ولأنه باقي العمليات اعتبارية »  
شرح فكرة إعادة التأمين:

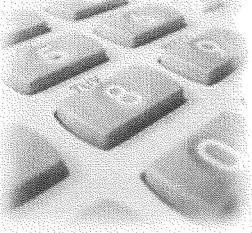
المؤسسة له ليس له علاقة بشركة إعادة التأسيس



وأحياناً نضيف على شركات التأسيس إعادة التأسيس إلزامياً لدى شركة أخرى.

نماذج المحاسبة الثانية

## Fourth



السلام عليكم  
نتابع اليوم في بحث شركات التأمين

\* المجموعة الدفترية في شركات التأمين

يتم إعمال مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل:

١- مجموعة السجلات أو اليوميات المأداة

ب- دفاتر الأستاذ المأداة

ج- دفتر اليومية العامة

د- دفتر الأستاذ العام

\* الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين

هناك مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين

(١) إصدار وثائق التأمين بعد ما ب قيمة الأقساط واجبة الأداء مقابل الخدمة

التأمينية المقدمة، وتحصل تلك الأقساط، ثم استثمارها في مجالات الاستثمار المحفزة

ضمن القانون

ملاحظة [١] بعد أن يتم الاتفاق بين طرفي التأمين وإصدار الوثيقة ينشأ التزام

على طرفي الاتفاق وأول عملية تحت عنوان إصدار الوثيقة هي

٢ تحديد الأقساط المقتدة

ب- كقيل هذه الأقساط

(٣) القيام بعملية إعادة التأمين

(٤) تقدير قيمة القروضات الواجب الوفاء به عن الأقساط المؤمن عنها أو غيرها

للتأمين

(٥) تكوين الاحتياطيات الفنية المختلفة

## العمليات والقيود المحاسبية

أولاً عمليات إصدار وثائق التأمين

1. تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في 1. قيام طالب التأمين بملاءم طالب التأمين

2. تتولى الشركة دراسة الطلب وتقديم

3. بعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة

للموافقة

بإصدار البوليصة بعد تحصيل القيمة الأولى وتحميله

4. يقوم القسم المتخصص بإثبات بيانات الوثيقة

في سجل الوثائق

5. لا حظ 5. يرتبط بالبوليصة كل من 1. قسط التأمين

2. رسوم مالية: تحصل من المؤمن له لصالح

3. رسوم الإشراف: تدفع للهيئة المشرفة

وزارة المالية

على التأمين فهو ليس إيراد لصالح شركة التأمين 4. رسوم إصدار وتعديل مقابل إصدار البوالص

تدفع الشركة بعض النفقات لهذا لأنه من المؤمن له هذه الرسوم وهي تعتبر إيرادات

للشركة

6. وعليه يكون القيد المحاسبي عند استحقاق الأقساط والرسوم

xx من 1/4 أقساط مستحقة (تمت التحصيل)

إلى الزكورين

xx إلى 1/4 الأقساط الباشرة (حياة، طريق)

xx إلى 1/4 رسوم إصدار وتعديل

xx إلى 1/4 رسوم مالية محملة

xx إلى 1/4 رسوم إشراف

والمعروف أن أقساط التأمين تدفع إما على دفعات دورية (وثائق تأمين على الحياة) أو دفعة

واحدة وقت التقاعد (التأمين على السيارات)

x يتكون القسط عادةً من جزأين الجزء الأول يساوي تقريباً مقدار الخطر المؤمن منه

تتم حاسبة بطريقة التوقع الرياضي يطلق عليه اسم القسط الإضافي

أما الجزء الثاني يمثل أعباء القسط وتكاليفه إضافة إلى نسبة هامش ربح الشركة

وهو ما يطلق عليه اسم القسط التجاري

«القسط يقفل في حساب الإيرادات ومصروفات في ذروة السنة المالية»

٥] تقوم الشركة بتحصيل الأقساط إما من المستأمن

مباشرة أو بواسطة محصيل الشركة [٦] زيادة كل فترة دورية يتم إعداد كشوف بالجملي

الأقساط المحصلة وترسل الأقسام لإثبات العامة

\* قيد إثبات تحصيل الأقساط

xx من ٩/ النقدية

xx إلى ٩/ أقساط مستحقة

يمثل رصيد حساب الأقساط تحت التحصيل في زيادة الفترة مدينوية المستأمن قبل الشركة

لذا يدرج ضمن الأصول بالميزانية العمومية

كما يتعين على الشركة أن تدفع عمولة لمتبني وكلاء الشركة، وذلك على أساس نسبة

ممنوعة من الأقساط \*\* وتتحقق تلك العمولة في نفس تاريخ استحقاق الأقساط \*\*

\*\* بمجرد تحصيل قيمة الأقساط تصبح العمولة واجبة الدفع للوكلاء \*\*

### إفصاح البوليمية للتقديرات

يمكن أن تخضع البوليمية للتقديرات في كل من

«مباذير» «زيادة أو نقص» «هناك فتور محاسبية»

«إلغاء البوليمية»

هناك نوعين من التقديرات على مبلغ البوليمية ٢ زيادة متدنية البوليمية

ب تخفيض متدنية البوليمية

٢. زيادة أقساط التأمين: نشب الأقساط المستحقة الإضافية ونسب المتدنية الصافي

وباقى الرسوم

xx من ٩/ أقساط مستحقة

إلى المذكورين

xx إلى ٩/ الأقساط المباشرة

xx إلى ٩/ رسوم تقديرات

xx إلى ٩/ رسوم مالية

xx إلى ٩/ رسوم إشراف



ب- تخفيض أقط التأمين هذا يعني ما كس لفتي زيادة أقط التأمين  
من المذكورين

xx من 9/ أقط تأمين مباشر

xx من 9/ رسم مالي

xx من 9/ رسم إشراف

إلى المذكورين

(بمقدار المبلغ المخفض) إلى 9/ أقط مستحقة الرد

إلى 9/ رسم إصدار وتقبل

تخفيض كل من الرسم المالي و رسم الإشراف بنسبة تخفيض القسط أما رسم الإصدار والتقبل يعتبر الإرادة محققاً لشركة التأمين.

إلغاء البوليصة يمكن قيد إصدار البوليصة

\*\* إذا كان المؤمن قد دفع الأقط المستحقة عليه لمدة ثلاث سنوات وأراد إلغاؤها يحصل على قيمة استرداد (قيمة خالية) لهذه البوليصة ستردها المؤمن له  
تشكيل قيمة استرداد للبوليصة تكون قديها

xx من 9/ القيمة الاستردادية (بمقدار مصروف على شركة التأمين)

xx إلى 9/ القيمة الاستردادية المستحقة

عند دفع المؤمن له

xx من 9/ القيمة الاستردادية المستحقة

xx إلى 9/ النقدية

ثانياً عمليات إعادة التأمين:

إعادة التأمين : هي العمليات التي تحول فيه شركة التأمين كل أو بعض المخاطر التي التزم بتغطيتها إلى جهة أخرى

يطبق على الشركة التي أصدرت البوليصة (الشركة الأصلية) المعمدة للتأمين (الشركة التنازلة) أما الشركة التي يقيد التأمين (شركة إعادة التأمين) أو (الشركة التنازل على)

سبل السلف الذي تدفع الشركة التنازل إلى إلى شركة إعادة التأمين دفعها إعادة التأمين) ويتم زيادة من الأقساط التي تحصل عليها من التأمين بمقتضى عقد التأمين الأصلي المزمع بينه وبين المستأمن

\*\*\* إن شركة التأمين الأصلية تلتزم بدفع قيمة القروض للتأمين متى ولو لم تحصل من شركة إعادة التأمين على نصيب في القروض عن الخطر الذي قبلت التأمين عنه \* تتم عملية إعادة التأمين بنفس الشروط والأسعار الواردة في عقد التأمين الأصلي

لما كانت شركة إعادة التأمين تحصل على منافع من وراء تلك العملية في شكل نصيب من الأقساط بنسبة السلف المباد تأمينه لدى إلى سلف التأمين الأصلي، لهذا يجب عليه تحمل نصيب من التكاليف وأهمها العمولة، غير أن نسبة العمولة التي تدفعها شركة إعادة التأمين إلى الشركة التنازله تكون أعلى من النسبة التي تدفعها الشركة التنازله لوكلائها

يوهبر ثلاثة أنواع من إعادة التأمين

١ إعادة التأمين الإلزامي تكون من خلال اتفاقية موقعة بين مجموعة الشركات على أن تقبل شركات إعادة التأمين كل ما يقدم إليه دون أن يكون له الحق بقدر الربح الموزعة عليه

٢ إعادة التأمين الاختياري تترك الحرية لشركة التأمين في اختيار الشركة التي يقبل التأمين لديها، وكذلك تحديد نسبة إعادة التأمين وتحديد نوعية الأخطار

«ولشركة إعادة التأمين الحق في قبول أو رفض إعادة التأمين»

٣ إعادة التأمين الإلزامي حيث يلزم القانون شركة التأمين بضرورة إعادة التأمين لدى الشركة أو شركات أخرى

يمكن تقسيم إعادة التأمين إلى مستين ← إعادة تأمين مبادر ← إعادة تأمين واري

\*\*\* توضيح : يمكن أن تكون شركة التأمين ضمن نشاطات إعادة التأمين

المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الهادر  
وهي تلك العمليات التي تتنازل فيها شركة التأمين عن جزء من عمليات التأمين المباشرة لشركة إعادة التأمين

٢. إثبات استحقاق شركات إعادة التأمين لنصيب من أرباح الفترة

xx من ٩ أرباح إعادة التأمين الهادر

xx إلى ٩ شركات إعادة التأمين

ب. إثبات استحقاق إجمالي عمولات إعادة التأمين الهادر في ذروة الفترة

xx من ٩ شركات إعادة التأمين

xx إلى ٩ عمولات إعادة التأمين الهادر

ج. إثبات نصيب شركات إعادة التأمين في القروضات المستحقة عن الفترة

xx من ٩ شركات إعادة التأمين

xx إلى ٩ قروضات إعادة التأمين الهادر

المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين الوارد

وهي تلك العمليات التي توافق فيها شركات التأمين على أن يعاد لديهم التأمين من شركات أخرى بحيث تتحمل تغطية نصيب من القروض عند تحقيق الخطر المؤمن منه.

٢. إثبات استحقاق الشركة لنصيب من أرباح إعادة التأمين الوارد

xx من ٩ شركة التأمين

xx إلى ٩ أرباح إعادة التأمين الوارد

ب. إثبات القروضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين الوارد لحساب الشركة المتنازلة

xx من ٩ قروضات إعادة التأمين الوارد

xx إلى ٩ شركة التأمين

المؤمن له ← شركة تأمين أصلية تتنازل لشركة إعادة التأمين

(متنازلة) (متنازل له)

وكيل مصروف جزء من القسط التأمين (هادر) ↑ ايراد

ايراد ↑ تتحمل جزء من العمولات للوكلاء | مصروف

ايراد ↑ تتحمل جزء من القروضات عند الخطر | مصروف

حساب مافي الأرقام

القطر المباشر + أرقام إعادة التأمين الواردة أرقام إعادة التأمين الصادر  
ثالثاً العمليات الخاصة بالتقويضات

يقصد بالتقويضات تلك المبالغ التي قامت الشركة بدفعها فضلاً إلى المستأمين خلال  
الفترة المالية بسبب تحقق الخطر المؤمن منه أو انتكاع أجل الوثيقة، ويمكن تصنيفه

إلى تقويضات حياة وتكوين الأموال  
تقويضات ممتلكات ومسؤوليات

إثبات استحقاق التقويضات

xx من 4/ التقويضات

xx إلى 4/ التقويضات المستحقة

حساب مافي التقويضات

التقويضات المباشرة + التقويضات إعادة التأمين الواردة - التقويضات الصادرة  
رابعاً العمليات الخاصة بالعمولات

تقوم شركة التأمين بفتح حساب جاري لكل وكيل يتم تحميله بالعمولات المستحقة  
كما وتعتبر العمولة في شركة التأمين مصروفاً يتم إثباته بالفترة التالية

xx من 4/ العمولة

إلى 4/ جاري الوكيل (المبلغ المستحق للوكيل)

معتمد من أرقام البولصة كاملة التي أتم الوكيل في تكديس دفع شركة التأمين  
العمولة للوكيل

xx من 4/ جاري الوكيل

xx إلى 4/ النقدية

مافي العمولة - العمولة المباشرة + العمولات إعادة تأمين واردة - العمولات إعادة التأمين الصادرة  
عمليات تكوين الاحتياطيات الفنية

تحتم قوانين التأمين في جميع دول العالم على شركات التأمين أن تظهر في ميزانيتها احتياطيات  
خاصة بعمليات التأمين، وذلك إلى جانب الاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة  
التي تكون في جميع المنشآت التجارية الأخرى



ملحوظة

تعتبر الخصومات إرادات مكتوبة في حال عدم دفع تقويضات للمؤمن له  
لعدم حدوث خطر المؤمن هذه  
إن الفرق بين الخصومات أول الفترة ومخفومات نهاية الفترة هي عبارة عن الأقساط  
المكتوبة خلال الفترة.

\* المخفومات الشمل لهذه الفترة تعتبر مصروف يوضح في الجانب المدين  
أما المخفومات المستردة سنة تعتبر إيراد يوضح في الجانب الدائن

خصم ١/١ - مخفومات ١٢/٢١ - أقساط مكتوبة

ملحوظة: تقويضات الممتلكات والمسؤوليات تمثل المبالغ التي تدفعها الشركة  
لتقويض الضرر الناجم عن وقوع الخطر المؤمن هذه وتحدد قيمته  
بناءً على مقدار الضرر الفعلي بشرط ألا يتعدى قيمة مبلغ التأمين  
أما في تقويضات الحياة والأموال لدرجال لتقدير الخائر فمبلغ التقويض  
يساوي قيمة مبلغ التأمين

زكية المحاضرة الثالثة

# Fourth

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشار الدكتور في هذه المحاضرة إلى المطلوب بالامتحان وهو  
النظري الموجود في الكتاب ولذلك سنقوم بوصفه ضمن  
المحاضرات حتى تكون مادة "علمية" كافية للامتحان

التقارير المحاسبية لشركات التأمين:

إن التقارير المالية المحاسبية تنطوي في جوهرها على المفهوم الشامل للدفع  
والذي بمقتضاه ينظر للدفع المحاسبي باعتباره صورة صادقة وأمنية.  
ويرتبط وبنوع الصورة وأثره بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التي تاعده التوفيق  
على فهم حقيقة وواقع الشروع وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.  
ويتبين على شركات التأمين أن تعد التقارير المحاسبية الآتية في ختام كل مدة  
مالية:

١- قائمة المركز المالي

٢- قائمة الدخل

٣- قائمة الإيرادات والمصروفات

٤- قائمة التدفقات النقدية

ملاحظة: بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص و

نشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات فيتمتعون على أن تقدم

بالإضافة إلى ميزانيتها حسابين مستقلين أحدهما التأمينات الأشخاص

وعمليات تكوين الأموال، وآخر لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات

وقد وضعت المعايير المنظمة بعض القواعد الإرشادية التي تحكم عملية العرض

الدفع بالقوائم المالية بهدف تحقيق أهداف الموضوع والقبالية للفهم

وهي تنص:

١- أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً

٢- أن يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية الدالة المتبعة جزءاً

مهماً للقوائم المالية

٣. أن تظهر الإيضاحات تفاصيل حركة وأرصدة السجلات الدورية  
٤. يسعى عدم دمج السجلات أو استبعاد بعض الإيضاحات الدورية والفهرسية  
التي قد تدخل بحديث تفسير القوائم المالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال و  
الحالات الأخرى من الإيضاح المطلوب لقارئ وتخدم القوائم المالية

لحمة عن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.

وقد صدر المعيار الدولي رقم ١٤ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين  
للسماح لشركات التأمين بالإقتال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية  
وذلك لإدخال تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية السائدة وفهم  
الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين والإيضاح عن معلومات حول  
تلك العقود

وتعتمد هذه المعايير بالخصائص التالية:

(أ) ينطبق هذا المعيار على جميع عقود التأمين التي تصدرها أي مؤسسة وعقود إعادة التأمين  
والذوات المالية التي تصدرها، وذلك باستثناء عقود معينة تخضع لمعايير دولية  
أخرى.

(ب) المعيار IFRS 4 يعفي شركة التأمين مؤقتاً من بعض المتطلبات المنصوص  
عليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى  
ومع ذلك فإن المعيار (١٤) يمنع الاعتراف بأداة احتياطيات للمتطلبات  
المتعلقة المحتملة بالتزامات إذا كانت تلك المتطلبات تنشأ بموجب عقد تأمين  
غير موجود في وقت إعداد التقرير

(ج) يطلب إجراء اختبار للمدى كفاية التزامات التأمين المستوفى في إجراء اختبار لا يختلف  
مقارنة أصول إعادة التأمين

(د) يطلب من شركة التأمين أن تتبرر باقتطاع التزامات التأمين في الميزانية العمومية  
حتى يتم البراءة من أي الفأى. وأن يتم تقدير وعرض التزامات التأمين بدون  
إجراء مقابلة مع أصول إعادة التأمين المرتبطة

(هـ) يسمح المعيار لشركة التأمين بتفسير سياستها المحاسبية لعقود التأمين فقط  
إذا كانت قوائمها المالية ستقرن معلومات أكثر من

ممارسات متنوعة على شركات التأمين:

(٢) قياس قيمة الالتزامات التأمينية على أسس غير مضمومة  
(ب) قياس حقوق التقاعدية لأتقاب إدارة الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز  
قيمة المادلة

(ج) استخدام سياسات محاسبية غير مضمومة للالتزامات التأمينية في الشركات التابعة

(د) ليعي المعيار لشركة التأمين اتباع سياسة محاسبية تتضمن إعادة قياس

الالتزامات تأمين محددة بشكل متوافق في جميع الفترات بحيث تعكس معدلات

الفائدة السوقية الجارية وبدون السماح بكون مطلوباً من شركة التأمين

أن يطبق التفسير الحاصل على السياسات المحاسبية بأنظمة لكل الالتزامات

المتأهلة

(هـ) لا تحتاج شركة التأمين تفسير يلائم المحاسبة بالنسبة لعقود التأمين لمجرد

تجنب الخسران المفرط

(٦) عند ما تفسر شركة التأمين سياسة المحاسبة بالنسبة للالتزامات التأمينية

بمبدأ إعادة تصنيف بعض أو كل الأصول المالية بالفترة المادلة من خلال

الربح أو الخسارة

يوضح المعيار النقاط التالية:

(أ) لا تحتاج شركة التأمين للمحاسبة عن المشتقات الضمنية بالفترة المادلة بشكل

مفضل إذا كانت المشتقات الضمنية ذات علاقة عن عقد تأمين

(ب) يتطلب من شركة التأمين أن تفضل البكون الإبداعي لبعض عقود التأمين

«تقوم بالمحاسبة عنه بشكل مفضل» وذلك لتجنب إغفال أدلة أصول أو التزامات

من ميزانية المصنوعة

(ج) يوضح إمكانية تطبيق الممارسة التي تعرف أحياناً «بمحاسبة الظل»

(د) يسمح لبعض موسي لعقود التأمين التي يتم اقتناؤها من خلال اندماج الأعمال

أو تحويل الحفظ

(هـ) يتناول جوانب محدودة من ميزان المشاركة الافتراضية التي تتضمن عقود

التأمين أو الأدوات المالية

(٧) يتطلب المعيار تقديم الدفصايات لإعادة المقتضين على فهم



(٢) السامع للناس<sup>١</sup> عن عقود التأمين والتي تظهر في القوائم المالية لشركة التأمين  
(ب) قيم النفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن عقود التأمين وتوقيتها وظروف  
عدم التأكد من تحققها ولجميع المخاطر المتعلقة بـ

صَاب إِلَيَّ سِرَادَاتُ وَالْمَحْصُوفَاتِ فِي شُرَكَاتِ الْقَامِصِينَ :

<p>① الخصومات الفنية أول مرة</p> <p>xx احتياطي تقويمات تحت التوبة</p> <p>xx احتياطي الى الماني</p> <p>② xx الأقساط الباشرة</p> <p>+ xx أقساط إعادة تأمين وارد</p> <p>(-) xx أقساط إعادة تأمين مبادر</p> <p>xx مافي الأقساط</p> <p>③ xx مافي الدخل من الاستثمار</p> <p>④ xx الإيرادات الأخرى</p>	<p>مافي التقويمات</p> <p>xxx تقويمات مباشرة</p> <p>+ xxx تقويمات إعادة تأمين وارد</p> <p>(-) xxx تقويمات إعادة تأمين مبادر</p> <p>xx مافي التقويمات</p> <p>تكاليف الإنتاج</p> <p>xxx العمولة الباشرة</p> <p>+ xxx عمولة إعادة تأمين وارد</p> <p>(-) xxx عمولة إعادة تأمين مبادر</p> <p>xx مافي العمولات</p> <p>مصاريف الإنتاج</p> <p>xxx مصاريف إدارية وعمومية</p> <p>xxx مصاريف أخرى</p> <p>xxx الخصومات</p> <p>الخصومات الفنية آخر مرة</p> <p>xxx احتياطي ماني</p> <p>xxx احتياطي تقويمات تحت التوبة</p> <p>xx الفائض</p>
---	---

## شرح مصطلحات الحساب:

## ① الخصومات وأنواعها

أ. بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال هناك نوعين من الخصومات  
 [أ] الاحتياطي إلى أي: ويتم تقديره بحسب معرفة مدير اكتواري وفقاً للأسس  
 الفنية التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة المشرفة  
 على التأمين

ومن المعروف أن مقدار الخطر في تأمينات الحياة يختلف من سنة إلى أخرى حيث  
 يزداد تحققه بتقدم المؤمن عليه في السن، بالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطر إلا أن  
 فط التأمين يظل ثابتاً خلال فترة التأمين لهذا تلجأ شركات التأمين إلى تكوين  
 هذا المخصص حتى يمكن سداد التقويضات في حالة وقوع الخطر المؤمن منه.  
 [ب] احتياطي (مخصص) التقويضات تحت التوريث: بقيمة المطالبات التي لم يتم  
 تسديدها حتى تاريخ إعداد الميزانية، وهو مخصص يتم تكوينه نظراً لطول وكثرة الأجلات  
 تقدر برصيد فترة التقويضات مما يجعل هناك تقويضات لازلت تحت التسوية في  
 ختام السنة المالية ويتمكن تكوين مخصص لها

٤. أما بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات هناك أيضاً ثلاث أنواع  
 [أ] احتياطي (مخصص) الأضرار السارية: يتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن  
 عمليات التأمين المصدرة قبل انتهائ السنة المالية، وما زالت سارية بعد انتهاء  
 السنة المالية. ويبدأ النسب التالية من حملة أكتابات الشركة من السنة المالية  
 النقصية 45٪ من عمليات التأمين الإحصائي  
 25٪ من عمليات التأمين عن أضرار النقل  
 40٪ عن باقي العمليات

100٪ من رصيدها من الأضرار وثائق التأمين طويل الأجل  
 أي تستطيع مثلاً حساب مخصص الأضرار السارية عن طريق ضرب حملة الأضرار  
 المحملة بالنسبة المئوية المذكورة كما أدنى  
 [ب] احتياطي التقويضات تحت التسوية: يكون بنسبة 100٪ من مجموع المطالبات  
 للحوادث التي تم الإبلاغ عنها، ويتم تكوينه لمقابلة التقويضات عن الحوادث  
 التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهائ السنة المالية وما زالت سارية بعد انتهائ وكذا  
 التقويضات عن الحوادث التي تكون قد وقعت بالفعل ولكن لم يبلغ

الشركة متى تارخ اعداد الميزانية وفقاً للقواعد التي تضعها الهيئة المشرفة على التأمين. كما يجب تكوين 15٪ من ارباح القروضات تحت التوروكا احتياطي قروضات لحادث مقرر منه لم يبلغ عنك  
فروق تقسم الخمرصات الفنية أول المدة  
تضمن هذا الحساب قيمة فروق أعمار تقسم الخمرصات الفنية أول العام ويراعى  
إفراغ تقسم كل خمرص على مدة  
\* الخمرصات الكوزة العام السابق تقفل في الإيرادات ويوار تقسم خمرصين حيدر للعام الحالي

⑤ تمثل مافي الإيرادات هي مافي الأوقات

③ الممولات بفضل إفراغ إمامة تأمين مادي في قسم الإيرادات دون المرد من الواردة للإمضاع عن المصاريف والإيرادات المضافة مع شركات تأمين أخرى

⑥ مرتبة بالاستثمارات التي تقوم بها شركة التأمين (مالية، عقارات) وهو مجموع الدخول الناتجة من الاستثمارات بكافة أنواعها (إيرادات، إيرادات أخرى، متاجرة مالية) عمولات القروض، عوائد شركات الاستثمار مرفقة هذا الحساب بعد فهم المصروفات المتوقعة بالإيرادات الاستثمار (مصاريف قضائية، مصاريف معانية)

⑤ الإيرادات الأخرى الرسوم أهلى سواء رسم مالي رسم إشراف

يعتبر كل الرسمين عند تحصيله من المؤمن تسجلاً للإيرادات عند حفر للحوالات الأخرى  
تصنع مصروفات  
أما بالنسبة للرسم الإداري يعتبر إيراداتاً لا تتحول لمصروفات

(٧) تكاليف الإنتاج تنفع مقابل إنتاج بوالص التأمين وهي عبارة عن  
 م عمولة الوكيل ٤  
 ب مصاريف إنتاج أخرى  
 تضمن هذا الحساب تكاليف الإنتاج المباشرة التي تتكبها دارل السنه الى اليه  
 ويحمل هذا الحساب السور الدنية  
 المصروفات المستقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين  
 مصاريف الرعاية والنشر والبعاد  
 نصيب الشركة من الرسوم المالية المستقة على أقدام التأمين  
 كافة المصروفات المباشرة الأخرى التي تنطق بالإنتاج

(٨) المصروفات العمومية والبدائية  
 م مصروفات مباشرة تتعلق بصفة مباشرة بفروع تأمينات الأشخاص و  
 تكوين الأموال  
 ب مصروفات غير مباشرة التي لا تخص بكل مباشر فرع تأميني معين من فروع  
 تأمينات الأشخاص

ملاحظة يمكن إعداد ٩ الإيرادات والمصاريف على شكل قائمة الإيرادات و  
 مصاريف على الشكل التالي

قائمة إيرادات ومصروفات عن السنة المنتهية

البيانات	إنتاج رقم العام	سنة المقارنة
<u>الإيرادات</u>		
الذمات المباشرة	xx	xx
أقدام إعادة التأمين الوارد	xx	xx
الجمالي	xxx	xxx
أقدام إعادة التأمين الصادر	xx	(xx)
مباقي الذمات	xx	xxx



البيانات	إيضاح رقم	العام	سنة القفازة
التقرير في فترة الدخول		xx	xx
الدخول إلى الحاسبة أول مرة		(xx)	(xx)
الدخول إلى الحاسبة آخر مرة		xxx	xxx
الدخول إلى الحاسبة		xx	xx
عمليات إعادة تأمين مادة	xx	xx	xx
مصاريف الدخل من المشتريات	xx	xx	xx
إيرادات أخرى	xx	xx	xx
إجمالي الإيرادات		xxx	xxx
المصاريف			
التقرير في فترة ختم تحت			
السنة			
ختم مطالبات آخر مرة		xx	xx
ختم مطالبات أول مرة		(xx)	(xx)
القبول ببيان التحلية		xxx	xxx
فائض (عجز) نشاط التأمين			
محل لقائمة الدخل			

## قائمة الدخل في شركات التأمين

وقد صُنفت معايير الحاسبة النظرة بعض إيرادات التي يجب التزام لا عند إعداد قائمة الدخل

\* تعد جميع عناصر الإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق  
وسفر تحت قائمة الدخل

## قائمة الدخل للشركة

العجز	الفائض
xx مصروفات	xx تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
xx مخصصات أخرى	xx تأمينات المستحقات والضرائب
xx امتلاكات أصول ثابتة	xx صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة
xx مصاريف إدارة غير مخصصة	xx إيرادات أخرى
xx صافي الربح	xx صافي الخسارة
xxx	xxx

## قائمة المركز المالي لشركات التأمين

استخدام الأموال	مصادر الأموال
1 xx النقدية الجاهزة في النقدية	xx المخصصات الفنية ١٢/٣
2 xx الاستثمارات المالية (بالصافي)	xx الاحتياط على المبالغ الأخطار السارية والتأمين على الحياة
xx استثمارات أوراق مالية	xx احتياط تحت التوبة
xx قروض لمصلحة الدائنين	xx إجمالي حملة الوثائق على الشركة
xx أذون خزينة	xx دائنون متنوعون
xx شهادات استثمار	xx حاجات شركة إعادة التأمين (دائنة)
xx الديون المستحقة في السنول	xx قروض من شركات مختلفة
3 xx الاستثمارات المقاربية	xx مصاريف سقفة
xx شراء المباني (تشيدها)	xx الميزات مقدمة
xx إيجار المباني (بيع)	4 حقوق الملكية
xx مدفوعات التأمين	xx رأس المال المدفوع
xx ذمم مدينة عن نشاط التأمين	xx احتياطيات
xx ذمم مدينة أخرى	xx أرباح محجزة
xxx	xxx

إن السور الواردة بجانب الأصول بالميزانية تبين أن الأموال المتوفرة للشركة يتم  
تقاضيها في مجالات مختلفة:

- 1- النقدية التي يحتفظ بها في خزائن الشركة والمحافظ الجارية بالنول وذلك  
لعمادة عمليات النقود اليومية
- 2- الاستثمارات المالية قصيرة الأجل، والاستثمارات المالية بغير المصارعة كالأسهم  
والسندات، استثمارات قصيرة الأجل تعتبر أصول متداولة  
استثمارات طويلة الأجل تعتبر أصول ثابتة
- 3- الاستثمارات العقارية يتم قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة أو التكلفة  
وهذه التغيرات تعالج ضمن أربع وخمسة الفترات التي نتجت في
- 4- مدينو عمليات التأسيس تتضمن هذا الباب أرصدة معاملات الشركة مع عملاء  
التأسيس المباشرين وينقسم هذا الباب إلى  
أقسام تحت التحقق مستبعداً من الخصص اللزيم تكوينه طبقاً للأسس التي  
تصنف الهيئة الشفافة على التأسيس  
وتعتبر مدينو عمليات التأسيس هي أصول متداولة
- 5- حقوق الملكية رأس المال المرفوع، تمثل في الجزء المرفوع من رأس المال المرفوع  
والرصيد فيه يجب الإفصاح عن الجزء غير المرفوع  
الاحتياطيات تظهر الاحتياطيات برقم واحد في الميزانية على  
أن يحرق إما كإفصاح في السجلات المالية والإفصاح عن في الإفصاحات  
الأرباح المحتجزة تمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة  
المالية الحالية والذي يرسل للسنة المالية التالية
- ملحوظة يجب أن تتضمن الإفصاحات المدة للقوائم المالية معلومات كافية  
عن طبيعة وفئة الالتزامات المرفوعة القائمة في تاريخ الميزانية  
قائمة التدفقات النقدية في شركات التأسيس  
تتبع شركات التأسيس عادةً كلا الطريقتين بإعداد قائمة التدفقات النقدية  
الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة  
ولكن الطريقة غير المباشرة أكثر شيوعاً وقائمة التدفقات النقدية تعتمد على  
تحويل من أرصدة الاستحقاق إلى أرصدة النقد

## إعداد قائمة التدفقات النقدية لشركات التأمين

البيان	العالم	سنة المقارنة
التدفقات من الأنشطة التشغيلية	xxx	xxx
صافي الربح (الخسارة)	xx	xx
الاحتلال	xx	xx
المخصصات الفنية	xx	xx
المخصصات الأخرى	xx	xx
صافي (ربح) بيع استثمارات مالية	xx	xx
صافي (ربح) بيع أصول ثابتة	xx	xx
ربح التصفيل قبل التقدير	xx	xx
تصنيف التدفقات في شكل المال العامل	xx	xx
نظرة الزيادة في شكل المال العامل	(xx)	(xx)
التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	xxx	xxx
الحصول من بيع الأصول	xx	xx
المصروف لشراء استثمارات	xx	xx
المصروف لشراء أصول ثابتة	xx	xx
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	xxx	xxx
التدفقات من الأنشطة التمويلية	xx	xx
الحصول من إصدار الأسهم	xx	xx
الحصول من إصدار السندات	xx	xx
القروض من البنوك	xx	xx
سداد القروض	xx	xx
توزيعات أرباح	xx	xx
صافي الزيادة (النقصان) في النقدية	xx	xx



إثبات الإيرادات من الأوراق المالية في دفاتر الشركة

١- عند استحقاق إيرادات شركة التأمين

xx من ٩/ إيرادات مالية مقفلة

xx إلى ٩/ إيرادات أوراق مالية

٢- عند قبيل الإيراد

xx من ٩/ النقدية

xx إلى ٩/ إيرادات مالية مقفلة

٣- إقبال الإيراد

xx من ٩/ إيرادات مالية

xx إلى ٩/ مافي دخل من الاستثمار

xx من ٩/ مافي دخل من الاستثمار

xx إلى ٩/ إيرادات ومصروفات

ملحوظة إذا ارتبطت هذه الإيرادات بمصروفات فاصح به

تخفيض من هذه الإيرادات

xx من ٩/ مصاريف أوراق مالية

xx إلى ٩/ النقدية

دفع مصاريف أوراق مالية نقداً

xx من ٩/ إيرادات أوراق مالية

xx إلى ٩/ مصاريف أوراق مالية

تحفيز إيرادات الأوراق المالية بمقدار المصاريف

إيرادات الأوراق المالية - المصاريف للأوراق المالية =

هذا ما يرسل لحساب مافي دخل الاستثمار

زيرة المحاضرة الرابعة

# Fourth

## مسألة رقم (١):

ظهرت الفرصة التالية في دفاتر إحدى شركات التأمين

(رفع الحياة) في 30/6/2008

300 إطناع واستخراج سحارات 130 000 صافي الدخل

من الاستثمارات 1000000 الأقساط 250000

التعويضات المدفوعة 50000 عمولة المنجيه 25500

المصرفيات العمومية والإدارية 10000 مصروفات إنتاج الرأثة 500

الحصة المصرية للرقابة على التمويل 160 000 تعويضات إعادة التأمين

الوارد 30000 عمولات إعادة التأمين الوارد 175000 خصص المطالبات

تحت الشراء 3500 رسوم الإشراف المدفوعة 3700 رسوم مالية

مدفوعة 50000 آلات كاتبة ومسابقة 500000 عقارات 30000

مناجيري العقارات 15000 إيرادات أرباح مالية مستحقة 1700 مصروفات

المركز الذي 100000 أنث 3000 رسوم مالية محصلة 300000 أقساط

تحت التوفير 100000 تعويضات إعادة التأمين الصادر 3500 رسوم إشراف

محصلة 700 غرامات تأخير سداد الأقساط 25000 عمولات إعادة التأمين

الصادر 300000 أقساط إعادة التأمين الصادر 359000 الإجمالي

الحساب 215000 قروض بضمانات أخرى 300000 أقساط إعادة التأمين

وئاثه 135000 قروض بضمانات أخرى 300000 أقساط إعادة التأمين

الوارد 10000 أجور المنجيه والمزايا

فلذا ترفن لدراسة المعلومات التالية:

1- بلغت التعويضات التي تخص الفترة واستحققت فائدة مبلغ 470000

2- بلغت أجور المنجيه والمزايا التي استحققت ولم ترد بعد 30000

3- يبلغ الإجمالي الحسابي آخر الفترة 405000

4- بلغت رسوم الإشراف المستحقة 500، كما بلغت الرسوم المالية المستحقة

800



5- يجب احتساب معدل 10% سنوياً للآلات والحاسبة، ونسبة 15% سنوياً للرأس

6- يجب تخصيص أقساط تحت التخصيص والنفقات بنسبة 2% سنوياً، كما يجب تخصيص مكافأة ترك الخدمة بواقع 20% فالملحوظ:

أعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفرع الحياة عبر الفترة المالية المنتهية في 30/6/2008 وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

### قائمة الإيرادات والمصروفات

البيان	جزئي	جزئي	كلي
<b>الإيرادات</b>			
الأقساط المباشرة (الصافية)	1,000,000		
+ أقساط إعادة تأسيس وارد	3,000,000		
إجمالي الأقساط		13,000,000	
- أقساط إعادة تأسيس صادر		3,000,000	
صافي الأقساط [1]			1,000,000
<b>التغيير في الاحتياطي الفني [2]</b> (احتياطي الحابي)			
احتياطي حابي أول فترة		359,000	
- احتياطي حابي آخر فترة		4,000,000	
الأقساط المكتسبة			(4,600,000)
عمولة إعادة التأسيس الصادر [3]			50,000
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة [4]			13,000,000
<b>الإيرادات الأخرى [5]</b>			
رسوم إصدار تعديل الرأسمال		50,000	
غرامات تأخير سداد الأقساط		700	



كاتب	جزئي	جزئي	البيان
		٢٥٠٠٠	رسوم اشرف محصلة [٦]
		٢٠٠٠٠	رسوم مالية محصلة
		١٣٠٠٠	رسوم اطلاق واستخراج الوثائق [٧]
			اجمالي الديارات
			<b>المصروفات</b>
	٢٥٠٠٠		التقويضات المدونة على محاسن الفترة [٨]
	١٦٠٠٠		تقويضات ادارة تأسيه وارر
		٢١٠٠٠	اجمالي التقويضات
		(١٠٠٠٠)	بطرح تقويضات ادارة تأسيه حاد
			صافي التقويضات
			التفصيل في فخص تقويضات تحت الترسو
	٢٢٠٠٠		فخص مطالبات تحت الترسو آخر مدة [٩]
	١٧٥٠٠		- فخص مطالبات تحت الترسو اول مدة
			التقويضات التحيلية [١٠]
			<b>مصروفات اخرى</b>
	٩٠٠٠		عمولات مباشرة [١١]
	٣٠٠٠		+ عمولة ادارة التأسيه الوارر
			تكليف الوثائق
			مصروفات انتاج
		١٠٠٠	مصروفات المركز الاساسي [١٢]
		١٧٠٠	رسوم اشرف مدفوعة ومستحقة [١٣]
		٢٠٠٠	رسوم مالية مدفوعة ومستحقة [١٤]





كتاب	جروفي	جروفي	البيان
٢٠٠٠			مصارف عمان عمومية وإدارية
٢٥٥٠			المخصصات غير قسمة
	٥٠٠٠		مخصص احتياطي آليات وآلات حاسبة [١٥]
	١٥٠٠٠		مخصص احتياطي أمثا [١٦]
	٦٠٠٠		مخصص اقتسام تحت التحويل والمفادات [١٧]
	٨٠٠٠		مخصص مكافأة مخافة الخدمة [١٨]
٥٥٤٧٠٠			اجمالي المصارف
٥٦٠٥٣٠			فائض النشاط [١٩]

### ١١ صافي الأقساط المكتسبة أو مدفوعة

١٢ لهذه الاعتراف طيات تكون بسبب وجود أقساط غير مكتسبة بسبب عدم انتهاء فترة البوليصة أو عدم استكمال مع مخافة الفترة المراسمة عند ما يكون التقرير موجب أي نتيجة اختلاف التقارير تحققت الأقساط وأصبحت مكتسبة أما إذا لزم التغيير سالب أي انخافا زالت غير مكتسبة (ولأنه يبقى طيات نفس المسمى أقساط مكتسبة)

### ١٣ استرداد جزء من العمولة المرفوعة للوكالة

### ١٤ أي عام بما الفرعي الخاص (التأمين على الحياة)

### ١٥ غير الجوانب والنشاط المستثمري

### ١٦ محصل من المرسوم لمصلحة الهيئة الشرفية على التأمين

### ١٧ عند طلب أي أحد بوليصة الإطلاعي على السندات

### ١٨ أما غير المدة بما لم يخص تعويضات تحت لتسوية

### ١٩ تعويضات مستحقة عند الفترة - تعويضات مددرة بالفضل - مستحقة غير مدفوعة

### ٢٠ هو جزء من مخصص فني يضاف للتعويضات الصافية (قد نأنا سندفع أكثر)

### ٢١ عمولة مباشرة ١٠٠٠٠٠ - أهورتين ٥٠٠٠٠ - عمولة مستثنى ٩٠٠٠٠٠

### ٢٢ أي الحاربي التي تصد البطاقات ٩٠٠٠٠٠ =





$$٣٥٠٠ + ٥٠٠ = ٤٠٠٠ \text{ مستحقة } ٤٠٠٠ \quad (١٣)$$

$$٣٦٠٠ + ٨٠٠ = ٤٤٠٠ \text{ مستحقة } ٤٤٠٠ \quad (١٤)$$

$$٥٠٠٠ \times ١٠\% = ٥٠٠ \quad (١٥)$$

$$١٥٠٠ \times ١٥\% = ٢٢٥ \quad (١٦)$$

$$٦٠٠٠ = ٣٠٠٠ \times ٢٠\% \quad (١٧)$$

$$٨٠٠٠ = ٤٠٠٠ \times ٢٠\% \quad (١٨)$$

$$١٩ \text{ إجمالي الإيرادات - إجمالي المصروفات = الفائض أو العجز}$$

**ملاحظة:** في المركز المالي لشركات التأمين، يجب أن تكون الأصول الأقل رأس المال  
عنه (٨٠٠٠٠٠) للمراجعات الكبيرة التي تقتصر على شركة التأمين ونذكر:  
المصادر الخارجية - من حملة الوثائق - مخصصات فنية  
له من الغير قروض، ذمم، ...

يجب على شركة التأمين ترتيب الفائض على الحاجات اليومية في الاستثمار.

**ملاحظة:** يجب علينا أن نذكر من فنية للوكلاء

للتأمين العقارات  
لشركات إعادة التأمين

الذمم المالية أصول متداولة تدخل في قائمة التدفقات النقدية بالنظر إلى السقف المالي  
وكذلك الالتزامات المتداولة

أما الاستثمار في العقار الاستثماري المالية والأصول الثابتة بالنظر إلى الاستثمار  
أما رأس المال وتغييراته نشاط تمويلي

**ملاحظة:** تحقق الديار:

أ- ثبت الديار طبقاً لنسبة الاحتفاظ منه في: فصول وثائق التأمين طريقة الدخل بالطلب  
بقائمة الإيرادات والمصروفات لغرض التأمين مع تلبية مخصص (١٥٥٪)  
من قيمة الأصول التي تخص السنوات المالية التالية

ب- يتم إثبات صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة وغير المخصصة بعد خصم ما سبق  
بجانب مصروفات الاستثمار.



تتجه إنبان الديارات مع توزيعات أرباب الأسهم ومئاته هذا ديه اليرسنى  
عند اعلاب التوزيعات المطبقة بها .

الضرائب: تحمل قائمة الدخل في كل سنة مالية بتحديد العادل مع الضرائب المتوقعة لمصلحة  
الضرائب، كما يتم تدوين الخصم للائحة لمعاملة فروض هذه الضرائب  
في ضرو ما يجري عليه عمل محاسبة الضرائب وما تفر عنه أعمال الفصوص  
وربط الضريبة المذكورة

التزامات المصنعة والديتباطات: تظهر الالتزامات المصنعة التي تكونه الشركة  
طرقاً صيداً باليد ضافه الى ديوتباطات الضرائب  
فروض الميزانية ولانز الوتقى اهل اول او  
التزامات مغلقة في تاريخ الميزانية .

نفاية لمجاهزة الخامسة

pages: 14

المحاضرة: (السادسة)

# Fourth

مسألة رقم (٣):

تحت العمليات التالية لدى إحدى شركات التأمين (فرع عربي) خلال شهر يناير 2010 والتي بقيت 30% من عمليات التأمين كتأمين إجباري لدى الشركة لصيغة لإعادة التأمين 20% لشركة الرهن للتأمين (إعادة تأمين اتفاقي) 10% للشركة الأصلية للتأمين (إعادة تأمين إجباري) وتحت عملية التأمين بواقع 30% من أقطار الإعادة هذا بالإضافة إلى عمليات التأمين المعادة إلى قبل شركات التأمين الأخرى في ذات الوقت:

- 1 - بلغت الأقساط المستحقة على وثائقه (عربي) التي أصدرتها الشركة (100,000) ل.س. واستحوذ على المرسوم رسوم إشراف ورقابة (300) ل.س. ورسوم مالية (300) ل.س. ورسوم إصدار (200) ل.س.
- 2 - تم تحصيل (80,000) ل.س. من الأقساط المستحقة.
- 3 - استحوذ للوكلاء والنجيبين عمولة بمعدل 20% من أقطار التأمين على هذا الشهر وقدره 20,000 ل.س. وبلغت عمولة الأرباح التجارية (2,000) ل.س.
- 4 - تحت تقدير بدلات لعمولة الوثائق وبلغت الأقساط الإضافية نتيجة التقديرات مبلغ (5,000) ل.س. واستحوذ على رسوم إشراف (200) ل.س. ورسوم مالية (100) ل.س. ورسوم إصدار (100) ل.س. ورسوم عمولة (800) ل.س.
- 5 - بلغ المتحصل من الأقساط ورسوم الإيضائية المستحقة مبلغ (4,000) ل.س.
- 6 - بلغت أقساط الوثائق المطفأة (4,000) ل.س. ولم تكن قد سددت وبلغت رسوم الإشراف والرقابة على (100) ل.س. والرسوم المالية (50) ل.س. ورسوم الإصدار (50) ل.س. والعمولة المتعلقة بها (500) ل.س.
- 7 - بلغت أقطار إعادة التأمين في السوق للشركة من شركات متنازلة (40,000) ل.س. مضمونة ما بين شركتي الأصلية والإيجار للتأمين بنسبة 3:5 على التوالي واستحوذ على الشركة عمولة على هذه الأقساط (8,000) ل.س.



- 8 - بلغت التوزيعات المستحقة للمؤسسة طم ( 50000 ) لحدوت من مبلغ ( 50000 )  
ل. كما بلغت التوزيعات عمه اعارة التأسيس الوارد ( 12000 ) ل.  
9 - أصدرت الشركة شيكات لشركات اعارة التأسيس الصادر بمبلغ 7000 ل. بس،  
4000 ل. بس و 3000 ل. بس على التوالي وتلفت شيكات من شركات اعارة التأسيس  
الوارد بمبلغ 3500 ل. بس و 2500 ل. بس على التوالي  
المطلوب : اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية المركزية للشركة

حل المسألة : الصور :

1.1.1. / الخطأ السبقية (حقبة التحصيل)

والله اعلم

۱. احصاء اُمتیه مبارک (حصہ)

«تصحيح في الكتاب» → ٥٥٠ يوم الشان ورفاعة

٤٥ / جمع مالى

٢٩٠ يوم الاصل وتقبل الرئاسة

٥ ..... / ١٤٤٥ هـ / ١٤٤٥ هـ

..... إلى أن يصل إلى صافي القيمة

٦٠٥ - أخصاب إعادة التأسيس الصادر (١٠٠٪ X ٦٠)

اطافے میں کوہِ سین

٣٠ الشركة العربية للإدارة العامة (٢٠٢٠)

١٥ شركة الشراء للتأمين (٢٠٠٠٪)

١٠. الشركة الذهبية للناس (١٠٪)

٢٧ ..... م. د. محمد العنوة

٢١٥٠، الكلاء والتجس (٢٠٪ X ١٠٠٠)

١٥ من ٩ / الوكلاء والمنحجبين

اے منہ کو رہیں

١٣ / ٩ / ١٤٤٥

ضمير في العملة تقطع من قبل  $\rightarrow$  الدوائر الضمنية

شركة التأمين

أختصاص إدارة التأسيسية

مکرم

١٠٠٠ والرقعة العربية للعبية (٢٠٠٠ x ٢٠٠٠)

١٥٦٠ شركة التأمين (١٩٦٠-١٩٧٠)

٢٠٠٧ / الشركة الأهلية للتأمين (٢٠٪ × ١٠٠٪)

١٨٢١٥ / لمولة ادارة التأسيس الصادر

(7... X ÷ V...)

$$\boxed{\Delta} + \boxed{\Sigma}$$

٥٣٠٠ / الأقسام المسقوفة ( تحت التوسيد )

۱۲۱ مذکور ہے

..... و افراط اُمیہ بانی (عربی)

[illegible]

١٥ / ١٥ / ١٥

١٠ / ٥ - معاصرا و نقدی و تأثیر

... من ٥ / السد

٤٢٤ / الأقطار المستقيمة

وبناءً على ذلك تقوم بإعادة تأميم صادر عن كل عملية استخدام أعضاء (إضافية أو لا)  
تقوم بعمل الضد التالي:

٢٥٥ / أقالة إعادة التأسيس الصادر (٦٠٪ × ٥٠٠)



إلى مذكورين

١٥٠٠ م / الشركة العربية لإعادة التأمين ٢٠٪

١٠٠٠ م / شركة التأمين للتأمين ٢٠٪

٥٠٠ م / الشركة الأهلية للتأمين ١٠٪

٨٠٠ م / العمولة

٨٠٠ م / الرواتب والمنحيب

مذكرتين

٦١

٤٠٠ م / أقساط تأمين (حربي)

١٠٠ م / رسوم الشرف

٥٠٠ م / رسوم مالية - يصحح في الكتاب

٥٠٠ م / عمولات ٤٢٠ م / الأقساط المستقاة

لأنهم لم يقدموا أوراق

لأنه لا يمكن إثباتها

كذلك نرى أقساط إعادة التأمين والعمولة

مذكرتين

١٤٠٠ م / الشركة العربية

٨٠٠ م / شركة التأمين

٤٠٠ م / الشركة الأهلية

١٢٠ م / أقساط إعادة

التأمين الصادر (٦٠٪ X ٤٠٠٠)

٥٠٠ م / الرواتب والمنحيب

٥٠٠ م / العمولة

٤٠٠ م / عمولة إعادة التأمين الصادر

إلى مذكورين

٣٦٠ م / الشركة العربية لإعادة التأمين

٢٤٠ م / شركة التأمين للتأمين

١٤٠ م / الشركة الأهلية للتأمين

مسلمہ کو بیرونی

١٥٠٠ شركة الخطة العامة

٢٥٥٠ / شركة الاتحاد للتأمين

..... في كل أقساط إعادة التأسيس الواردة

٨٠٠٠ ص ٥ / ملحوظة اعادة التأميم الصادر

۱۲) منہ کو صاف

٥٢ / الشركة الأهلية للتأمين

٥٥٠ / شركة الإمداد للتأمين



A. B. C. D. E. F. G. H. I. J. K. L. M. N. O. P. Q. R. S. T. U. V. W. X. Y. Z.

٥٠٠٠٠ / جاري التوسيع

عدد ٥٠٠ / جاري التوسيع

..... ٥٨٤ / ٢٠١٧

١٩٥٥ / مقبوضات ادارة السامية الوارد

۱۷۱ مذکور ہے

١٥٤٠ شركة الانجليزية للتأمين

٧٥ / الاتحاد للتأمين

مسلمہ مذکورہ

٥١٥ / الشُّكَّةُ العربيةُ لِإِعْرَافِ النَّاسِ (٢٠٪)

١٥١ / شركة المرمه (٢٠٢٠)

٥٥ / الشركة الأهلية للتأمين (١٠٪)

٣٠٤٥ / فرضيات إدارة الحاسب الإداري

( $\Delta, \dots, X, \dots, \gamma$ )





٩. أصدرت شيكات على أي سددت المبالغ المستحقة طم

مذكرتين

١٠٠٠ م / الشركة لصربية لإعادة التأمين

٤٠٠٠ م / شركة لشم

٢٠٠٠ م / الشركة الأهلية للتأمين

١٢٠٠٠ م / البنك

٦٠٠٠ م / البنك

١٢ مذكرتين

٣٥٠٠ م / الشركة الأهلية للتأمين

٢٥٠٠ م / شركة الديار للتأمين

تمرين 2: الأرصدة التالية مستخرجة من سجلات إحدى شركات التأمين

(فرع الحريداني 30 / 6 / 2008)

6000000 الأقطار 2000000 مخصص الخطأ - السارية 2500000

مخصص تعويضات تحت الشوف 1000000 مخصص التقلبات العكسية 3000000

أقطار إعادة تأمين وارد 2000000 أقطار إعادة تأمين صادر 700000

عمولات إعادة تأمين صادر 5000000 صافي الدخل من الاستثمارات 3000000

رسوم إصدار أو قسطي ومثله 30000 غرامات تأخير محصلة 160000 رسوم

إشراك محصلة 40000 إيرادات سخرة سابقة 150000 رسوم مالية محصلة

270000 رسوم البطونج واستخراج الشدقات 300000 التعويضات المدفوعة

1500000 تعويضات إعادة تأمين وارد 1000000 تعويضات إعادة تأمين

صادر وارد 10000000 تعويضات إعادة تأمين صادر 100000 أجور النتيجة

والزاي 200000 عمولة النتيجة 500000 عمولات إعادة تأمين وارد 600000

مصاريف الإنتاج 400000 مصروفات عمومية وإيرادية 90000 رسوم

إشراك مدفوعة 120000 رسوم مالية مدفوعة 20000 رسوم الترخيص

باجل والحب الدوري 2000000 سيارات 600000 أثاث ومعدات مكاتب

وقد تناظرت ليدع هذا امر والجرر السنوي البيانات التالية:



- ١- بلغت رسوم الدشرايف المستحقة ١٥٠٠٠٠ ورسوم مالية مستحقة 30000
- ٢- هناك مصروفات أخرى مدفوعة مقدماً مقدارها 100000
- ٣- يجب احتسب الزوائد ومصحات المطايف بمعدل 15% على الفترة، واحتسب السدادات بمعدل 10%
- ٤- يجب خصص أقساط تحت التخصيص والفاوائد بمعدل 2% سنوياً من نتيجة الأقساط تحت التخصيص التي تبلغ 500000
- ٥- يجب خصص مكافآت ترك الزمته بمعدل 10% سنوياً
- ٦- تم تقدير نتيجة التخصيصات الفنية آخر المدة على النحو التالي:  
 2930000 مخصص تعويضات تحت التوزيع، 750000 مخصص التقلبات المالية، ويتم حساب مخصص الأخطار السارية بمعدل 150% من مخصص أول الفترة من المطلوب: إعداد قائمة الإيرادات والمصروفات لفترة الحريه على الفترة المالية المنتهية في 30/6/2008

## قائمة الإيرادات والمصروفات

البيان	جزئي	جزئي	كامل
<u>الإيرادات</u>			
الأقساط المباشرة	٦٠٠٠٠٠٠		
+ أقساط إعادة التأمين الوارد	٣٠٠٠٠٠٠		
إجمالي الأقساط		٩٠٠٠٠٠٠	
- أقساط إعادة التأمين الصادر		(٤٠٠٠٠٠٠)	
صافي الأقساط			٥٠٠٠٠٠٠
<u>التفصيل في مخصص الأخطار السارية</u>			
مخصص أخطار سارية أول لمدة		٤٠٠٠٠٠٠	
(- مخصص أخطار سارية آخر المدة		(٤٠٠٠٠٠٠)	
(١٥٠% × ٤٠٠٠٠٠٠)			

البيان	جزئية	جزئية	كلية
الخصم المأسبة			(١٠٠٠٠٠٠)
عموديات إعادة تأسيس جهاد			٤٠٠٠٠٠٠
صافي الدخل من الاستثمارات			٨٠٠٠٠٠٠
<u>إيرادات أخرى</u>			
رسوم إصدار وتحويل وثائق		٢٠٠٠٠٠٠	
فوائد تأخير		١٤٠٠٠٠٠	
رسوم إشراف محصلة		١٦٠٠٠٠٠	
رسوم مالية محصلة		١٨٠٠٠٠٠	
رسوم استخراج السجلات		٢٧٠٠٠٠٠	
إيرادات سنوات سابقة		٤٠٠٠٠٠٠	
			<u>١٠٥٠٠٠٠٠</u>
<u>إجمالي الإيرادات</u>			<u>١٢٧٥٠٠٠٠٠</u>
<u>المصروفات</u>			
التقويضات المبررة من العمليات المباشرة	٢٠٠٠٠٠٠٠		
+ تقويضات إعادة تأسيس واد	١٥٠٠٠٠٠٠		
<u>إجمالي التقويضات</u>		٣٥٠٠٠٠٠٠	
(-) تقويضات إعادة تأسيس جهاد		(١٠٠٠٠٠٠٠)	
<u>صافي التقويضات</u>			٢٥٠٠٠٠٠٠
<u>التغير في مخزون تقويضات تحت التورية</u>			
مخصص تقويضات تحت التورية أول فترة		٢٩٢٠٠٠٠٠	
(-) مخصص تقويضات تحت التورية ٢ من فترة		(٢٥٠٠٠٠٠٠)	



البيان	جزئي	جزئي	كتاب
التعويضات التحصيلية			٤٢٠,٠٠٠
التفصيل في مخصص التقلبات العكسية			
مخصص تقلبات عكسية أول مرة		١٥٠,٠٠٠	
(ب) مخصص تقلبات عكسية آخر مرة		(١٠٠,٠٠٠)	
			٢٥٠,٠٠٠
عمولات مباشرة		١٠٠,٠٠٠	
(١٠٠,٠٠٠) أيجو منجيد ومزايا			
(١٠٠,٠٠٠) أيجو منجيد			
عمولات اعارة تأمين وارء		٥٠,٠٠٠	
			١٧٠,٠٠٠
تكاليف الإنتاج			
مصفوفات الإنتاج	٥٠,٠٠٠		
(١٠٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ = ٥٠,٠٠٠)			
مدفوعة مقدما			
رسوم الترخيص ببراءة السحب الدوري	٤٠,٠٠٠		
رسوم اشراف مدفوعة ومستحقة	١٠٠,٠٠٠		
(٩٠,٠٠٠ + ١٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠)			
رسوم مالية مدفوعة ومستحقة	١٥٠,٠٠٠		
(١٥٠,٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ = ١٧٠,٠٠٠)			
			٧٧٠,٠٠٠
إجمالي العمولات وتكاليف الإنتاج			٢٤٧٠,٠٠٠





البيان	جزئي	جزئي	كتاب
المصروفات العمومية والإدارية			٤٠٠٠٠٠
<u>الخصومات</u>			
خصم احتياكي لذات		٩٠٠٠٠	
(٦٠٠٠٠٠ X ١٥٪)			
خصم احتياكي السيارات		٢٠٠٠٠٠	
(٢٠٠٠٠٠ X ١٠٪)			
خصم أقساط تحت التحويل		١٠٠٠٠	
(٥٠٠٠٠٠ X ٢٪)			
خصم مكافأة ترهل الخدمة		١٠٠٠٠٠٠	
(١٠٠٠٠٠٠ X ١٠٪)			
<u>إجمالي المصروفات</u>			٦٩٥٠٠٠٠
<u>فائض النشاط</u>			٥٨٠٠٠٠٠٠



مسألة رقم ٤ : فيما يلي يبين البيانات المستخرجة من دفاتر ومجلات  
قسم تأمينات الحياة بإحدى شركات التأمين السورية على

عام 2010 :

- 1 - بلغت قيمة التعويضات المباشرة التي تخص العام (160000) ل.س. بياناً كالتالي:  
90000 للوفاة - 10000 تخفيض للاقطاع - 5000 للاعضاء وسداد الزمات  
10000 للفوز في السحب السنوي - 27500 للاستهلاك - 17500 دفعات  
ومعاملات - وقد دفعت الشركة من (155000) ل.س. وهذا (2500) ل.  
تعويضات مستحقة لحملات الرأثة المضافة - (2500) ل.س. تعويضات مستحقة لحملات  
ورأثة الفوز في السحب السنوي.
- 2 - بلغت قيمة تعويضات إعادة التأمين الوارد التي تخص العام (120000) ل.س. من  
مصارف (80000) ل.س. فقط.
- 3 - بلغت قيمة تعويضات إعادة الصادر التي تخص العام (80000) ل.س. حصل من مائتة  
(60000) ل.س. نقداً.
- 4 - بلغت قيمة العمولة المباشرة التي تخص العام (50000) ل.س. من  
المنحبة (36000) ل.س. بعد خصم الاستقطاعات التالية:  
3000 ل.س. ضرائب - 1000 ل.س. تأمينات اجتماعية.
- 5 - بلغت قيمة عمولة إعادة التأمين الوارد التي تخص العام (30000) ل.س. من  
(22000) ل.س. فقط.
- 6 - بلغت قيمة عمولة إعادة التأمين الصادر التي تخص العام (10000) ل.س.  
حصل من خلال العام (6000) ل.س. نقداً.
- 7 - بلغت قيمة مصروفات انتاج الرأثة (بجانب العمولة) مائتة (10000) ل.س.  
سددت بالكامل كالتفصيل المصروفات العمومية والإدارية الخاصة بقسم تأمينات  
الحياة (3000) ل.س. من (2000) ل.س. نقداً.
- 8 - بلغت قيمة المصروفات الأخرى الخاصة بقسم الحياة مائتي:  
أ - رسوم الإحراف المدفوعة 4000 والمستحقة 2000  
ب - رسوم مالية مدفوعة 7000 والمستحقة 1000  
المطلوب: 1 - إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة.  
2 - تصوير جداول التعويضات العمولة وتعويضات إعادة التأمين الصادر.

حل المسألة:

- ١١- ص ٥ / التوقيضات  
 ٩٠٠٠٠ / توقيضات الوفاة  
 ١٠٠٠٠ / تخفيض أقساط  
 ٥٠٠٠٠ / إعفاء من سداد الأقساط  
 ٧٥٠٠٠ / الفوز بالسحب السنوي  
 ٢٥٠٠٠ / للاسترداد  
 ١٧٥٠٠ / دفعات ومعاشرات  
 ١٥٥٠٠ / إلى ٥ / جاري التوضيحات

١٥٥٠٠ / جاري التوضيحات

إلى المذكورين

١٥٠٠٠ / أقساط مستحقة

١٠٠٠٠ / تخفيض أقساط

٥٠٠٠٠ / إعفاء من سداد الأقساط

١٤٠٠٠ / البنية

١٢-

- ١٢٠٠٠ / توقيضات إعادة تأميم وار  
 ١٤٠٠٠ / إلى ٥ / شركات إعادة تأميم وار

٨٠٠٠٠ / شركات إعادة التأميم الوارد  
 ٨٠٠٠٠ / إلى ٥ / البنية

١٣-

- ٨٠٠٠٠ / شركات إعادة التأميم الصادر  
 ٨٠٠٠٠ / إلى ٥ / توقيضات إعادة تأميم صادر



٦٠٠٠ ص ١٥ / البنك

٦٠٠٠ ص ١٥ / شركات إعادة تأصيل صادر

٥٠٠٠ ص ٥٠ / العمولة

١٥٠٠ ص ١٥ / مذكرة

٢٠٠٠ ص ١٥ / ضرائب دخل

١٠٠٠ ص ١٥ / تأمينات اجتماعية

٢٦٠٠ ص ١٥ / بنك

١٠٠٠ ص ١٥ / جاري الوكلاء

٢٠٠٠ ص ٥٠ / عمولة إعادة تأصيل الوارد

١٠٠٠ ص ١٥ / شركة إعادة التأصيل الوارد

٢٠٠٠ ص ٥٠ / شركة إعادة تأصيل وارد

٢٠٠٠ ص ١٥ / البنك

١٠٠٠ ص ٥٠ / شركة إعادة التأصيل الصادر

١٠٠٠ ص ١٥ / عمولة إعادة التأصيل الصادر

٦٠٠٠ ص ٥٠ / الصندوق

٦٠٠٠ ص ١٥ / شركة إعادة تأصيل صادر

١٠٠٠ ص ٥٠ / مصرف الإنتاج

١٠٠٠ ص ١٥ / الصندوق

٢٠٠٠ ص ٥٠ / إدارة شخصية

٣٠٠٠ ص ١٥ / إدارة شخصية مستفدة

٢٠٠٠ ص ٥٠ / إدارة شخصية مستفدة

٢٠٠٠ ص ١٥ / الصندوق





٨

٦٠٠٠ ص ١٥ / رسوم الشراف مدفوعة ومستحقة

إلى المذكورين

٤٠٠٠ ص ١٥ / البنك

٢٠٠٠ ص ١٥ / الهيئة الشرفية

٨٠٠٠ ص ١٥ / رسوم مالية مدفوعة ومستحقة

إلى المذكورين

٧٠٠٠ ص ١٥ / البنك

١٠٠٠ ص ١٥ / الشؤون المالية

نواية الحاضرة السادسة

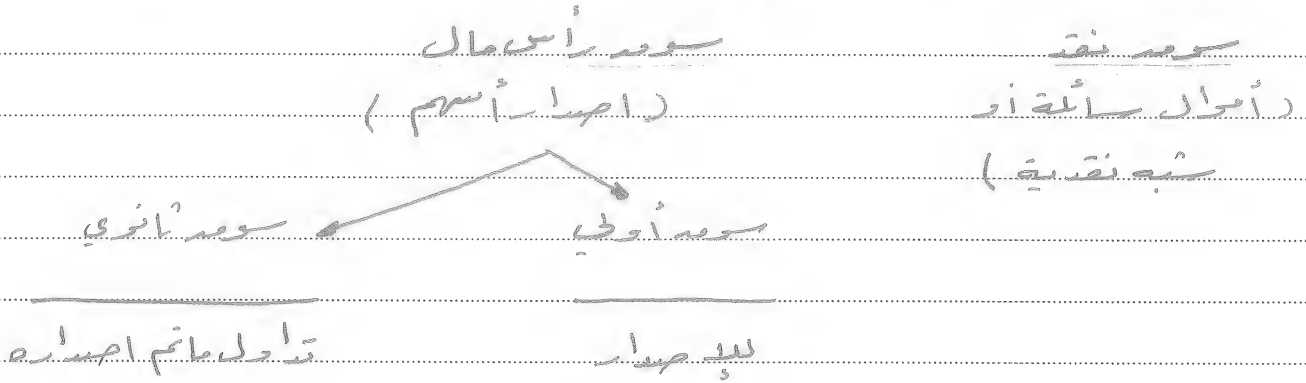
pages: 12 + 17 = 29

المحاضرة: السابعة

Fourth

سبب اليوم بحث دد الإستثمارات في الأدوات المالية،  
وللتذكير،

### السوق المالية



### وستناول في هذا الفصل:

- ١ مفهوم الإستثمارات وتصنيفها
- ٢ المعالجة المحاسبية للأدوات المالية
- ٣ انخفاض القيمة للأدوات المالية
- ٤ عمليات إعادة التصنيف للأدوات المالية
- ٥ مبادئ تحديد القيمة العادلة
- ٦ متطلبات الإفصاح ومعالجة عمليات البيع والشراء

ومن ثم تنتقل للمستندات المالية

يطبق لفظ الإستثمارات المالية على الأوراق المالية التي تمثل ما تشتره  
المنشأة من الأسهم في رأس مال الشركات الأخرى أو

البنات التي تصدرها الحكومة أو الشركات المساهمة و يختلف الهدف  
من شراء تلك الأوراق من منشأة إلى أخرى، بحسب الهدف من الشراء وذلك  
وفق النقاط التالية:

أ- استثمار خرد من أموال المنشأة الساكنة التي تمثل الفائض من حاجتها و  
ذلك بهدف استغلال تلك الأموال الفائضة من طريق شراء أوراق  
مالية تعود بعائد على المنشأة بشروط:

\* استثمار المحافظة على معيار السيولة بسهولة تحول الأوراق إلى نقدية  
مما يعني عدم التضحية بمعدل السيولة في سبيل الإستثمار بمعدل الربحية  
وتتضح أنه تلك الأوراق يجب ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز  
المالي للمنشأة

ب- السيطرة على شركات أخرى من طريق شراء عدد من أسهم رأس مال تلك  
الشركات بالقدر الذي يحقق السيطرة على سياسات وقرارات وأنشطة  
تلك الشركات (ويطبق عليها في هذه الحالة شركات تابعة) وذلك  
أن تلك السيطرة تستهدف تحقيق بعض الأهداف التي يسعى إليها المنشأة  
التي اشترت تلك الأسهم من بينها:

① تحقيق نوع من التكامل بين عمليات الإنتاج والتوزيع

② ضمان توريد المواد الخام

③ التحكم في السوق

أما الأهداف طويلة الأجل مما يصنف بمعايير السيولة لها أنه هذا يجب  
ملاحظة تجب فيه أنه المنشأة غير قادرة على الاحتفاظ بها لصنف في السيولة  
عندما لا تصنف كأوراق مالية طويلة الأجل بل يجب تصنيفها كأصول  
المتداولة

[ج] - النوع الثالث من الإستثمار في الادارة المالية يكون بهدف تحقيق الربحية وذلك يكون عادة عبر طريق إستثمار جزء من أموال الشركة في محافظ استثمارية تحقده ربحية عالية للمضاربة وهذا يكون الهدف من الإستثمار هو تحقيق الربحية وهو أخذ عامل السيولة كغيره على هذا الإستثمار ونفيس الوقت فهو ليس إستثمار لفرض السيطرة على مضاربة أخرى بل لمضايقات الربحية وهذا ما نلاحظه كثيراً في الشركات التي تقوم بإدارة المحافظ الاستثمارية و (في) الشركات والمؤسسات التي تتعامل في الأعمال المصرفية والتأمينية

### أولاً: مفهوم الإستثمار وتصنيفه:

يمكن التمييز بين أنواع الإستثمارات وفق العديد من هذه الداخل كالآتي:

١- تصنيف الإستثمارات بحسب طبيعة الادارة الاستثمارية:

يمكن تمييز الإستثمارات بحسب هذا الدخل من خلال طبيعة الادارة التي يتم الإستثمار فيها ونوعها ما يلي:

[أ] - تصنيف الإستثمارات في أدوات الدين: هي عبارة عن الادارة المالية التي تمثل ديوناً على الغير: أي الأدوات المالية التي يتم إصدارها عند عقد القروض بين المقرضين والمقرضين (المستثمرين)، وأهم أشكالها السندات الحكومية ولا يتضمن هذا التعريف المبالغ القابلة للتحويل (التي) لا تصدر عنها أوراق مالية يمكن بيعها للمستثمرين، مثل حسابات المدينين، وشهادات سداد القساطر والقروض العقارية.

[ب] - تصنيف الإستثمارات في أدوات حقها الملكية: هي أدوات مالية تمثل الحصة في المشاركة في ملكية المؤسسة (مثل الأسهم العادية أو الممتازة) أو تمثل الحصة في الحصول على هذه المشاركة أو التنازل عنها بسعر محدد مسبقاً، فالإستثمار في الأسهم مثلاً تمثل أدوات استثمار في حقها الملكية لشركات أخرى حيث أن المستثمر يمتلك حصة من أصل مال الشركة الآخر.



٢- تصنيف الاستثمارات على أساس الفترة الزمنية التي تمتد عليها:

المدخلية الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل  
أ- الاستثمارات قصيرة الأجل:

يتميز كثير من الاستثمارات التي يمكن إدراجها استثمارات مؤقتة أو قصيرة الأجل وتتمثل على تلخيصها في المجموعات الرئيسية الآتية:

١- ايداع النقدية في حسابات التوفير والودائع

٢- سحوبات الاستثمار لمدة قصيرة التي لا يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة من تاريخ الزاوية ونضع أيضاً الأسهم التي يتم شراؤها بقصد المتاجرة التي تقيم بالقيمة السوقية حسب المعيار الأمريكي والدولي مع الإيفتاف بالرجوع مباشرة بقائمة المدخل.

٣- أية أرباح مالية أخرى قابلة للتداول

٤- الخيارات والعقود المستقبلية والآجلة التي يتم شراؤها والتي تاريخ انتهاءها أو تنفيذها لا يتجاوز السنة أو التي تاريخ انتهاءها يتجاوز السنة ولكنه من المتوقع تنفيذها خلال العام أو يمكن القول جميع المشتقات المالية لأغراض المضاربة.

ب- الاستثمارات طويلة الأجل:

يهدف تمييز الاستثمارات قصيرة الأجل من طويلة الأجل سوف نتوخى الطريقة بوضوح التي تم استعراضها للتوضيح بوضوح أنماط الاستثمارات قصيرة الأجل، وذلك من خلال تجميع الأنواع الرئيسية للاستثمارات طويلة الأجل.

①- القروض طويلة الأجل: إزاء سندات القرض التي يتم شراؤها من السهم المالي أو حتى لقروض الإيجارية التي يقوم المصرف بمنحها تحقق تعريف الأصل المالي الوارد في المعيار المحاسبي الدولي the IAS32 الخاص بقروض الأدوات المالية من حيث أن تمثل سهم مقادري في استلام النقد أو أي أصل مالي آخر حيث تمثل هذا السهم هنا بالجملة المقادري لما في القرض باستلام أصل القرض والفوائد التي تمثل العائد على الاستثمار. في تاريخ الاستحقاق لكل من:

- (٤) - الإستثمار في أسهم الشركات وليس لفوائده المضاربة  
(٥) - أية أرباح مالية أخرى يكون تاريخي استحقاقها أكثر من سنة مالية واحدة وهذا هو  
النية والقدرة لدى الإدارة للاحتفاظ بها حتى تاريخي استحقاقها

٣- تصنيف الإستثمارات بناء على إمكان تحديد القيمة العادلة للورقة المالية  
على نحو موضوعي :

يمكنه تقسيم الإستثمارات إلى ما يأتي :

أ- أرباح مالية يمكنه تحديد قيمتها العادلة فوراً :

وهي الأرباح المالية التي لها قيمة سوقية تحدد من خلال سعره (داخلياً أو  
خارجياً) نقطة مفتوحة ومناقشة ، تتوافر فيها القيمة السوقية مباشرة ،  
وهي بذلك أرباح مالية قابلة للتداول

ب- أرباح مالية لا يمكنه تحديد قيمتها العادلة فوراً :

وهي الأرباح المالية التي لا توجد سوق نشطة لتبادلها ولا يمكنه تتوافر مؤشرات  
أخرى يمكنه من خلالها تحديد القيمة السوقية بموضوعية وهي بذلك أرباح  
مالية غير قابلة للتداول الفوري ، فإذا لم تتوافر القيمة العادلة على النحو الوارد  
أعلاه ، تكون التكلفة في هذه الحالة هي أنسب بدل موضوعي موضوعه للقيمة  
العادلة للأرباح المالية

ثانياً : تصنيف الإستثمارات بحسب معيار المحاسبة الدولي IAS 39  
والأدوات المالية - الإلتزامات والقياس :

أ- الأصول المالية أو الإلتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الأصول  
المالية القيمة بالقيمة العادلة مع تحديد الأرباح والخسائر :

هي الأصول المالية أو الإلتزامات المالية التي تم استداكها أو تحملها على نحو رئيسي  
لفرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المقابل  
وعبب تصنيف الأصول المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بنفسه النظر عنه سبب  
استداكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أن لها نمط صفائي لتحقيق الربح وصغير  
الأجل ، تعتبر الأصول المالية المستقاة والإلتزامات المالية المستقاة

دائماً مستفظ بها للمناجزة إلا إذا جردت بأنها أدوات تحويلية  
وعموماً، تصنف الاستثمارات في الذوات المالية ضمن الأصول المحتفظ بها للمناجزة  
عند توفر الشروط الآتية:

أ- أن يكون القصد من شراء الذوات المالية هو الاستثمار المؤقت للفائدة  
النقدية الذي له سيطرة تزيد عن سنة مالية أو دورة التشغيل أيهما  
أقل

ب- أن يكون المشتراة في بيع استثماراتها في الذوات المالية منه دور أي صوبان  
ووقت قصير منه دور القصد لا عمال مخاطرة مالية ناتجة عن عدم القدرة  
على تصنيفها بغير الحصول على النقدية اللازمة لتسيلا في الوقت المناسب.

٤- الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق:

هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتديد وتتميز بتاريخ استحقاقه  
ثابت، عدا القصد والزم المدينة التي أهدى الشروط.

٥- القصد والزم المدينة التي أهدى الشروط:

هي الأصول المالية التي أهدى الشروط بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات  
مباشرة للمدين عدا تلك التي تم إيجادها بهدف بيع مباشر أو على المدى القصير  
ويجب تصنيفها على أنها محتفظ بها للمناجزة، والقصد والزم المدينة التي أهدى  
الشروط لا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق، ولكن هي صنف  
بكل مفضل وكأصل على ذلك:

• دافع السيولة في السيولة الأخرى

• سند المدينة

• الأسهم المتأخرة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتديد ذات الاستحقاق الثابت

• السند المبادى (الحكوى): شروع تلك سند مدين صادر عن الحكومة في تاريخ  
إصداره، وحول المبالغ المدفوعة إلى الحكومة، سند المدينة بغير قصد إنشاء الشروط؛

١- إذا كان السند مخلصاً حقاً نقاداً يستخدم سداد الدين من الحكومة.

٢- إذا لم يكن لدى الشروط النية لبيع المرجوة فوراً أو على المدى القصير

[٤] الأصول المالية المتوفرة للبيع، (الاستثمارات المتاحة للبيع).

هي تلك الأصول المالية التي لا تمثل واحدة أو أكثر من النقاط التالية:

أ- فروص وزعم مرتبطة أو جها الشروط

ب- استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

ت- أصول مالية محتفظ بها للتجارة

الهدف من هذه الاستثمارات اقتناص فرصة ما في لحظة زمنية مازمة للاستفادة

منه الفروص ببيع ← ثم البيع

← ثم الشراء

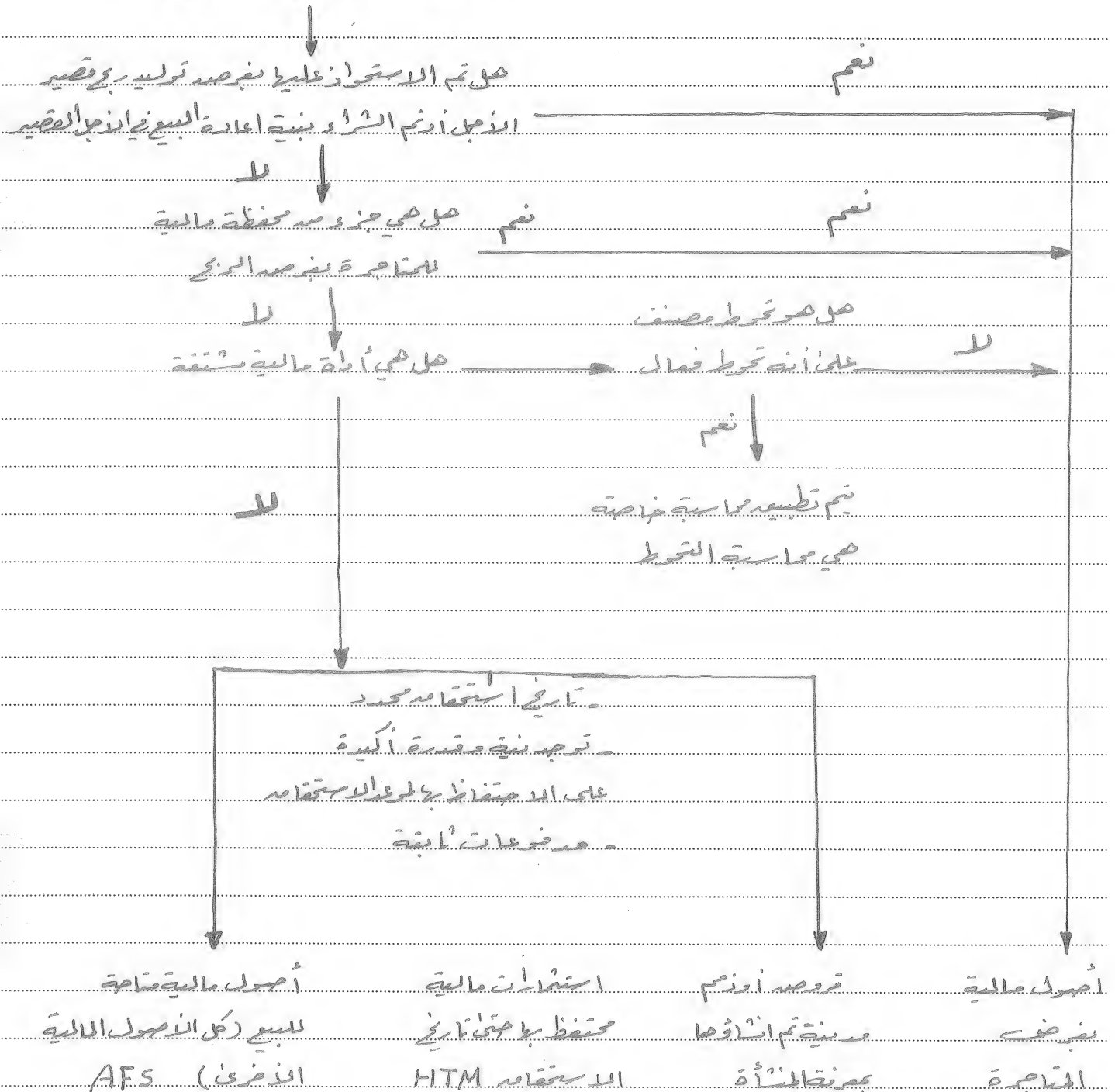
وهذه الفروص لا تعالج في قائمة الدخل وإنما في حقوق الملكية تحت مسمى

دو الدخل الشامل الآخر.



## شجرة تصنيف الأصول المالية وفق معيار المحاسبي الدولي IAS 39

### فئات الأصول المالية



وتجدر الإشارة هنا إلى أنه معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9

أخضع للأصول المالية إلى فئتين فقط هما:

أ- فئة الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة مع خزل قائمة الدخل.

وتسمى الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية كالأسهم.

ب- فئة الأصول المالية المقيدة بالتكلفة المضافة:

هي تكلفة أصل أو التزام معدلة لتحقيق سعر فائدة حقيقي. أتت خزل عمر الأصل

أو الالتزام وبالنسبة للالتزامات المالية وخزل في فئتين: (أي تقدر بالقيم أو الملاءة)

1- التزامات مالية مقيدة بالقيمة العادلة.

2- التزامات مالية مقيدة بالتكلفة المضافة.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية للاستثمارات (القياس والمصدر في القوائم المالية):

أ- الاعتراف المبني:

يجب الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية كطرفة في قائمة المركز المالي فقط

عندما يصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

ب- عدم الاعتراف: بالنسبة للدين والائتم الرائفة عندما يصبح الشروع طرفاً في العقد

الأصول التي سيتم امتلاكها والالتزامات التي سيتم تحملها للتعلم الاعتراف

بما حثي يكون أحد الأطراف قد قام بالتنفيذ بموجب الاتفاقية بحيث أنه إما أنه

سيتم استخدام الأصل أو محب على تسليم الأصل.

ج- على أنه بالنسبة إلى العقد الأول يتم الاعتراف به كأصل أو التزام في تاريخ الالتزام

بدلاً من الانتظار حتى تاريخ الإغدا له لنهاية العقد مثال العقود المستقبلية

والخيارات.

مثلاً في حالة الإيجار التمويلي يتم الاعتراف بالأصل والالتزام عندما

تم الإقما في بداية العقد وفي نهاية العقد غالباً ما يكون القيم العادلة للأصل

والالتزام متساوية.

د- يتم الاعتراف بالخيارات المالية على أنها أصول أو التزامات عندما يصبح المالك

أو المور طرفاً في العقد.

هـ- بالنسبة إلى العمليات المستقبلية مصفاطه احتمال حدوثه ليست أصول أو

التزامات للشروع حدوثه أو الشروع في تاريخ تقييم التقرير المالي.

لم يصبح طرفاً في عقد يتطلب الاستخدام أو التسليم المستقبلي للأصول المجمعة من العمليات المستقبلية.

## 2- القياس الأولي:

عندما يتم الاعتراف بأمر بنور الأصول المالية أو بأمر بنور الالتزامات المالية يجب على المنشأة قياسه بمقدار التكلفة (عند الإقتران)، وهي القيمة العادلة للمقابل المعطى (في حالة أصل مالي) أو التسليم مقابل (في حالة التزام مالي) ويتم إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للأصول والالتزامات المالية من الماكس عادة تحريه القيمة للمقابل المعطى أو التسليم بالرجوع إلى سعر العملية أو أسعار السوم الأفرى وإذا لم يكن من الماكس تحريه أسعار السوم هذه بكل مؤتمره به فإنه يتم تقدير القيمة العادلة للمقابل على أنه مبلغ جميع الرفضات النقدية المستقبلية أو المبالغ المستحقة محضومة باستخدام معدل الفائدة الفعال

## 3- القياس اللاحق وإعادة التقييم:

### أ- القياس الدائم:

بعد الاعتراف المبدئي يجب على المنشأة قياس الأصول المالية بما في ذلك المشتقات التي هي أصول بمقدار قيمها العادلة من دونه أي تضم لتكاليف العملية التي قد تتحملها عند البيع أو أي تصرف آخر بسبب الإقتران الدائم للإستمرارية فيما عدا الفئات التالية من الأدوات المالية:

- 1- الفروصة المربوطة التي أوجدها المنشأة والتي هي غير محتفظ بها للتجارة التي يجب أن تقاس بالتكلفة المضافة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.
- 2- الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق التي يجب أن تقاس بالتكلفة المضافة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.
- 3- أي أصل مالي ليس له سعر مدرج في سومه نشط والذي لا يمكنه قياسه فينته العادلة بكل مؤتمره به يتم قياسه بالتكلفة والأدوات المالية بالشفقة المتعلقة بتسليم هذه الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة والتي يجب أن يتم تسويتها بتسليم أداة حقوقه مالية ذات إستحقاقه ثابتة تقاس بالتكلفة.

بالنسبة إلى الأصول المالية المسماة على أنها بنود محروقة تكونه عناصره للقياس  
سوجب أحكام محاسبة التحوط المحددة ونفس معيار المحاسبة الدولي IAS 39

أما بالنسبة للاستثمارات كالتزامات مالية ينص معيار المحاسبة الدولي IAS 39  
على إعادة قياس الأدوات المالية بعد الاعتراف بها كالتزامات مالية بالتكلفة  
المطوّاة باستخدام أسلوب الفائدة الفضل، عند اجميع المشتقات المالية كالتزامات  
مالية يعاد قياسها وتقيّمها بالقيمة العادلة عند تلك الأدوات المالية المشتقة المتعلقة  
بتأجيل أدوات حقومه ملكية غير الدرجة بالقيمة العادلة بسبب عدم إمكانية قياس  
القيمة العادلة لها على نحو موضوعي يعتمد عليه والتي يجب أن يتم تسويتها بتأجيل أداة  
حقومه ملكية تقاسم بالتكلفة

ملاحظة: إذا كان هناك انخفاض بالقيمة العادلة عند الدفترية أو زيادة

في عناصر أو أرباح غير محققة بما في ذلك قائمة الدخل

ب. الغاء الاعتراف بأصل يرافقه أصل أو التزام مالي جديد:

إنظام الشروع بتحويل

السلطة على أصل مالي بكامله ولكنه بقيامه بذلك تخليه أصلاً مالياً جديداً أو تحويل

التزاماً مالياً جديداً فإنه يجب على الشروع بالاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي

الجديد به بمقدار القيمة العادلة ويجب عليه الاعتراف بربح أو خسارة من العملية بناءً

على الفرضية بـ: ١- المتحصلات

٢- المبلغ المرحّل إلى الأصل المالي المباع بالإضافة إلى القيمة العادلة

لأبي التزام مالي جديد تم تحله مطروحاته القيمة العادلة لأي أصل مالي جديد تم

استبداله ومضافاً إليه (أو) مطروحاته أي تعديل تم في السابح إليه مبلغ منه في

حقومه الملكية ليس القيمة العادلة لذلك الأصل

في الحالات النادرة التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة للأصل المالي الجديد

أو الالتزام المالي الجديد بكل حثومه به عندئذ:

أ- إذا نشأ أصل مالي جديد ولكنه لا يمكن قياسه بثقة فإيه قيمته المرحلة

المبدئية يجب أن تكون صفراً ويجب الاعتراف بربح أو خسارة مساوية للفرضية بـ

المتحصلات والمبلغ المرحّل للأصل المالي الذي أُلغِيَ الاعتراف به مضافاً إليه أو مطروحاً

منه أي تعديل سابه تم إليه في حثومه الملكية ليس القيمة

العادية لزاله الأصل

ب- إذا تم تحمل التزام مالي جديد ولا يمكنه قدا سه بقة فإنه يجب أن

يجد مبلغ المصل المبني بحيث لا يتم الاعتراف بأي مكاسب منه العملية

ت- الطار الاعتراف بالتزام مالي:

يجب على الشرع استبعاد الالتزام المالي أو جزو

من الالتزام المالي (صه ميزانية العمومية وذلك فقط عندما تنتهي أي عندما يتم تنفيذ

الالتزام المحدد في العقد أو الفأؤه أو انتهاء مدته ، وذلك تحققه عندما يفي المدين

بالالتزام أو عند اخذ زمة المدين قانونياً من المسؤولية القانونية

نظرة المحاضرة السابعة -



# \*\*\*\*\* الملحق الأول \*\*\*\*\*

## .. دورات بحث شركات التأمين .. .. دورة فصل ثاني 2012-2013 ..

البيانات الآتية مستخرجة من دفتر إحدى شركات التأمين (الفرع التأمين على الحياة) عن الفترة المالية المنتهية في 2010/12/31 : (المبلغ بالليروت السورية) -

الاحتياطي الحسابي 13000 - مخصص تعويضات تحت التوفير 15000 - الأقساط المباشرة 58000 - أقساط إعادة التأمين الوارد 12000 - أقساط إعادة التأمين الصادر 10000 - التعويضات المباشرة 35000 - تعويضات إعادة التأمين الوارد 5000 - تعويضات إعادة التأمين الصادر 8000 - عسوة المنتجين 6000 - عسوة إعادة التأمين الصادر 3000 - عسوة إعادة التأمين الوارد 2000 - مصاريف الإنتاج 7000 - غرامات تأخير 12500 - صافي الدخل من الاستثمارات 10000 - مصاريف إدارية وعمومية 2000 - رسوم الإشراف المفروعة 4000 - رسوم الإشراف المحصلة 3000 - رسوم مالية محصلة 2500 - رسوم مالية مفروعة 1500 - رسوم التسجيل 1000 - رسوم إصدار وتحويل الوثائق 2000 - رسوم استخراج وثائق 200

وقد تبين عند الجرد ما يلي:

- 1- تتضمن التعويضات المباشرة (9000) تعويضات مستحقة لم تسدد بعد لأصحابها لعدم استكمال إجراءات الصرف.
- 2- قدر الخبير الإكتواري الاحتياطي الحسابي آخر المدة بمبلغ (11000).
- 3- بلغت رسوم الإشراف المستحقة (2000) والرسوم المحصلة (500).
- 4- يتم استهلاك رسوم التسجيل على مدى خمس سنوات وتبدأ من تاريخ بدء مزاولة النشاط في 2010/1/1.
- 5- هناك إيرادات أوراق مالية مستحقة (3000) وتكاليف إنتاج مفروعة مقدما (800).



1	بيلغ إجمالي الأقساط التأمين:	A: 70000	B: 58000	C: 68000	D: مبلغ آخر
2	بيلغ صافي أقساط التأمين:	A: 70000	B: 60000	C: 66000	D: مبلغ آخر
3	بيلغ الأقساط المتكسبة:	A: 11000	B: 13000	C: 2000	D: مبلغ آخر
4	يكون صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة لفرع التأمين على الحياة:	A: 23000	B: 10000	C: 13000	D: مبلغ آخر
5	بيلغ إجمالي الإيرادات عن الفترة المنتهية في 2010/12/31:	A: 98200	B: 89200	C: 90200	D: مبلغ آخر
6	تبلغ التعويضات المستحقة عن الصلوات المباشرة:	A: 26000	B: 34000	C: 23000	D: مبلغ آخر
7	بيلغ صافي التعويضات:	A: 36000	B: 23000	C: 26000	D: مبلغ آخر
8	بيلغ إجمالي الصلوات وتكاليف الإنتاج:	A: 12500	B: 8500	C: 8000	D: مبلغ آخر

9	بيلغ إجمالي المصروفات:	A: 41700	B: 35700	C: 39700	D: مبلغ آخر
10	تكون نتيجة نشاط فرع التأمين على الحياة عن الفترة المنتهية في 2010/12/31:	A: 56500 عجز	B: 56500 لغض	C: 53500 عجز	D: لغض بمبلغ آخر

11	صلوات إعادة التأمين الوارد هي الصلوات التي:	A: تتناول فيها شركة التأمين عن جزء من صليقتها لشركة إعادة التأمين	B: توافق فيها شركة التأمين على البوالص الواردة من الوكلاء	C: تتناول فيها شركات إعادة التأمين عن جزء من صليقتها لشركة التأمين	D: لا شيء مما سبق
----	---	---	---	--	-------------------



12	<p>تم يتم تكوين مخصص تعويضات تحت التسوية لمقابلة:</p> <p>A: استحقاق التعويض و عدم سداده.</p> <p>B: أضف إلى ما سبق حدوث الخطر الذي يتطلب التعويض.</p> <p>C: أضف إلى ما سبق التعويضات المحتملة.</p> <p>D: غير ذلك.</p>
13	<p>أخطار المسئوليات هي:</p> <p>A: تلك التي تصيب ممتلكات الفرد بالضرر بما يؤدي إلى تلفها.</p> <p>B: تلك التي تصيب الغير ويكون الفرد مسببا لها.</p> <p>C: تلك التي تصيب الإنسان بالضرر سواء في جسمه أو في ماله.</p> <p>D: C + A</p>
14	<p>يمثل المنتج النهائي لشركة التأمين:</p> <p>A: تقديم خدمة حالية وفيمدة.</p> <p>B: تقديم حقوق مالية آجلة.</p> <p>C: تقديم خدمة آجلة.</p> <p>D: C + B</p>
15	<p>يمثل رصيد حساب الإحباط تحت التعميل:</p> <p>A: مديونية المؤمن عليهم تجاه شركة التأمين.</p> <p>B: مديونية شركة التأمين تجاه حملة الوثائق.</p> <p>C: مديونية شركة التأمين تجاه وكلاء التأمين.</p> <p>D: C + B + A</p>

## \*\* الحل :

جواب 12 : A

جواب 13 : B

جواب 14 : C

جواب 15 : A

الأجوبة من 1 --- 10 ضمن الجدول :

## فائمة الإيرادات والمصروفات

البيان	رقم السؤال	جزئي	كلي
الاقساط المباشرة		58,000	
+ اقساط إعادة تأمين وار		12,000	
اجمالي الاقساط	1س	70,000	
- اقساط إعادة تأمين صادر		10,000	
صافي الاقساط	2س		60,000
التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي			
احتياطي حسابي 1/1		13,000	
- احتياطي حسابي 12/31		11,000	
+ الأقساط المكتسبة	3س		2,000
عمولات إعادة تأمين صادر			3,000
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	4س		13,000
3000 + 10,000			
إيرادات أخرى مباشرة			
غرامات تأخير		12,500	
رسوم الاشراف المحصلة		3,000	
رسوم مالية محصلة		2500	
رسوم إصدار وتعديل الوثائق		2000	
رسوم استخراج وثائق		200	
			20,200
إجمالي الإيرادات ①	5س		98,200





البيان	رقم السؤال	جزئي	كلي
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة 9,000 - 35,000	س6	26,000	
+ تعويضات إعادة التأمين الوارد		5000	
إجمالي التعويضات		31,000	
- التعويضات إعادة التأمين الصادر		(8000)	
صافي التعويضات			23,000
التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد			
مخصص المطالبات تحت التسديد 12/31		9,000	
- مخصص المطالبات تحت التسديد 1/1		(15,000)	
التعويضات التحميلية			(6,000)
عمولات مباشرة		6,000	
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد		2,000	
تكاليف الإنتاج 500 - 7,000		6,500	
رسوم اشراف مدفوعة ومستحقة 2000 + 4000		6,000	
رسوم مالية مدفوعة ومستحقة 500 + 1500		2,000	
رسوم تسجيل 5 ÷ 1000		200	
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	س8		22,700
مصاريف إدارية وعمومية			2000
إجمالي المصروفات ②	س9		41,700

56,500

فائض النشاط ①-②

## ... دورة الفصل الثالث 2011-2012 ...

1	قسط التأمين هو: A. المبلغ الذي ستقوم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له (المستأمن) عند تحقق الخطر المؤمن ضده B. المبلغ الذي سيقوم المؤمن له (المستأمن) بدفعه لشركة التأمين مقابل تغطية الخطر المؤمن ضده C. المبلغ الذي ستقوم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له (المستأمن) مقابل تغطية الخطر المؤمن ضده D. المبلغ الذي ستقوم شركة التأمين بدفعه للمؤمن له (المستأمن) مقابل حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع
2	عقد التأمين هو العقد الذي تقبل بموجبه شركة التأمين تحمل خطر تأميني هام من طرف حامل الوثيقة بالانطلاق على تعويض حامل الوثيقة عن: A. حدث مستقبلي غير محدد غير مؤكد الوقوع B. حدث مستقبلي محدد مؤكد الوقوع C. حدث حاضر محدد غير مؤكد الوقوع D. حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع
3	بتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم: A. خدمة آجلة B. سلعة مادية آجلة C. خدمة حالية D. سلعة مادية حالية
4	قسط إعادة التأمين هو المبلغ الذي: A. يدفعه المؤمن له إلى شركة إعادة التأمين B. يدفعه المؤمن له إلى الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة) C. تدفعه الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة) إلى شركة إعادة التأمين D. تدفعه شركة إعادة التأمين إلى الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة)
5	تتعاهد شركة الوساطة المالية مع الغير: A. باسم العميل و لحسابها الشخصي B. باسمها و لحسابها الشخصي C. باسمها الشخصي و لحساب العميل D. باسم و لحساب العميل
6	شركات الوساطة المالية: A. تتحمل كل المخاطر المتعلقة بالأوراق المالية التي تباعها و تشتريها B. لا تتحمل أي مخاطر خاصة بالأوراق المالية التي تباعها و تشتريها C. تباع و تشتري الأوراق المالية باسمها و لحسابها D. تباع و تشتري الأوراق المالية باسم العميل و لحسابها
7	يتم إثبات استحقاق شركات إعادة التأمين لنصيبها في أقساط إعادة التأمين الصادر عن الفترة في دفاتر الشركة المعيدة للتأمين (المتنازلة) بالفقيد المحاسبي التالي: A. من ح/ شركات إعادة التأمين B. من ح/ تعويضات إعادة التأمين الصادر C. من ح/ أقساط إعادة التأمين الصادر D. من ح/ شركات إعادة التأمين
8	يتم إثبات التعويضات المستحقة عن عمليات إعادة التأمين الوارد لحساب الشركات المتنازلة عن المدة بالفقيد المحاسبي التالي: A. من ح/ شركة التأمين المتنازلة B. من ح/ تعويضات إعادة التأمين الوارد C. من ح/ شركة التأمين المتنازلة D. من ح/ الإيرادات و المصروفات

نهاية الملحق الأول.....



pages: 8

## المحاضرة: الثامنة

Fourth

مثال: حصلت الشركة (س) بتاريخ ١ كانون الثاني 2009 على  
 تضم مقابل شراء سندات بقيمة صادرة عن الشركة عن  
 حيث تمتع هذه السندات بما يلي:

1 - معدل فائدة قدره 8 %

2 - وبقيمة اسمية 165,000 وحدة نقدية

3 - تاريخ استحقاق هذه السندات هو في كانون الثاني 2014

4 - تتخذ الفائدة بشكل نصف سنوي بتاريخ ١ كانون الثاني و آخره كل

عام 5 - حصلت الشركة (س) على هذه السندات مقابل مبلغ استثمار قدره 152,260 وحدة نقدية

إذ الشركة لديها نسبة القدرة على الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق  
 ٢٥ Maturity Held. إذ معدل الفائدة السوقية كان مساوي إلى 10 %

المطلوب: 1 - هل قيمة المقابل المدفوع للحصول على الاستثمار والمساوي  
 إلى 152,260 وحدة نقدية يتوافق مع قيمة الاستثمار المحسوبة وفق نظرية  
 الفائدة الفاعلة

2 - اعداد جدول يبين القيمة المحسوبة للاستثمار بتاريخ استحقاقه  
 الفائدة على نحو نصف سنوي

3 - بياض المعادلة المحاسبية لهذا الاستثمار حتى تاريخ ١ كانون  
 الثاني 2011

حل المثال: فرضيات المسألة: معدل الفائدة الاسمي 8 بالمئة

القيمة الاسمية للسندات 165,000 وحدة نقدية

الفترة حتى تاريخ الاستحقاق 5 سنوات

معدل الفائدة الفعالة السوقية 10 بالمئة

تتخذ الفائدة بشكل نصف سنوي في ١ كانون الثاني و آخره كل عام

## ملاحظات المثال الأول ص ٤٦

١] نلاحظ أنه السندات أصدرت مخضم لـ:

معدل الفائدة الإسمي < معدل الفائدة السوقية  
لذا = القيمة الحالية > القيمة الإسمية

٢] نلاحظ أنه القيمة البيعية للمضم = ١٥٤٤٦٠ (لإدراعي لاستخدام  
معامل القيمة الحالية)

٣] المضم = القيمة الإسمية - القيمة البيعية

$$١٦٥٠٠٠ - ١٥٤٤٦٠ = ١٠٥٤٠$$

هذا المبلغ سيتطلب على مدار عمر القرض به خلال جدول اطفاء القرض

٤] القيمة التخييلية للسندات هي التي تظهر في المركز المالي

٥] شرح الأرقام التي سنستخدمها لإعداد جدول اطفاء القرض:

آ - الإيراد الصافي = الرصيد التخييلي للسند  $\times$  معدل الفائدة السوقية  
= ١٥٤٤٦٠  $\times$  ٥٪ = ( نصف سنوي ١٪ = ٥٪ )

$$= ٧٦١٣$$

ب - الفائدة الإسمية = مبلغ ثابت = القيمة الإسمية  $\times$  معدل اسمي

$$= ١٦٥٠٠٠ \times ٤٪ = ٦٦٠٠$$

ج - قيمة التوزيع = الإيراد الصافي - الفائدة الإسمية =

$$٧٦١٣ - ٦٦٠٠ = ١٠١٣$$

د - المضم = مبلغ المضم الطي - قيمة التوزيع = ١٠١٣ - ١٥٧٤٠ = ١١٧٤٧

هـ - القيمة التخييلية = القيمة الإسمية - المضم حتى الفترة

$$= ١٦٥٠٠٠ - ١١٧٤٧ = ١٥٣٢٥٣$$

\* وفي أول فترة يكرم الرصيد التخييلي للسند = القيمة البيعية ( في حالة مخضم )

ملاحظة هامة: آ - في حالة مخضم: الرصيد التخييلي للسند يزداد حتى يصل للقيمة الإسمية

١٦٥٠٠ (والمضم يكرم صفر عندها)

ب - في حالة العلاوة: يتناقص الرصيد التخييلي حتى يصل للقيمة الإسمية (مطروحة العلاوة)

القيمة المحملة للبنات في نهاية كل نصف سنة	المجموع	قيمة الترقية حسب النظافة المطبقة في نهاية كل نصف سنة	الفائدة الدراسية المستلمة	الدور الصفائي	التاريخ
152,260	12,740	0	0		الكانون الثاني 2009
153,273	11,727	1,013	6,600	7,613	اتحوز 2009
154,337	10,663	1,064	6,600	7,664	الكانون الثاني 2010
155,453	9,547	1,117	6,600	7,717	اتحوز 2010
156,626	8,374	1,173	6,600	7,773	الكانون الثاني 2011
157,857	7,143	1,231	6,600	7,831	اتحوز 2011
159,150	5,850	1,293	6,600	7,893	الكانون الثاني 2012
160,508	4,492	1,358	6,600	7,958	اتحوز 2012
161,933	3,067	1,425	6,600	8,025	الكانون الثاني 2013
163,430	1,570	1,497	6,600	8,097	اتحوز 2013
165,000	0	1,570	6,600	8,170	الكانون الثاني 2014

المعالجة الحسابية للعمليات حتى أكتوبر 2011 :  
في أكتوبر 2009

152,260	عدد استثمارات محفوظات جها حتى تاريخ الاستحقاق إلى عدد النقدية	152,260
	تسجيل الاستثمار (السنوات المستأجرة خصم) وتصنيفه كاستثمارات محفوظات جها حتى تاريخ الاستحقاق	

في أكتوبر 2009

1,013	عدد استثمارات محفوظات جها حتى تاريخ الاستحقاق إلى أيراد الفائدة	1,013
	تقييم الاستثمار المحفوظ به حتى تاريخ الاستحقاق وفق الطريقة الفائدة الفاعلة	

في أكتوبر 2009

6,600	عدد الاستثمارات النقدية إلى أيراد الفائدة	6,600
	تسجيل استخدام الفائدة الاسمية	

وبنفس الطريقة للسنوات اللاحقة

ملاحظات بعد نهاية المثال (١):

①: نلاحظ أنه القيد الأول: هو مبلغ الدفع الضماني للمحصل على الاستثمار

②: القيد الثاني: هو تسوية الاستثمار بالفوائد (فائدة على ٦ أشهر)

(نصف الترخيص في ١ / تموز / ٢٠٠٩) - (في الدفاتر فقط)

③: القيد الثالث: تسجيل الفائدة المرسلة نقداً (الإسمية)

سؤال اختياري: ملاحظة هامة: إنه ما يؤثر في قائمة الدخل على الفترة حتى

١ / ٧ هو الإيراد الضماني أي مبلغ القيد ② و ③  $\leftarrow 1.13 + 6600 = 7713$

هذا المبلغ هو نتيجة استنفاد

الخصم الناتج عن الفرضية بسعر المعدل السوقي والاسمي للفترة بين ١ / ٧ و ٢٠٠٩ / ٧ / ١

وبسبب أننا نظهر الإيراد الضماني وليس الاسمي بقائمة الدخل على المستثمر

محيي أنه يحصل على ٦٦٠٠ نقداً فوائده إلا أنه أيضاً يحصل على خروجه

الخصم الكلي للسند (١.١٣) أيضاً

\* قيود هامة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩:

① ٦٦٠٠ مد / إيرادات متحققة

٦٦٠٠ د / إيرادات فوائده

فائدة اسمية متحققة مد ٧ / ١  $\leftarrow$  ٢٠٠٩ / ١٢ / ٣١ (نصف في ١ / ١ / ٢٠١٠)

② ١٠٦٤ مد / استثمارات متحققة بجاهتي مودع إلى مستحقه

١٠٦٤ د / إيرادات فوائده

نصيب الفترة من الخصم لنفس التاريخي

ولذلك لا ننسى: أنه الفائدة نصف سنوية إذاً نقض الإيراد الضماني للفترة

١ - ١  $\leftarrow$  ٧ - ١  
٢٠٠٩ { ١٢ - ٢١  $\leftarrow$  ٧ - ١

في قائمة الدخل للسنة المالية نفسها ٢٠٠٩

④ ١٥٢٧٧ مد / إيرادات الفوائد ١٥٢٧٧ د / إيرادات فوائده وخصم

إجمالي المبداء الحقيقي للفائدة على الفترتين ١ - ١  $\leftarrow$  ٧ - ١  $\leftarrow$  ١٢ - ٢١ / ٢٠٠٩

ملاحظة هامة: يظهر الاستثمار في ميزانية ٢٠٠٩ / ١٢ / ٢١ بالقيمة التخمينية للاستثمار - ١٥٢٢٢٧



مثال رقم 2: باستخدام المعلومات الواردة في المسألة الأولى وبفرض أنه  
الشركة قامت ببيع السندات السابقة بسبب أمر خارجي عليه  
إزالة علامتها من نظام الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفقد الساري.  
(1) عملية البيع قد تمت بتاريخ 1 أشرية الثاني 2010.  
(2) سعر البيع للسندات كان مساوي إلى 164,588 وحدة نقدية

## المطرب:

بسم الحاجة الحاسبة هذه العملية بتاريخ البيع

الحل:

4,400		لا بد من حساب الفائدة المسحقة حتى تاريخ أشرية الثاني 2010 حيث أن مساوي إلى $6/4 \times 6,600$
		لا بد من حساب قيمة الإستمارة بتاريخ أشرية الثاني
		حسب نظرية الفائدة الضمنية وبالعودة إلى الجدول السابق
		تجد أنه القيمة اللازم إضافتها للإستمارة في نهاية السنة
		الحالية 2010 مساوية إلى 1,73 وحدة نقدية وبالتالي
		حساب القيمة التي يجب تحميلها للإستمارة بتاريخ أشرية
781,78		الثاني 2010 تكون مساوية إلى $6/4 \times 1,73$
164,588		صافي القيمة البعثة للسندات
		ناقص قيمة الاستثمار في أشرية الثاني 2010
	155,453	قيمة الاستثمار في أتموز (من الجدول)
		القيمة التي يجب إضافتها إلى الإستمارة حسب نظرية الفائدة
	7.82	الفاعلة مع المرة من تموز حتى أشرية الثاني 2010
		(من الجدول)
	156,235	قيمة الاستثمار في أشرية الثاني 2010
		أرباح بيع الإستمارة
8,353		وحدة نقدية

## المعالجة المحاسبية للعمليّة حتى كانون الثاني 2011 في اتشريف الثاني 2010

782	782	عدد / استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى حد / إيراد الفائدة نسبة قيمة الاستحقاق في تاريخ البيع وفقد نظرية الفائدة الضالّة
-----	-----	---

## في اتشريف الثاني 2010

4,400	4,400	عدد / إيراد الفائدة المستحقّة إلى حد / إيراد الفائدة تسجل إيراد الفائدة المستحقّة حتى تاريخ اتشريف الثاني 2010
-------	-------	---

## في اتشريف الثاني 2010

164,588		عدد / النقدية إلى مذكور
156,235		عدد / استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
8,353		عدد / أرباح عمليّة بيع الاستثمارات
		تسجل عمليّة البيع للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ البيع

ملاحظات عن الحل بعد مثال ص ٢٩

١] تاريخ هام ١١/١ / ٢٠١٠

٢] سعر البيع ١٦٤,٥٨٨

٣] الرصيد التخييلي للسند لفاتية (١) تموز ١٥٥٤٥٤

٤] علينا حساب الخصم الخاص بفترة من ١/١ - ١١/١ (٤ أشهر)  
لدينا من ١/١ وحتى ١/١ - (٦ أشهر) مبلغ الخصم (١١٧٣)  
نضرب  $\frac{4}{6}$  للحصول على مبلغ الخصم الخاص بـ (٤ أشهر)

$$789 = \frac{4}{6} \times 1173 \leftarrow$$

٥] الفرق بين سعر بيع السند والقيمة التخييلية للسند = حقا (١١/١)  $\leftarrow$   
= أرباح بيع الاستثمارات

$$\leftarrow \text{القيمة البيعية للسند} = 164588$$

$$\text{القيمة التخييلية للسند حقا ١١/١} = 155454 + 789 = 156243$$

$$\text{أرباح بيع الاستثمار} = 164588 - 156243 = 8345$$

وهو مثال استثنائي (يختلف عن كل ما دخل استثنائي الذي نتج عنه صافي ... لا عنه مثال)

## ملاحظات هامة

١] إذا لم تظن لنا القيمة البيعية للسند

معامل القيمة الحالية لمبلغ يسترد بعد فترة محضرة بفائدة محددة

$$= \frac{1}{(1+E)^n}$$

معامل القيمة الحالية لمبلغ يسترد على دفعات بشكل دوري محضوم

$$\text{معامل فائدة محددة} = \left( \frac{1 - \frac{1}{(1+E)^n}}{E} \right) \leftarrow \text{معامل فائدة سوفي}$$

٢] التكلفة المضافة للسند = (تكلفة فعلية مدفوعة - (الخصم أو المصلحة)

= انخفاض القيمة السوقية عند البيعية للسند

٣] فنذكر أننا عند كتابة القيود نعالج من وجهة نظر المستثمر لا المصد (الصد)

... نهاية المحاضرة الثامنة ...

# Fourth

ملاحظات: قسمة السندات يصدر بالقيمة الاسمية ولكنه محاسبه انه

يباع بـ  $\leftarrow$  بخصم  
أو بملاوة

١- حسب القيمة المالية لأصل السند } القيمة التخيلية

حسب القيمة المالية لفوائد السند } للقرض

٢- الفرق بين القيمة الاسمية والتخيلية = علاوة (أو خصم)

العلاوة سرف تضاف على مدى عمر السند

ملاحظة: القيمة الاسمية + الرصيد المتبقى من العلاوة = الرصيد

أو الرصيد التخيلي = ما استهلك من العلاوة } التخيلي

الرصيد التخيلي = التكلفة المضافة

الفرق بين التكلفة العادية والتكلفة المضافة  $\leftarrow$

يؤجل بـ وصفه بحساب بسيط إذا كان الفرص للبيع

أو خصص بـ من مدته إلى استثمار في المركز المالي

في النهاية للتجارة

أو لمرة مباشرة مدته إلى استثمار

١- إذا كان استثمار الفرص السيوي: عندها يكون هناك فروقات بين القيمة العادية

والتكلفة المضافة

نقل نقص (إنما استخدمه نرجعه) وذلك لفائدة أي

$\leftarrow$  متى يصبح قيمة الاستثمار في المركز المالي = العادية

سبب تأجيل الإدخال هو أننا نتوقع أنه يحدث ارتفاع

هذا النقص يباع في بند منفصل (لدخل السائل الآخر) في محاسبه الملكية

٢- للمعاملة هذا النقص يقبل في دفاتر الدخل

مثال: يفرضه إيه الشركة على قدرات، بتاريخ 1 كانون الثاني 2009 شراء سندات  
دبي صادرة عن الشركة على نتمتع بما يأتي:

- 1- القيمة الاسمية للسندات تساوي إلى 100,000 وحدة نقدية
  - 2- معدل الفائدة على هذه السندات هي 10 %
  - 3- تاريخ الاستحقاق بعد خمسة سنوات من تاريخ الشراء
  - 4- تنعم الفائدة بكل نصف سنوي في كل من 1 كانون الثاني و 1 تموز من كل سنة
  - 5- يفرضه إيه سعر الفائدة السوقي كاه ماوي إلى 8 %
  - 6- يفرضه إيه القيمة العادلة للإستثمار في السوم بنهاية النصف الأول من  
السنة المالية كانت ماوية إلى 105,000 وحدة نقدية ونهاية النصف الثاني  
كانت ماوية إلى 106,000 وحدة نقدية
- إيه الشركة على قدرات شراء السندات السابقة وجرى تصنيفها على أنها مساهمة  
للبيع وهي تعد التقارير المالية في نهاية كل نصف سنة مالية
- المطلوب: 1- حساب العائد العادلة بحسب نظرية الفائدة الفعالة للسندات  
السابقة

- 2- إعداد جدول يبين القيمة المحملة للإستثمار بتاريخ الاستحقاق الفائدة  
بكل نصف سنوي
- 3- بيان المعالجة المحاسبية لهذا الإستثمار حتى تاريخ 1 كانون الثاني  
2010

وانت الشركة على قدرات استثمرت في أداة دين ( سند قرضه ) بالتالي فيجب في الحالة  
الإعتبارية قياس سند القرض وفق نظرية الفائدة الفعالة ، ولأن الشركة  
قامت بتصنيفه على أنه استثمار متاح للبيع لذلك سوف يتم قياسه القرض في  
القيمة العادلة عن القيمة المضافة في نهاية كل فترة تقسيم ( نصف سنة ) وتسميه  
كأحد بنود الدخل الشامل الآخر إعادة عرضه كبنود منفصل في حقوق الملكية

معدل الفائدة الاسمي السنوي 10 %

القيمة الاسمية للسندات 100,000 وحدة نقدية

الفترة حتى تاريخ الاستحقاق 5 سنوات

معدل الفائدة السوقي الفعال السنوي 8 %



تستحق الفائدة بكل نصف سنوي في أواخر السنة وابتداء من كل عام ،  
القيمة العادلة للإستمارة في نهاية النصف الأول من السنة مساوي إلى  
105000 وحدة نقدية ، وفي نهاية السنة المالية كان مساوي إلى  
106000 وحدة نقدية .

**الطلب:** العلامة = القيمة الحالية للإستمارة بموجب نظرية الفائدة الفعالة

القيمة الاسمية للإستمارة (1)

حساب القيمة الحالية للإستمارة بموجب نظرية الفائدة الفعالة:

القيمة الحالية للسند = القيمة الحالية لأصل مبلغ السند + القيمة الحالية  
للفوائد (2)

القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الحالية لدفعة واحدة تستحق بعد خمسة  
سنوات مخضومة على أساس معدل الفائدة السوقي السنوي

القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الاسمية للقرض /  $(1 + \text{معدل الفائدة السوقي للفترة})^X$  عدد الفترات القيمة الحالية لأصل السند 67556,4 (\*)

القيمة الحالية للفوائد = القيمة الحالية لثلاثة دفعات متساوية تستحق في نهاية  
كل ستة أشهر (فترات متساوية) مخضومة بمعدل الفائدة السوقي للفترة بخصم

القيمة الحالية للفوائد = معدل القيمة الحالية  $X$  الدفعة

القيمة الحالية للفوائد =  $\{ (1 - (1 + 1) / (1 + \text{معدل الفائدة السوقي للفترة})^X) \}$

عدد الفترات / معدل الفائدة السوقي لنفس الفترة  $X$  الدفعة

القيمة الحالية للفوائد =  $\{ (1 - (1 + 1) / (1 + 0,04)^{10}) / 0,04 \} X$

(القيمة الاسمية للسند  $X$  5%)

القيمة الحالية للفوائد 48,554,40 (\*\*)

بمقابلة (\*) و (\*\*) في المعادلة الأساسية رقم (2) نجد أن القيمة الحالية

سند القرض تكون مساوية إلى 48,554,40 + 67556,4 = 108,110,90

القيمة الحالية للسند = 108,110,90

بالمقابلة في (1) نجد أن العلامة مساوية إلى:

العلامة = القيمة الحالية للسند = القيمة الاسمية للسند

العلامة = 108,110,90

الفائدة المستوفى في نهاية نصف سنة - القيمة الاسمية للسند لا معدل الفائدة  
الاسمي السنوي / 2 = 5,000 وحدة نقدية

القيمة المحملة للسند في نهاية كل نصف سنة	العلاوة	قيمة الترتيب بحسب تكلفة الطعام في نهاية كل نصف سنة	الفائدة الرمزية المتأخرة	الزيادة النقدي	التاريخ
108,111	8,111	0	0	-	أكتوبر الثاني 2009
107,435	7,435	(676)	5,000	4,324	أكتوبر 2009
106,733	6,733	(703)	5,000	4,297	أكتوبر الثاني 2010
106,002	6,002	(731)	5,000	4,269	أكتوبر 2010
105,242	5,242	(760)	5,000	4,240	أكتوبر الثاني 2011
104,452	4,452	(790)	5,000	4,210	أكتوبر 2011
103,630	3,630	(822)	5,000	4,178	أكتوبر الثاني 2012
102,775	2,775	(855)	5,000	4,145	أكتوبر 2012
101,886	1,886	(889)	5,000	4,111	أكتوبر الثاني 2013
100,962	962	(925)	5,000	4,075	أكتوبر 2013
100,000	0	(962)	5,000	4,038	أكتوبر الثاني 2014

المعالجة المحاسبية للاستثمار السابق حيث تاريخ اكتوبر الأول 2010 :  
في اكتوبر الثاني 2009

108, 111	م ٥ / سندات متاحة للبيع (لازم بفتح نزعها)
108, 111	إل ٥ / النقدية
	تسجيل قيمة الاستثمار الذي تم شراؤه
	وتصنيفه لاستثمارات متاحة للبيع

في اكتوبر 2009

676	م ٥ / ايراد الفائدة
676	إل ٥ / سندات متاحة للبيع
	نسبة قيمة السندات بحسب التكلفة
	المطافاة لها

في اكتوبر 2009

5,000	م ٥ / النقدية
5,000	إل ٥ / ايراد الفائدة
	تسجيل استخدام ايراد الفائدة بصف السند

في اكتوبر 2009 (بند من انخفاض القيمة العادلة عند المطافاة)

2,435	م ٥ / خسارة انخفاض القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة
	للسبع (بفتح هذا الحساب اعمد بنود الدخل الشرائية وفروضة التقييم
	الجديد للمعيار (IAS 39, 2009) وبما ان عرضه كبنود منفصل في محرمه
2,435	الملكية) إل ٥ / نقصان قيمة القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
	تسجيل انخفاض القيمة العادلة للسندات

في 31 كانون الأول 2009

703	م.د. / إيراد الفائدة	
703	والج.م. / سندات متاحة للبيع	
	تسوية قيمة السندات بحسب التكلفة الطفاة لها	

في 31 كانون الأول 2009

5,000	م.د. / الفوائد المستحقة	
5,000	الج.م. / إيراد الفائدة	
	تسجيل استخدام إيراد الفائدة نصف السنوية	

في 31 كانون الأول 2009

1,703	م.د. / مخفض تغير القيمة العادلة للاستثمارات	
	المتاحة للبيع	
1,703	الج.م. / أرباح ارتفاع القيمة العادلة	
	للاستثمارات المتاحة للبيع غير محققة (يعتبر هذا	
	الحساب أحد بنود الدخل الشامل الآخر وفق التعديل	
	الج.م. للمعيار (IASI - 2009) ويطار	
	عروضه كبنود منفصل في حقوقه الملكية)	

ملاحظة: تسجيل انخفاض القيمة العادلة للسندات في حقوقه الملكية حيث يجب أن يتساوى  
خسارة الميزانية غير المحققة إلى القيمة العادلة للسندات - القيمة الطفاة للسند القرمه  
تاريخي 31 - 12 - 2009 ( 106,733 - 106,000 ) = 733  
أي لابد من تخصيص قيمة المخفض الذي فتح سابقاً في اعتموز بقيمة 2435 وحدة نقدية  
محقق ضمن القيمة العادلة للاستثمار مساوية إلى 106,000

(بغني كاسه الانخفاض 2435 } (الفرصه 1703 - حوزات)  
 في نهاية العام الانخفاض 733 (تخفيض المحضوبه)

في الكانونه الثاني 2010

5,000	مدرسة النقدية
5,000	الدراسة الفوائد المستحقة
	تسجيل استخدام ايراد الفائدة بصف الفوائد

ملاحظة: في حال استثمار لفرصه البيع  
 اذا كان هناك ارتفاع في (أرباحي) لا نقترب به الا  
 باستثمارات بفرصه متاجرة ولكن  
 اذا كان هناك خسارة فثم ربحي تخفيض المحضوب بمقدار الربح حتى نقبض  
 مادية للتغطية المغطاة  
 الاستحقاقه لا يعالج لا خسارة ولا ربح

تظهر الميزانية في ١٢ / ٣١

الميزانية في ١٢ / ٣١

106733	استثمارات بفرصه البيع
733	(-) محضون ناتج عن انخفاض
	القيمة العادلة
10600	القيمة العادلة

الملاكية  
 (733) اذخل السائل الآخر (مما  
 اوج  
 (سالب لانه الخسارة أكبر من الربح)



مثال رقم 4 : باستخدام بيانات المسألة الثالثة .

المطلوب : أدرج المسألة بفرضه إن الشركة قامت بشراء أدوات الربح السابقة بحرف المتاجرة

إن الشركة قد استثمرت في أداة ربحية (سند قرص) لذلك يجب في الحالة الاعتيادية قياس سند القرص وفق نظرية الفائدة الفعالة ولأن الشركة قامت بتصفية على أنها استثمار بفرضه المتاجرة أي سوف يتم تقييمه بالقيمة العادلة من جدول الربح والخسارة لذلك سوف يقاس الفرض في القيمة العادلة عند القيمة المضافة في نهاية كل فترة تقييم (نصف سنة) وتسجيله في قائمة الدخل كما سنرى لاحقاً .

فرضيات المسألة : معدل الفائدة الاسمي السنوي 10 %  
القيمة الاسمية للسندات 100.000 وحدة نقدية  
المدة حتى تاريخ الاستحقاق 5 سنوات

مبلغ الاستثمار للحصول على السندات ( ؟ ) وحدة نقدية

تسعة الفائدة بـ كل نصف سنوي في الكاؤم الثاني وانما تسعة كل عام

القيمة العادلة للاستثمار في نهاية النصف الأول من السنة مادي 105000 وحدة نقدية ، وفي نهاية السنة الحالية كله مادي 106000 وحدة نقدية

الحل : المدة = القيمة الحالية للاستثمار بموجب نظرية الفائدة الفعالة =

القيمة الاسمية للاستثمار

حساب القيمة الحالية للاستثمار بموجب نظرية الفائدة الفعالة :

القيمة الحالية للسند = القيمة الحالية لأصل مبلغ السند + القيمة الحالية للفوائد (2)

القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الحالية لمبلغ واحدة تسعة بعد خمسة سنوات

مضمومة على أساس معدل الفائدة السوقي السنوي

القيمة الحالية لأصل السند = القيمة الاسمية للقرص / (1 + معدل الفائدة السوقي السنوي) عدد السنوات

القيمة الحالية لأصل السند = 67556.4 (\*)

القيمة الحالية للفوائد = القيمة الحالية لفترة دفعات مادية تسعة في نهاية كل

سنة أشهر (فترات متساوية) مضمومة بمعدل الفائدة السوقي للفترة نصف

القيمة الحالية للفوائد = معدل القيمة الحالية × الدفعة

القيمة الحالية للفوائد =  $\{ (1 - (1 + \text{معدل الفائدة السوفى للفترة})^{\text{عدد الفترات}}) /$

معدل الفائدة السوفى لنفس الفترة  $\} \times \text{الدفعة}$

القيمة الحالية للفوائد =  $\{ (1 - (1 + 4\% / 10)^6) / (1 - 4\%) \} \times (القيمة الاسمية للسند \times 5\%)$

القيمة الحالية للفوائد 40,554,48 (\*\*)

بالتعويض (\*) و(\*\*) في المعادلة الأساسية رقم (2) نجد أن القيمة الحالية لسند

القرض أكبر مما دوة إلى 40,554,48 + 67556,4

القيمة الحالية للسند 108,110,90

بالتعويض في (1) نجد أن المداوة مساوية إلى:

المداوة = القيمة الحالية للسند = القيمة الاسمية للسند

المداوة = 8,110,90

الفائدة المقررة في نهاية نصف سنة = القيمة الاسمية للسند  $\times$  معدل الفائدة

الرسمي السنوي / 2 = 5,000 وحدة نقدية

القيمة المحملة للسند في نهاية كل نصف سنة	المداوة	قيمة الشريحة بحسب التكلفة المطابقة في نهاية كل نصف سنة	الفائدة الرسمية المتأخرة	الديون الضاهية	التاريخ
108,111	8,111	0	0	-	الكانون الثاني 2009
107,435	7,435	(676)	5,000	4,324	أغسطس 2009
106,733	6,733	(703)	5,000	4,297	الكانون الثاني 2010
106,002	6,002	(731)	5,000	4,269	أغسطس 2010
105,242	5,242	(760)	5,000	4,240	الكانون الثاني 2011
104,452	4,452	(790)	5,000	4,210	أغسطس 2011

القيمة المحملة للزاد في خطة كل نصف سنة	المطلوع	قيمة التبرع بحسب التكلفة المضافة في خطة كل نصف سنة	الفائدة الاسمية المستأجرة	البريد الفعلي	التاريخي
103,630	3,630	(822)	5,000	4,178	الكانون الثاني 2012
102,775	2,775	(855)	5,000	4,145	اتحوز 2012
101,886	1,886	(889)	5,000	4,111	الكانون الثاني 2013
100,962	962	(925)	5,000	4,075	اتحوز 2013
100,000	0	(962)	5,000	4,038	الكانون الثاني 2014

المعالجة المحاسبية للإستثمار السابع عشر من تاريخي الكانون الثاني لعام 2010 :  
في الكانون الثاني لعام 2009

108,111	مدد / سندات مملوكة بفرصة المتاجرة
108,111	والمدد / النقدية
	تسجيل قيمة الإستثمار الذي تم شراؤه ودفعه
	كإستثمارات بفرصة المتاجرة

في اتحوز 2009

676	مدد / ايراد الفائدة المدد / سندات مملوكة بفرصة
676	المتاجرة
	تسوية قيمة السندات بحسب التكلفة المضافة للا

في اتموز 2009

5,000	م.م / البقية	
5,000	الم.م / ايراد الفاضة	
	تسجيل استخدام ايراد الفاضة بصف السوية	

في اتموز 2009

2,435	م.م / ضريبة تخفيض القيمة العادلة للإستثمارات - قائمة الدخل	
2,435	الم.م / مخصص تغير القيمة العادلة للإستثمارات المملوكة بفرصة المتاجرة	
	تسجيل انخفاض القيمة العادلة للسندات في قائمة الدخل	

في 31 كانون الاول 2009

703	م.م / ايراد الفاضة	
703	الم.م / سندات مملوكة بفرصة المتاجرة	
	تسوية قيمة السندات بحسب التكلفة المحققة لها	

في 31 كانون الاول 2009

5,000	م.م / الفوائد المستحقة	
5,000	الم.م / ايراد الفاضة	
	تسجيل استحقاق ايراد الفاضة بصف السوية	



في 31 كانون الأول 2009

عدد / محفص تغير القيمة العادلة للإستثمارات المملوكة بفرضه المتأجرة إلى 31 أرباب 2 ارتقاي القيمة العادلة للإستثمارات المملوكة بفرضه المتأجرة - قائمة لخص	1,703	1,703
--	-------	-------

ملاحظة: تسجل انخفاض القيمة العادلة للسندات في قائمة الدخل حيث يجب أن يتساوى  
خسارة الميزة غير المحققة إلى القيمة العادلة للسندات - القيمة المضافة للسند

القرص بتاريخ 31-12-2009 ( 106,733 - 106,000 ) = 733

أي لا بد من تخفيض قيمة المحفص الذي تم فتحه سابقاً في التحويز بقيمة 2435 وحدة

نقدية حتى نصل إلى قيمة عادلة للإستثمار مساوية إلى 106,000

في 31 كانون الثاني 2010

عدد / النقدية إلى 31 أرباب 2 الفوائد المستحقة تسجيل استخدام إيراد الفائدة نصف السنوية	5,000	5,000
---	-------	-------

مثال رقم 5 : باستخدام البيانات الواردة في المسألة الرابعة وباستخدام الفرضيات  
التالية:

- 1- بفرض أنه بتاريخ 1 كانون الأول 2012 قامت الشركة من بيع الإستثمارات المملوكة  
بفرض المتأجرة بمبلغ قدره 98,000 وحدة نقدية، علماً أن القيمة العادلة للسند  
كانت في التحويز 2012 مساوية إلى 100,000 وحدة نقدية.
- المطلوب: بيه المعالجة المحاسبية لهذه العملية بتاريخ البيع

الحل: تاريخي البيع للسند 1 كانون الأول 2012

القيمة العادلة للسند في التحويز 2012 100000 وحدة نقدية

سعر البيع للسند 98000 وحدة نقدية



٥. بالعودة إلى الجدول الذي تمنا بإعداده في المسألة السابقة نجد أنه قيمة السند

في التموز 2012 كانت مساوية إلى 102,775

وبمقارنة ذلك مع القيمة العادلة للإستثمار في ذلك التاريخ حسب فرضيات المسألة

نجد أنه قيمة الخصص لتوبة فروقات القيمة العادلة للسند كانت

سكنية في التموز 2775 مساوية إلى 102,775 - 100,000 = 2775

لذلك لا بد من حساب قيمة الفائدة المستحقة في تاريخ الكانوية أول 2012

وكذلك قيمة الإستثمار وفقه نظرية الفائدة الفعالة

بالعودة إلى الجدول في المثال السابق نجد أنه قيمة التوبة وفقه نظرية الفائدة الفعالة

للسند في تاريخي 31-12-2012 مساوية إلى (889)

لذلك أنه قيمة التوبة بعد التموز 2012 حتى الكانوية أول 2012 سكنية مساوية

إلى قيمة التوبة حتى تاريخي 31-12-2012  $6/5 \times 2012$  (740,83)

لذلك أنه قيمة السندان في 1 كانون أول 2012 بحسب نظرية الفائدة الفعالة

سكنية مساوية إلى قيمة الإستثمار وفقه الفائدة الفعالة في التموز 2012

(740,83) = 741

لذلك أنه قيمة المضاربة من البيع سكنية مساوية إلى سعر البيع القيمة المضافة في

الكانوية أول 2012 (4,34) من وحدة نقدية

إضافة إلى أنه سوف يتم إقفال الخصص السهل لتغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل

لذلك سوف تكون القيود المحاسبية في الكانوية أول 2012 على النحو التالي:

في الكانوية أول 2012

741	م/د / إيرادات الفائدة	
741	إلى م/د / سندات مملوكة بغرض التجارة	
	تسوية قيمة السندان بحسب التكلفة المضافة لها	

في الكانوية أول 2012

4,167	م/د / النقدية والفوائد المستحقة بحسب الحال إلى	
4,167	م/د / إيرادات الفائدة تسجيل استخدام إيرادات الفائدة نصف سنوية	

في أكتوبر أول 2012

م / مذكور به		
م / حيازة بيع السندات		4,034
م / النقدية		98,000
م / م / سندات مملوكة لفرضه المتأجرة	102,034	
تسجيل عملية بيع السندات		

في أكتوبر أول 2012

م / م / خصص تغير القيمة العادلة		2,1775
لدي استثمارات المملوكة لفرضه المتأجرة		
م / م / إيرادات أخرى	2,775	
إجمالي حصة الخصص في الإيرادات الأخرى		
في قائمة الدخل		

رابعاً: انخفاض القيمة بين التصنيفات المختلفة للاستثمارات:  
 [أ] الأسباب والأدلة الموضوعية لانخفاض قيمة أصل مالي ما: تنخفض قيمة استثمار مالي إذا كان سلبي

المسجل أكبر من سلبيه التقديري القابل للاسترداد، ويجب على الشروع في كل تاريخ إعداد المركز المالي تقييم ما إذا كانت هناك أية أدلة موضوعية على أن استثماراً مالياً أو مجموعة من الاستثمارات قد تنخفض قيمته وإذا وجدت مثل هذه الأدلة يجب أن يقوم الشروع بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لتلك الاستثمارات والاعتراف بأية خسارة في انخفاض القيمة ومن هذه الأدلة المعلومات التي يقبل إلى حامل الاستثمار شيئاً به:

آ - صعوبة مالية كبيرة أمام الجهة المصدرة

ب - إخلال حقيقي بالعقد مثل تقصير أو إهمال في دفعات الفائدة أو المبالغ الأضاهي

ج - مني القرض للمقرض أو أغراض اقتصادية أو قانونية تتعارض بالصعوبة المالية

امتياز ألا يأخذ القرض خلاف ذلك

د - احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر للجهة المصدرة  
هـ - اعتراف بمبادرة انخفاضه في قيمة ذلك الاستثمار في مدة تقديم تقاريره  
مالية سابقة .

و - اختفاء سومه بشرط ذلك الاستثمار المالي بسبب صعوبات مالية  
ز - خطأ تاريخي لتحصيلات الذمم المدينة يدل على أنه المبالغ الاسمي كاملاً  
لم يتم تحصيله

١٢- معالجة الانخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

يجب التقرير عند اكتساب أو خسارة مصروف بها ناتج من تغير في القيمة العادلة للأصل  
مالي أو التزام مالي ليس جزءاً من العلاقة التحويلية كالمالي:

١- يجب ادخال المكسب أو الخسارة من أصل أو التزام مالي المحفوظ به  
للمتاجرة ( في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تتأخر ) ، لذلك إذا انخفضت القيمة  
للأصل المالي المحفوظ به للمتاجرة أي المعأس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة  
يتم الإدخال به عند حدوثه دورياً بشكل آلي مستمر وكذلك و بسبب الاعتراف بالأصل  
المالي المحفوظ به للمتاجرة بالقيمة العادلة فإنه خسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل في  
مدة مالية سابقة يمكنه استردادها في فترة مالية تالية عند ارتفاع القيمة العادلة للأصل  
المالي المحفوظ به للمتاجرة .

٢- خسارة انخفاض القيمة للأصل مالي مباع للسبع

يجب الاعتراف بمبادرة انخفاض القيمة للأصل المالي المباع للسبع في قائمة  
الدخل للفترة التي يتم بها تحديد هذا الانخفاض وفي هذه الحالة فإن القيمة المعترف بها سابقاً  
( كأحد ) بنود الدخل الشامل الآخر وعرضه في صورة بند منفصل في حقوق الملكية نتيجة  
الزيادة في القيمة العادلة للأصل المالي المباع للسبع سوف يتم إقرارها في قائمة الدخل للفترة  
التي تم الاعتراف بها بانخفاضه في القيمة للأصل المالي المباع للسبع ويجب استرداد خسارة  
انخفاض القيمة المعترف به في مدة مالية سابقة من خلال الاعتراف في الزيادة في القيمة  
العادلة للأصل المالي المباع للسبع كالأحد بنود الدخل الشامل الآخر وعرضه كبنود منفصل  
في حقوق الملكية في الفترات اللاحقة وهذا باستثناء الأصول المالية المتاحة للسبع والتي هي عبارة  
عن أدوات حقوق ملكية مقاسة بالتكلفة .

٣- خسارة انخفاض القيمة للاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يجب الاعتراف بمبادرة لانخفاض القيمة للأصول المالية المحفوظ بها حتى

تاريخ الاستحقاق في الأرباح والخسائر لنفس الفترة التي تم حصول انخفاض القيمة لها  
ويشار إلى أنه يجوز استرداد خسارة انخفاض القيمة المعترف به سابقاً بشرط ألا  
تجاوز قيمة الاستثمار بعد استرداد خسارة انخفاض القيمة السابقة ما كانت ستجلبه  
عليه التكلفة المضافة للأصل الحالي المحقق به حق تاريخ الاستحقاق في تاريخ استرداد  
الخسارة فيما لو حدث هذا الانخفاض في القيمة للأصل سابقاً.

تنبيه: ① إعادة التصنيف - اطلاع

ج القيمة العادلة - اطلاع

الإفصاحات ستحدث عنهم لاحقاً

خاتمة المحاضرة ٩

## Fourth

في هذه المحاضرة سنتكلم عن المشتقات المالية "و سنكون  
عمارة عن البيانات أعطانا إياها الدكتور  
فكرة عامة، حتى نعرف ماهي المشتقات المالية نحن نتذكر أنه  
هناك عدة طرق للحماية من مخاطر تقلبات الأسعار

أهمها:

- ١- التخزين السبب للبضاعة (والكمات مضافين تخزين)
- ٢- أو عدم المطالبة والانتظار للسعر الذي لحظة الشراء
- ٣- أو الأفضل والتي سنكون موضوع دراستنا القيام "بفقد أجل"
- (يتميز في البضاعة مستقبلاً ولكن ليس اليوم وليس السعر المستقبلي لها)



## مفهوم المشتقات المالية :

- المشتقات المالية هي أدوات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال أرباح و خسائر (FVTPL)، تستمد قيمتها من قيمة الأصول التي اشتقت عنها، فالعلاقة طردية بين قيمة المشتق و قيمة الأصل الذي اشتق عنه، ويشترط أن تتصف هذه الأدوات المالية بالخصائص التالية:
- ١- تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر فائدة محددة أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف أجنبي أو مؤشر الأسعار أو ترتيب ائتماني أو مؤشر متغير مشابه.
- ٢- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.
- ٣- لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو تتطلب صافي استثمار أولي أقل من المطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تتأثر بالتغيرات في عوامل السوق.

## يتضمن العقد المشتق: (أركان العقد)

- تحديد سعر معين للتنفيذ في المستقبل (سعر التنفيذ) .
- تحديد الكمية التي يطبق عليها السعر (الكمية) (أسهم - عملات أجنبية سندات... الخ).
- تحديد الزمن الذي يسري فيه العقد (زمن الاستحقاق).
- تحديد الشيء موضوع العقد مثل (ورقة مالية - سلعة - عملات أجنبية... الخ).

## عناصر عقود الاختيار

- تشمل عقود الخيارات على العناصر الأساسية الآتية:
- الأطراف (المشتري، البائع)
- تاريخ التعاقد .
- قيمة الأصل محل التعاقد .
- سعر التنفيذ EXERCISE PRICE : أي السعر الذي بموجبه سيتم التسوية بين طرفي العقد عند تنفيذه ، ويسمى أيضاً بسعر التعاقد وهو غالباً ما يعادل القيمة السوقية في تاريخ إبرام الاتفاق وهو بذلك يختلف عن سعر السوق الذي تباع به الورقة المالية مثلاً لحظة تنفيذ الاتفاق .
- تاريخ التنفيذ أو تاريخ الاستحقاق EXPIRY DATE أو الممارسة ( إذا كان الخيار من النوع الأوروبي) أو الفترة الزمنية التي يسري خلالها ( إذا كان الخيار من النوع الأمريكي ) وهذه الميزة لهذا الأسلوب تؤدي إلى زيادة العلاوة المدفوعة من قبل مشتري الحق .
- قيمة العلاوة PREMIUM أو المكافأة التي يحصل عليها محرر الخيار وتمثل العلاوة تكلفة سعر حق الخيار

ملحظة : عند تنفيذ العقد يجب للمشتري أخذ السلعة (بذسم) كما يجب له عدم أخذ السلعة وإلا فإنه يأخذ الأرباح من هذه المضاربة أي فربه السعر الفاصل لصالح المشتري

## أنواع عقود الخيار

هنالك نوعين من عقود الخيار وهما:

- ١) خيار الشراء: يُعرّف خيار الشراء بأنه عقد يمنح بموجبه الحق للمشتري (مشتري خيار الشراء) إذا ما رغب بشراء أسهم أو أوراق مالية بتاريخ محدد وبسعر يحدد الآن، و غالباً ما يتم في الحالات التي يتوقع فيها ارتفاع الأسعار (حالات الانتعاش).
- ٢) خيار البيع: يُعرّف خيار البيع بأنه عقد يمنح بموجبه الحق للمشتري (مشتري خيار البيع) إذا ما رغب ببيع أسهم أو أوراق مالية بتاريخ محدد وبسعر يحدد الآن، و غالباً ما يتم في الحالات التي يتوقع فيها هبوط الأسعار (حالات الانكماش).

## أنواع المشتقات المالية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢

(تمنح الأدوات المالية المشتقة واحدًا من الأطراف حقًا تعاقديًا لمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون جيدة ، أو التزامًا تعاقديًا بمبادلة الأصول أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن لا تكون جيدة ولكن ينتج عنها عمومًا نقل للأداة المالية الأساسية المتضمنة في بداية العقد ولا يحدث هذا النقل بالضرورة عند استحقاق العقد، وتتضمن بعض الأدوات كلاً من الحق والالتزام بالمبادلة ولأنه يتم تحديد شروط المبادلة في بداية الأداة المشتقة فإنه مع التغير في الأسعار في الأسواق المالية فإن هذه الشروط يمكن أن تصبح جيدة أو غير جيدة.)

تتعدد المشتقات المالية وتشتمل على:

- عقود الخيارات OPTIONS
- العقود المستقبلية FUTURE CONTRACTS
- العقود الآجلة FORWARD CONTRACTS
- عقود المبادلة SWAPS

## الخيارات OPTIONS :

- عقد الخيار هو اتفاق بين طرفين أحدهما مشتري حق الخيار ويسمى حامل الخيار والآخر بائع ويسمى محرر الخيار .
- وبموجب هذا الاتفاق يكون للمشتري الحق في أن يشتري (إذا ما رغب دون التزام عليه ) من الطرف الآخر ( المحرر ) أو أن يبيع ( إذا ما رغب دون التزام عليه ) للطرف الآخر ( المحرر ) أصلاً معيناً أو أداة مالية معينة بسعر معين ومحدد في تاريخ معين أو خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق .
- وذلك مقابل أن يقوم مشتري حق الخيار بدفع مبلغ نقدي صغير يدعى علاوة الخيار للطرف الآخر البائع (المحرر) لقاء التزامه بالتنفيذ في حالة ما إذا رأى المشتري ممارسة حق الخيار، وهذا المبلغ يسمى التكلفة المبدئية للعقد وهي غير قابلة للرد بأي شكل من الأشكال فهي التكلفة الوحيدة الأكيدة في هذا العقد.
- إن تكلفة الخيار هي المدفوعة من قبل المشتري وليس من قبل البائع.

### أمثلة:

بفرض أنه لدينا أسهم لإحدى الشركات القيمة السوقية للسهم هي ١٠٠ دولار ويتوقع أن يزداد سعر السهم في السوق ليصبح ١٣٠ دولار. لذلك فقد قام أحد المستثمرين بشراء خيارات تسمح له بشراء ١٠٠ سهم من أسهم هذه الشركة بتاريخ الاستحقاق بسعر تنفيذ هو ١٠٠ دولار للسهم الواحد وكان سعر الخيار للسهم الواحد هو ٥ دولار (لكل سهم علاوة قدرها ٥ دولار). يكون القيد المحاسبي في تاريخ توقيع العقد هو قيد إثبات العلاوة:

٥٠٠ من ح / عقود الخيار (خيار شراء)  
٥٠٠ إلى ح / النقدية

### الاحتمال الأول

بفرض أن سعر السهم بتاريخ الاستحقاق قد وصل إلى ٩٩ دولار ، فما هي ردة فعل المستثمر؟

• الجواب : المستثمر لا ينفذ العقد وهنا يخسر العلاوة فقط وهي الخسارة المؤكدة وتساوي ٥ دولار لكل سهم أي تساوي (٥ × ١٠٠) = ٥٠٠ ويكون القيد المحاسبي في تاريخ الاستحقاق عندما لا يتم تنفيذ العقد:

• ٥٠٠ من ح / خسائر خيار الشراء  
٥٠٠ إلى ح / عقود الخيار (خيار الشراء)

## الاحتمال الثاني:

بفرض أن السعر وصل بتاريخ الاستحقاق إلى ١٣٠ دولار، فماذا يفعل المستثمر؟  
الجواب: هنا ينفذ الخيار، لأن التنبؤات بارتفاع السعر قد تحققت وارتفع السعر السوقي  
عن سعر التنفيذ مضافاً إليه العلاوة. هنا يقرر المستثمر التسوية بالصافي دون  
الحصول على الأسهم:

• ربح السهم =  $130 - (5 + 100) = 25$  دولار

• الربح الإجمالي =  $100 \times 25 = 2500$  دولار

ويكون القيد المحاسبي في تاريخ الاستحقاق كالتالي:

٣٠٠٠ من ح/ النقدية

إلى المذكورين

٢٥٠٠ ح/ أرباح متحققة من عقد الخيار

٥٠٠ ح/ عقود الخيار (خيار الشراء)

## في حال التنفيذ بشراء الأسهم

• يكون القيد المحاسبي :

• ١٣٠٠٠ من ح/ استثمارات في الأسهم

إلى المذكورين

٥٠٠ خيارات الشراء

٢٥٠٠ أرباح خيار الشراء

١٠٠٠٠ النقدية



- بفرض أنه لدينا أسهم لإحدى الشركات القيمة السوقية للسهم هي ١٠٠ دولار ويتوقع أن ينخفض سعر السهم في السوق ليصل إلى ٩٠ دولار، لذلك فقد قام أحد المستثمرين بشراء خيارات تسمح له ببيع ٤٠٠ سهم من أسهم هذه الشركة بتاريخ لاحق بسعر (١٠٠) دولار وذلك مع دفع علاوة مقدارها ٨٠٠ دولار (العلاوة تساوي ٢ دولار للسهم الواحد)،
- يكون القيد المحاسبي في تاريخ توقيع العقد هو قيد إثبات العلاوة:

٨٠٠ من ح / عقود الخيار (خيار بيع)  
٨٠٠ إلى ح / النقدية

### الاحتمال الأول:

- بفرض أن سعر السهم بتاريخ الاستحقاق قد وصل إلى ٩٠ دولار، فما هي ردة فعل المستثمر؟
- الجواب: المستثمر ينفذ الخيار لأن التنبؤات بانخفاض السعر قد تحققت وانخفض السعر السوقي عن سعر التنفيذ.
- ربح السهم =  $100 - (2 + 90) = 8$  دولار
- الربح الإجمالي =  $400 \times 8 = 3200$  دولار
- ويكون القيد المحاسبي في تاريخ الاستحقاق كالتالي:

٤٠٠٠ من ح / النقدية  
إلى المذكورين  
٣٢٠٠ ح / أرباح خيار البيع  
٨٠٠ ح / عقود الخيار (خيار البيع)

## الاحتمال الثاني

- بفرض أن سعر السهم بتاريخ الاستحقاق كان (١٠٠) للسهم ، فما هي ردة فعل المستثمر؟
- الحل : هنا المشتري يخسر مقدار العلاوة لأن الأسعار لم تنخفض ، و بالتالي تكون خسارة المشتري تساوي ٨٠٠ دولار (العلاوة) وهي تساوي ربحية البائع (المحرر) ، ويكون القيد المحاسبي :  
٨٠٠ من ح/ خسائر خيار البيع  
٨٠٠ إلى ح / عقود الخيار (خيار بيع)

## في حالة شراء خيارات شراء:

- يتم التنفيذ في حالات حصول التوقعات بارتفاع الأسعار و هنا تكون أرباح المشتري للخيار غير محدودة إذ ترتفع بارتفاع القيمة السوقية في وقت التنفيذ ، أما خسائر المشتري لحق الخيار محدودة بمقدار المكافأة أو العلاوة سواء تم تنفيذ الخيار أم لم يتم تنفيذه ، أما خسائر المحرر فغير محدودة إذ ترتفع بارتفاع القيمة السوقية في وقت التنفيذ ، أما أرباحه فمحدودة دائماً بمقدار المكافأة أو العلاوة التي يحصل عليها عند إبرام العقد.

## في حالة شراء خيارات بيع:

- يتم التنفيذ في حالات حصول التوقعات بهبوط الأسعار و هنا تكون أرباح المشتري للخيار محدودة بمقدار سعر التنفيذ المتفق عليه في وقت التنفيذ ، أما خسائر المشتري لحق الخيار محدودة بمقدار المكافأة أو العلاوة سواء تم تنفيذ الخيار أم لم يتم تنفيذه ، أما خسائر المحرر فغير محدودة إذ ترتفع بانخفاض القيمة السوقية في وقت التنفيذ ، أما أرباحه فمحدودة دائماً بمقدار المكافأة أو العلاوة التي يحصل عليها عند إبرام العقد.

## أنواع الخيارات: حسب مدة تنفيذ العقد

- أ- عقود الخيار الأمريكية.
  - ب- عقود الخيار الأوروبية.
- الفرق بينهما أن عقود الخيار الأمريكية تستطيع من خلالها ممارسة الخيار في أي وقت أثناء المدة أما في عقود الخيار الأوروبية فلا يحق للمستثمر تنفيذ العقد إلا عند تاريخ الاستحقاق.

## أنواع الخيارات حسب التغطية:

- أ-خيارات مغطاة: أي أن محرر الخيار (البائع) يمتلك الأوراق المالية.
- ب-خيارات غير مغطاة: إذا كان البائع لا يمتلك الأوراق المالية فإذا طلب المشتري منه تنفيذ العقد فيجب على البائع أن يشتري الأوراق المالية.

## في حالة خيار الشراء

- -تحدد ربحية المشتري عندما السعر السوقي < سعر التنفيذ وهنا ينفذ المشتري الخيار بالشراء أو التسوية.
- -تحدد خسارة المشتري عندما السعر السوقي > سعر التنفيذ وهنا يشتري الخيار لا ينفذ خيار الشراء وخسارته تساوي العلاوة فقط. كذلك لا ينفذ المشتري الخيار عندما السعر السوقي يساوي سعر التنفيذ وخسارته تكون العلاوة.

## في خيارات البيع:

- تتحدد ربحية المشتري عندما السعر السوقي > سعر التنفيذ.
- يخسر المشتري العلاوة ولا ينفذ عندما السعر السوقي < سعر التنفيذ، كذلك يخسر المشتري العلاوة ولا ينفذ عندما السعر السوقي يساوي سعر التنفيذ وبالمقابل العلاوة تكون ربح للبائع.
- ملاحظة : في حال التنفيذ أو عدم التنفيذ للعقد فإن البائع دائماً يحصل على العلاوة.

## تحديد قيمة عقد الخيار

- قيمة عقد الخيار = القيمة الذاتية للعقد + القيمة الزمنية للعقد
- القيمة الذاتية للعقد = (سعر التنفيذ للسهم - سعر السوق للسهم) X عدد السهم المتاحة.
- عادة ما تكون القيمة الذاتية للخيار بتاريخ الشراء مساوية إلى الصفر بسبب تساوي سعر التنفيذ مع سعر السوق لذلك تكون قيمة عقد الخيار بتاريخ الشراء = القيمة الزمنية = العلاوة.



## العقود المستقبلية FUTURE CONTRACTS

- تعرف العقود المستقبلية بأنها عبارة عن عقود معيارية منظمة من قبل البورصة بين طرفين يفرض على منشي العقد أن يسلم الآخر كمية محددة من أصل معين في تاريخ لاحق في مكان محدد وبسعر يحدد الآن.
- تتضمن العقود المستقبلية وجود هامش يمثل دفعة تقدم من قبل البائع والمشتري إلى غرفة المقاصة في السوق المنظمة وهو مبلغ صغير نسبياً بالمقارنة مع حجم العقد والغرض الأساسي منه هو إثبات حسن النية في التعامل لضمان التنفيذ.

### مميزات العقود المستقبلية:

- ١- لا تتم المتاجرة بالعقود المستقبلية بين المصارف فهي تتم فقط في الأسواق المالية التي حددت مواصفاتها وأوقات المتاجرة بها ومواعيد الاستلام والتسليم.
- ٢- الالتزام بها يتم مستقبلاً ولكن بشروط تتم في الوقت الحاضر.
- ٣- إن العقود المستقبلية متجانسة ومتماثلة مما يسهل فهمها والتعامل بها.

## أهم الفروق الجوهرية بين العقود المستقبلية وعقود الخيار:

العقود المستقبلية	العقود الخيار
ينصب العقد المستقبلي على صفقة شراء أو بيع فعلية بين طرفين ولكنها مؤجلة	عقد الخيار فينصب على (حق) شراء أو بيع أصل معين بشروط معينة.
العقد المستقبلي ملزم لطرفيه بالتففيذ في تاريخ التسوية.	عقد الخيار غير ملزم لطرفيه بالتففيذ حيث تعود الحرية في تففيذ العقد أو عدم تففذه إلى مشتري الخيار.
في العقد المستقبلي يدفع كل من طرفي العقد للوسيط هامشاً مالياً معينا MARGIN بنسبة معينة من القيمة الإجمالية للعقد وذلك لتأمين الوفاء بالتزامات الطرفين ويدخل في التسوية عند انتهاء أجل العقد.	في عقد الاختيار فإن الصلاوة PREMIUM التي يدفعها مشتري حق الخيار للمحرر عند التعاقد تعتبر بمثابة ثمن أو مقابل عقد الخيار ولا تسترد.
في العقود المستقبلية قد تمتد الخسارة لتشمل القيمة الكلية أو الإجمالية للعقد، أي أن هذه العقود تحمل مخاطرة عالية.	في عقود الخيار تقتصر خسارة المشتري على قيمة الصلاوة المدفوعة

## مثال عن العقود المستقبلية

بفرض أن مستثمر في سوق المعادن يتوقع ارتفاع سعر أونصة الذهب عما هو عليه الآن ليصل إلى ٣٠٠ دولار وكان لديه مبلغاً قدره ١٠٠٠٠٠٠ دولار يريد استثمارها في الذهب وقد كان سعر أونصة الذهب في السوق الحاضر ٢٥٠ دولار.

-سعر أونصة الذهب في سوق العقود المستقبلية تسليم سنة من الآن ٢٧٥ دولار.

-الهامش المبدئي المطلوب دفعة للوسيط هو ٨% من سعر السوق الحالي للأونصة الواحدة.

والمطلوب: بين ربح وخسارة المستثمر في الحالتين التاليتين:

- الأولى: تحقق توقعات المستثمر بارتفاع سعر الأونصة للذهب ليصل إلى ٣٠٠ دولار للأونصة الواحدة بعد سنة.
- الثانية: عدم تحقق توقعات المستثمر وانخفاض قيمة أونصة الذهب ليصل إلى ٢٢٠ دولار للأونصة الواحدة.

### الحل:

- الهامش المطلوب للأونصة الواحدة  $= 200 \times 8\% = 16$  دولار، لدى المستثمر (100000) دولار وبالتالي عدد الأونصات الممكن شراؤها هو  $(100000/20) = 5000$  أونصة
- في تاريخ توقيع العقد المستقبلي ودفع قيمة الهامش يتم إثبات وتسجيل القيد التالي:  
من 100000 ح /العقد المستقبلي  
100000 إلى ح /النقدية

الحالة الأولى: ( سعر الأونصة 300 دولار و سعر التنفيذ المتفق عليه في العقد المستقبلي هو (275 دولار)

- وبالتالي يوجد أرباح بمقدار  $((275-300) \times 5000) = 125000$  أو يكون القيد في تاريخ تسوية العقد:  
225000 من ح /النقدية

إلى المذكورين

125000 ح /أ.خ

100000 ح /عقود مستقبلية

الحالة الثانية (سعر الأونصة ٢٢٠ دولار وسعر التنفيذ المتفق عليه في العقد المستقبلي هو ٢٧٥ دولار).

هنا يوجد خسائر بمقدار  $((275-220) \times 50000) = 2750000$  و  
يكون القيد في تاريخ تسوية العقد:  
٢٧٥٠٠٠ من ح / أ.خ

إلى المذكورين

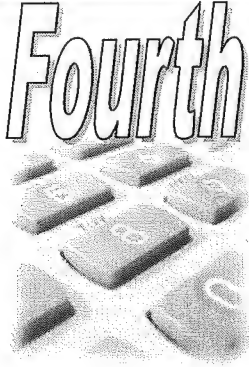
١٧٥٠٠٠ ح / النقدية

١٠٠٠٠٠ ح / العقود المستقبلية

## العقود الآجلة FORWARD CONTRACT

العقد الآجل: هو عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع للتعامل على أصل ما (أسهم - سندات - عقارات - عملات - ذهب - سلع) على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي العقد.  
يشبه العقد الآجل عقد الخيار لكن عقد الخيار يتضمن الحق في تنفيذ الاتفاق لأحد الطرفين وهو مشتري حق الخيار أي أنه اختياري لأحد الطرفين والزامي للطرف الآخر أما العقد الآجل فإن تنفيذه في الوقت المحدد إلزامي لكلا الطرفين بغض النظر سواء كانت الشروط مناسبة لأحدهما أم لا. إضافة إلى أن العقد الآجل لا يتضمن دفع أي مبلغ أولي.

خاصية المحاضرة (١٠)



## FORWARD CONTRACT العقود الآجلة

العقد الآجل: هو عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع للتعامل على أصل ما (أسهم - سندات - عقارات - عملات - ذهب - سلع) على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة. بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي العقد يشبه العقد الآجل عقد الخيار لكن عقد الخيار يتضمن الحق في تنفيذ الاتفاق لأحد الطرفين وهو مشتري حق الخيار أي أنه اختياري لأحد الطرفين والزامي للطرف الآخر أما العقد الآجل فإن تنفيذه في الوقت المحدد إلزامي لكلا الطرفين بغض إضافة إلى أن العقد الآجل لا. النظر سواء كانت الشروط مناسبة لأحدهما أم لا يتضمن دفع أي مبلغ أولي.

### مثال :

- دخل مستثمر في عقد آجل لشراء مليون جنيه إسترليني في 90 يوم بسعر صرف قدره \$ 1,6056
- إن هذا العقد سوف يلزم المستثمر بشراء مليون جنيه إسترليني لقاء 1605600 دولار , فإذا ارتفع سعر الصرف الفوري إلى 1,6500 مثلاً نهاية الـ 90 يوم سوف يكسب المستثمر 44400 دولار وهي ناتج (1605600 - 44400 = 1650000)
- وذلك لأن الجنيهاً الإسترلينية يمكن أن تباع فوراً بـ 1650000 دولار فور شرائها ويكون القيد المحاسبي :  
خ.أ/ النقدية 44400 إلى ح.أ / 44400 من ح
- وبالمثل إذا هبط سعر الصرف إلى 1,55 في نهاية الـ 90 يوم فإن المستثمر سوف يخسر 55600 دولار لأن العقد الآجل سوف يؤدي بالمستثمر إلى دفع مبلغ يزيد عن السعر السوقي للجنيه الإسترليني بمقدار 55600 دولار أمريكي .  
النقدية / خ 55600 إلى ح.أ / 55600 من ح



## تتمثل أهم الفروق الجوهرية بين العقود المستقبلية و العقود الآجلة:

العقود الآجلة	العقود المستقبلية
العلاقة مباشرة بين الطرفين، يحدد الطرفين النوعية والكمية وطريقة ومكان التسليم وكيفية تسوية العقد	العلاقة غير مباشرة بين الطرفين ويوجد بيوت تسوية أو مقاصة تتوسط بين الطرفين بما يضمن حقوق كل منهما
عقود شخصية يتفق الطرفان على شروطها بما يتلاءم مع ظروفهم الشخصية. ونادراً ما يتم تداول العقود الآجلة في البورصة	عقود نمطية منظمة من قبل البورصة فجميع الشروط عدا السعر والكمية ليست محلّ للتفاوض.
نوايا الأطراف المتعاقدة والملاءة التي يتمتعون بها هي التي تمثل الضمان بالنسبة إلى تنفيذ العقود الآجلة.	غرفة المقاصة في البورصة هي الضمان لتنفيذ العقد، مقابل الهامش.

ملاحظة: في العقود الآجلة لا نستطيع التحويل لأموال سائلة إلا في تاريخ الاستحقاق لذلك يترتب عليه خسائر أكبر من العقود المستقبلية.

## Future Contracts: العقود المستقبلية

وهو عبارة عن عقد معياري منظم بواسطة البورصة بين طرفين يُفرض على أحدهما أن يسلم الآخر كمية محددة من أصل حقيقي أو مالي معين في تاريخ لاحق في مكان محدد وبسعر يُحدد الآن، وهي عقود نمطية (أي أنها تعقد بالاستناد إلى بضائع محددة المواصفات ونوعيات محددة مسبقاً حتى لا يحصل عملية سوء فهم لنوعية البضائع من الأطراف المشاركة في العقد، وتداول في سوق منظمة). تم التعامل بالعقود المستقبلية لأول مرة في بورصة شيكاغو عام 1972 باستخدام عملات أجنبية.

## عناصر العقد المستقبلي:

- طرفي العقد (البائع والمشتري)، تاريخ العقد، نوع الأصل محل التعاقد، تاريخ التسليم، الكمية، سعر التنفيذ أو سعر التسوية، مكان وطريقة التسليم.
- ويتم التعامل في أسواق العقود المستقبلية بطريقة المزاد المفتوح عن طريق وسطاء أو بيوت مقاصة Clearing Houses توكل إليها عادة تنظيم التسويات التي تتم يومياً بين طرفي العقد بعد الأخذ بالحسبان الآثار التي تترتب على حق كل منهما بسبب التقلبات السعرية التي تحدث في سعر العقد، ومن ثم يعكس أثر ذلك على رصيد كل منهما في سجلاته. ولأجل الالتزام المتبادل بين طرفي العقد المستقبلي (المشتري والبائع) يلتزم كل منهما بأن يسلم الوسيط بتاريخ نشوء العقد هامشاً معيناً (Margin) تتراوح قيمته بين 5-15% من القيمة الإجمالية للعقد ولا يتم استرداده إلا عند تصفية العقد.

## الهامش Margin:

- يُقصد بالهامش في العقود المستقبلية، المبلغ الذي يجب على المستثمر في العقود المستقبلية إيداعه في حساب مصرفي ولا يجوز له التصرف في الرصيد إلا بعد انتهاء سريان مفعول العقد. وتقوم غرفة مقاصة العقود المستقبلية Futures Clearing house عادة بتحديد قيمة الهامش، والغرض الأساسي للهامش هو تحقيق مبدأ الإلزام في العقود المستقبلية، حيث أن إيداع المبلغ يُعبر عن حسن نية المستثمر، ورغبته الجادة بالالتزام بشروط العقد، سواء أكان المستثمر مشتري أم بائع.
- يوجد نوعان من الهامش:
- الهامش المبدئي Initial Margin: وهو مبلغ منخفض نسبياً بالقياس إلى حجم العقد، حيث أنه وكما ذكرنا سابقاً يتراوح بين 5-10% من حجم العقد.
- هامش الوقاية Maintenance Margin: وهو الحد الأدنى لما يمكن أن يصل إليه رصيد الهامش، فإذا انخفض رصيد الهامش المبدئي عن هذا الحد، فإنه يجب إيداع مبلغ إضافي، بما يكفي لإعادة الرصيد إلى الحد الأدنى.

## أنواع عقود المستقبلات:

- أ- مستقبلات مؤشرات الأسهم:  
هو اتفاق بين طرفين بائع ومشتري على تسليم أو تسلم مبالغ تساوي الفرق بين قيمة المؤشر السوقية عند استحقاق العقد وسعر تنفيذ العقد المستقبلي للمؤشر مضروباً في المضاعف الذي يحدد حجم العقد (عدد الأسهم).
- ب- مستقبلات العملات الأجنبية:  
هو عقد قياسي لشراء أو بيع مقدار ثابت من العملة الأجنبية بسعر ثابت وفي تاريخ محدد في المستقبل.
- ج- مستقبلات السلع والموارد الطبيعية:  
يكون محل العقد هو المزروعات أو البذور أو اللحوم والدواجن أو أي منتجات زراعية أو موارد طبيعية، ويقوم عقد المستقبلية هنا على أساس اتفاقية تتم بين البائع والمشتري على تسليم السلعة في المستقبل وفق سعر يحدد الآن.

## تعديل القيمة السوقية للعقود المستقبلية

### Making-to- Market

- يعتبر تعديل القيمة السوقية للعقود المستقبلية المهمة الرئيسية التي تقوم بها غرفة مقاصة العقود المستقبلية.
- وتقوم المقاصة أيضاً بحساب ربحية المستثمر في العقد بشكل يومي، فإذا ارتفع السعر السوقي فإن المستثمر في عقد الشراء يحقق ربحاً يحسب كما يلي:  
(السعر السوقي - السعر المستقبلي) × حجم العقد
- وإذا انخفض السعر فإنه يتكبد خسارة.
- أما بالنسبة للمستثمر في عقد البيع فإنه يحقق ربحاً إذا انخفض السعر ويحسب كما يلي:  
(السعر المستقبلي - السعر السوقي) × حجم العقد
- وإذا ارتفع السعر فإنه يتكبد خسارة.

## أهم سمات وخصائص العقود المستقبلية

- نمطية شروط التعاقد فلا تتباين العقود من عقد لآخر ولا تخضع لرغبة المتعاقدين.
- يجري التعامل عليها من خلال السوق الرسمية لذلك تكون قابلة للتداول.
- التعامل في هذه العقود يودع تأميناً لا يتجاوز غالباً 20% من القيمة الكلية للعقد.
- العقود المستقبلية يمكن أن يجرى استخدامها لأغراض المضاربة أو نقل المخاطر أو لمجرد المراهنة على محض اتجاهات الأسعار.
- بوسع المستثمر في السوق الرسمية أن يتجنب الاستلام الفعلي للسلعة من خلال بيع العقد لآخر.
- تحديد الثمن الحقيقي للأصل محل التعاقد في مستهل عقد الصفقة.
- العقود المستقبلية توصف جميعها بأنها (Market to Market) بمعنى أنها تخضع للتسوية اليومية (Daily-Settlement) فيتم تعديل ثمن التعاقد يومياً كلما تغير سعر الأصل محل التعاقد.

### مثال (1)

- أبرمت الشركة (أ) عقد مستقبلي مع الشركة (ب) على شراء 1,000 سهم من أسهم الشركة (ص) بسعر 100 ل.س. نلاحظ هنا أنه ليس المهم تبادل الأصل (الأسهم) وإنما تبادل فروق السعر ما بين السعر السوقي وسعر التنفيذ. بفرض ارتفاع سعر السهم من 100 ل.س إلى 110 ل.س وبالتالي الشركة (ب) البائعة ملزمة بتسديد هذا الفرق للشركة (أ)، أي ستسدد 10 ل.س عن كل سهم. بينما لو انخفضت القيمة من 100 ل.س إلى 80 ل.س فهنا الشركة (أ) هي الملزمة بتسديد الفرق للشركة (ب)، أي 20 ل.س عن كل سهم.
- في حال الانخفاض يكون القيد في دفاتر الشركة (أ):  
20000 من ح/ خسائر العقود المستقبلية (( الفرق بين السعر السوقي وسعر التنفيذ ))  
20000 إلى ح/ النقدية
- في حال الارتفاع يكون القيد في دفاتر الشركة (أ):  
10000 من ج/ النقدية
- 10000 إلى ح/ أرباح العقود المستقبلية
- ملاحظات:
- إن عملية توقيع العقد المستقبلي لا يرافقها أي قيود وإنما القيود تكون فقط عند الربح أو الخسارة، لذلك يجب الإفصاح عن ذلك، في الملاحظات، حتى لا يؤدي عدم الإفصاح إلى تضليل مستخدمي القوائم، وتساعد على تحليل وضع الشركة بشكل مناسب.
- ملاحظة: في المثال المشتري هي الشركة (أ) و البائع الشركة (ب) والسلعة المباعة هي: أسهم من الشركة (ص)

## Swaps عقود المبادلات أو المقايضات Contracts

- هو اتفاق يوافق عليه طرفان على تبادل تدفقات نقدية معينة في أوقات معينة خلال مدة معينة.
- إن عقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على خلاف ما هو معروف عن عقود الخيار، ولا تتم تسوية الأرباح والخسائر بشكل يومي كما في العقود المستقبلية، أيضاً لا تتم تسوية هذا العقد لمرة واحدة فقط كما هو الحال في العقود الآجلة ولذلك يُعرف البعض عقود المبادلة بأنها سلسلة من العقود الآجلة.

## أنواع عقود المبادلة

- تتنوع عقود المبادلة وتختلف باختلاف الأسس التي تنتج عنها هذه التدفقات النقدية المتبادلة ومن أهم أنواعها:
- عقد مبادلة على أسعار الفوائد Interest Rate Swap
- عقد مبادلة العملات Currency Swap
- عقد مبادلة الملكية Equity Swap



## Interest Rate Swap عقد مبادلة على أسعار الفوائد Swap

- هو اتفاقية يقوم بموجبها الطرفان على تبادل أقساط فائدة محسوبة على أساس معدلي فائدة مختلفين وعلى أساس نفس المبلغ الاسمي للقرض الافتراضي وفق شروط ومدد زمنية محددة.
- يتم التعامل بهذا النوع من العقود في أسواق المال وذلك بسبب اختلاف ملاءة المقترضين من جهة، واختلاف توقعات المتعاملين في هذه الأسواق من مقرضين ومستثمرين حول تقلب أسعار الفائدة السوقية والمخاطر الناجمة عن ذلك والتي قد تؤدي إلى الإفلاس Bankruptcy من جهة ثانية.

### مثال:

- وقعت الشركتين (س) و(ص) عقد مبادلة بتاريخ 2010\1\1، بموجب عقد المبادلة تدفع الشركة (س) للشركة (ص) مبلغ فائدة محسوب على أساس معدل فائدة ثابت قدره 8% على أصل مبلغ قرض وهمي مقداره 1,000,000 ل.س. في المقابل تدفع الشركة (ص) للشركة (س) مبلغ فائدة محسوب على أساس معدل الفائدة الصادر عن المصرف المركزي وعلى أصل الدين نفسه.
- علماً أن مدة عقد المبادلة 4 سنوات، ويتم مبادلة مبلغ الفائدة بنهاية كل عام، حيث أن أسعار الفائدة الصادرة عن المصرف المركزي، كانت:
- 9% في 2011\1\1
- 8% في 2012\1\1
- 6% في 2013\1\1
- 7% في 2014\1\1

## توضيح المبادلة

المبلغ الذي تدفعه الشركة (ص) إلى الشركة (س)	المبلغ الذي تدفعه الشركة (س) إلى الشركة (ص)	البيان
90000	80000	1/1/2011
80000	80000	1/1/2012
60000	80000	1/1/2013
70000	80000	1/1/2014
300000	320000	المجموع

## توضيح

- بالنسبة للشركة (س) فإنها ستدفع مبلغ فائدة محسوب على معدل ثابت هو 8% وهو ثابت في كل عام، أي ستدفع  $80,000 = 8\% \times 1,000,000$  ل.س في كل عام.
- أما الشركة (ص) تدفع للشركة (س) مبلغ فائدة محسوب على أساس متغير في كل عام، وهذا المعدل ممكن يزيد وممكن ينقص، وذلك حسب الوضع الاقتصادي بالبلد.
- وفي 2011\1\1 كان معدل الفائدة المتغير 9%، إذاً:  
 $90,000 = 9\% \times 1,000,000$
- ودائماً تتم مبادلة المبلغ الصافي للشركتين، أي أن الشركة (س) ستدفع للشركة (ص) 80,000 ل.س والشركة (ص) ستدفع للشركة (س) 90,000 ل.س، إذاً بالصافي تدفع الشركة (ص) للشركة (س) مبلغ 10,000 ل.س  $(80,000 - 90,000)$
- في 2011\1\1 تدفع الشركة (ص) للشركة (س) مبلغ 10,000 ل.س وهو ربح للشركة (س)، وخسارة للشركة (ص).
- وهكذا بالنسبة إلى باقي السنوات،

## توضيح

- ولكن بالنهاية نجد أن: (نتيجة عقد المبادلة ككل)
- هناك ربح للشركة (ص) بمقدار 20,000 ل.س (حيث ستدفع الشركة (س) 320,000 ل.س للشركة (ص), بينما ستدفع الشركة (ص) 300,000 ل.س للشركة (س) فقط, والفرق هو 20,000 ل.س ربح للشركة (ص).
- نلاحظ أن مبلغ القرض 1,000,000 لا عمل له, سوى لحساب معدل الفائدة, ولا تتم مبادلته.

## Currency Swaps: عقود مبادلة العملات

- هنا تكون التدفقات النقدية المتبادلة بموجب عقد المبادلة بعملتين مختلفتين (سواء كان مبلغ التدفقات النقدية بعملتين مختلفتين نفسه, أم إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة بعملتين مختلفتين).
- ومعظم عقود المقايضة الكبيرة تنشأ بين البنوك, فمثلاً إذا كان لدينا بنكين أحدهما (أ) لديه فائضاً من الدولار في حين عليه أن يسدد التزامات استحققت عليه بالجنيه الإسترليني, في حين أن بنكاً آخر (ب) لديه فائضاً من الجنيه الإسترليني وعليه التزامات استحققت بالدولار. في مثل هذه الحالة فإنه من مصلحة كلا البنكين الدخول في عقد مقايضة للعملتين الدولار والجنيه الإسترليني. إذ بالإضافة إلى ميزة تخفيض تكلفة التمويل لكل منهما يحقق عقد المقايضة للطرفين ميزة التحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف.
- وتتخذ عقود مقايضة العملات شكلين:

## وتتخذ عقود مقايضة العملات شكلين:

- عقود مقايضة متوسطة أو طويلة الأجل : تحدث في أسواق رأس

المال ويُطلق عليها مصطلح مقايضات رأسمالية Capital Market Swaps ويغلب على أغراضها الطابع التحوطي أكثر من طابع المضاربة. وتلجأ إليها عادة المؤسسات المالية بهدف الاقتراض الطويل الأجل من أسواق رأس المال.

- عقود المقايضة القصيرة الأجل : وتحدث في أسواق النقد

ويتعامل فيها المضاربون Money Market Swaps لأغراض تحقيق الأرباح من جراء تقلب أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة على تلك العملات.

## مثال

- اتفقت الشركة (س) مع الشركة (ص) أن تدفع الشركة (س) للشركة (ص) مبلغ 150,000,000 ل.س. مقابل أن تدفع الشركة (ص) للشركة (س) 1,000,000 دولار ومدة العقد 5 سنوات. وكان تاريخ العقد 2010\1\1
- في 2011\1\1 كان الدولار = 152 ل.س. أي 1,000,000 دولار = 152,000,000 ل.س. وبالتالي الشركة (س) حققت ربح مقداره 2000,000 ل.س. حيث ستدفع للشركة (ص) 150,000,000 ل.س. بينما الشركة (ص) ستدفع للشركة (س) 1,000,000 دولار، وهو يعادل بتاريخ 1/1/2011 مبلغ 152,000,000 ل.س.

## Equity Swap مبادلة الملكية

- تكون التدفقات النقدية المتبادلة محسوبة على أساس سعر سهم معين أو مستوى مؤشر أسعار معين.
- مثال:
- اتفقت الشركة (أ) مع الشركة (ب) على أن تعطي الشركة (أ) للشركة (ب) قيمة 1,000 سهم من أسهم الشركة (ص) بسعر 150 ل.س للسهم الواحد بعد سنتين, على أن تقوم الشركة (ب) بتسديد قيمة 1,000 سهم من أسهم الشركة (ص) بالسعر السوقي لأسهم الشركة (ص) بتاريخ العقد.
- فإذا كان سعر السهم بتاريخ التنفيذ 200 ل.س, بالتالي فإن:

- الشركة (أ) ستدفع للشركة (ب) 1,000 سهم  $\times 150 = 150,000$ .
- أما الشركة (ب) ستدفع للشركة (أ) 1,000 سهم  $\times 200 = 200,000$ .
- بالتالي فإن الشركة (أ) تحقق ربحاً مقداره 50,000 ل.س من عقد المبادلة.



## محاسبة التحوط Hedge Accounting

- **تعريف التحوط :** أسلوب لإدارة المخاطر يقوم على استخدام مشتق أو أكثر أو أداة تحوط أخرى لمقابلة تغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي لواحد أو أكثر من الأصول أو الالتزامات أو أي عملية تجارية. تتكون علاقة التحوط من :
  - **أداة التحوط :** وهي مشتق أو غير مشتق لمقابلة مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفق النقدي لأصل أو التزام أو عملية تجارية متوقعة. (يجب أن تكون التغير في الأداة من المتوقع أن يقابل التغير في البند المحوط ) .
  - **البند المحوط :** هو أصل أو التزام أو تعهد على المنشأة أو عملية متوقعة ومحتلة بشكل كبير أو استثمار في عملة أجنبية ومن المتوقع أن تعرض المنشأة إلى خطر تغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية .

## أنواع التحوط :

- تحوط القيمة العادلة .
- تحوط التدفق النقدي .
- تحوط لاصافي استثمار في عملية أجنبية .

### ملاحظة :

الاحتياطيات هي أرباح لم توزع نجدها بالمركز المالي .  
أما المخصصات فهي عباً تتحمله الشركة .

### تحوط القيمة العادلة :

- هو تحوط ضد التعرض للتغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام غير معترف به والذي سيؤثر بالربح أو الخسارة .

### المعالجة المحاسبية :

- أداة التحوط : تقاس بالقيمة العادلة والتغير في القيمة العادلة يعترف به ضمن الدخل .
- البند المحوط : يقاس بالقيمة العادلة و التغير في القيمة العادلة يعترف به ضمن الدخل .
- ( إذا كان البند المحوط AFS يعترف بالأرباح السابقة المعترف بها في حقوق الملكية ضمن الدخل ) .
- [ إذا كان التحوط تحوط قيمة عادلة : فإن التغير في القيمة العادلة للأداة والبند المحوط يعترف بها ضمن الدخل في نفس الفترة مما يحقق المقابلة . فإذا كانت التغطية 100% لا يوجد تأثير للتغير في القيمة العادلة للبند المحوط وفي حال كانت أقل من 100 % فإن هذا سوف يظهر ضمن الدخل . ]

### أمثلة على تحوط القيمة العادلة :

- تحوط للتعرض إلى تغير في القيمة العادلة لسندات ذات معدل فائدة ثابت ناجم عن تغير الفائدة بالسوق .
- تحوط ضد التغير بالقيمة العادلة لأصول AFS .  
( AFS هي استثمارات متاحة للبيع )
- تحوط ضد تغير القيمة العادلة لأصل غير مالي ( مخزون ) .

### مثال عملي

- في 1/1/2010 اشترت منشأة مجموعة من السندات قيمتها \$100000 ذات معدل فائدة 5% وصنفتها على أنها AFS .
- خوفاً من تعرض المنشأة لانخفاض في قيمة السندات نتيجة ارتفاع معدل الفائدة بالسوق فقد قامت بعقد مبادلة فائدة .
- ( تقوم بقبض معدل متغير وتدفع معدل ثابت ) .
- في نهاية 2010 أصبح معدل الفائدة 6% .
- ← أصبحت القيمة العادلة للسندات 96535 .

### الحل :

- بما أنه هناك عقد مبادلة للفائدة فإن الشركة سوف تدفع معدل ثابت 5% وتقبض 6% , سوف يرتفع قيمة هذا المشتق بمقدار 3465 .

31/12/2005

- 5000 من ح / نقدية
- 5000 إلى ح / إيرادات فوائد سندات  
قيمة الفائدة المقبوضة من السندات
- 1000 من ح / النقدية
- 1000 من ح / أرباح عقد المبادلة
- إيرادات المشتق ( سوف أدفع 5000 وأقبض 6000 ← الصافي 1000 )
- التغير في القيمة العادلة للسندات :
- 3465 من ح / ملخص الدخل
- 3465 إلى ح / AFS
- إثبات التغير في قيمة السندات
- 

### تابع الحل

- التغير في قيمة المشتق :
- 3465 من ح / عقد مبادلة
- 3465 إلى ح / ملخص الدخل
- اثبات التغير في قيمة المشتق
-

### تحوط التدفق النقدي :

- هو تحوط للتعرض إلى تغير بالتدفق النقدي والمرتببط بخطر متعلق بأصل أو التزام معترف به أو عملية متوقعة ويمكن أن تؤثر على الربح والخسارة .

### المعالجة المحاسبية :

- البند المحوط لا يتم تغيير طريقة المحاسبة عنه .
- أداة التحوط يتم الاعتراف بالربح والخسارة الناجمة عن التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .
- يتم تحويل هذه التغيرات إلى الدخل عند استخدام البند المحوط أو استهلاكه أو تنفيذ الصفقة .
- هذه المعاملة للجزء الفعال أما الجزء غير الفعال يرحل إلى الدخل .
- ( المبلغ المرحل إلى حقوق الملكية هو أقل مبلغ التغير في الأداة والبند ) .



### أمثلة على تحوط التدفق النقدي :

- تحوط ضد التعرض لخطر ارتفاع في سعر الفائدة المدفوع على سندات ذات معدل متغير .
- تحوط ضد تدفق نقدي من عملية بيع متوقعة .
- 

### مثال :

- شركة عملتها اليورو متوقعة أن تشتري آلة بسعر \$10000 في 31/10/2006 .
- خوفاً من ارتفاع قيمة الدولار دخلت بعقد مستقبلي في 30/4/2006 لشراء الآلة بقيمة \$10000 أي ما يعادل ( 8000 ) يورو .
- في 31/7/2006 ارتفع قيمة الدولار وأصبحت الآلة تكلف (9000) يورو .
- ← قيمة العقد المستقبلي ارتفعت بمقدار 1000 يورو .

### المعالجة:

- لا يوجد قيد عند إبرام العقد المستقبلي .
- 31/7/2006 :
- 1000 من ح / عقد مستقبلي
- 1000 إلى ح / حقوق الملكية .
- اثبات الارتفاع في حقوق الملكية
- 2006 /31/10 :
- 9000 من ح / الآلة
- 8000 إلى ح / النقدية
- 1000 إلى ح / عقد مستقبلي
- تصفية العقد المستقبلي (نخض النقدية المدفوعة)
- كل سنة نقوم بتحويل جزء من حقوق الملكية إلى الدخل بما يتناسب مع قسط الاستهلاك أو نقوم بإقفال حقوق الملكية بالآلة .

### شروط تطبيق محاسبة التحوط :

- عند البدء بالتحوط هناك وثائق رسمية لعلاقة التحوط وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر .
- ( حيث يتم تحديد البند المحوط وأداة التحوط والعلاقة بينهما وكيفية تحديد فاعلية التحوط ) .
- يتوقع أن يكون التحوط فعالاً ويتفق مع استراتيجية إدارة المخاطرة الموثقة .
- بالنسبة لتحوط التدفق النقدي يجب أن تكون العملية موضوع التحوط محتملة إلى حد كبير وتؤثر بالربح والخسارة .
- يمكن قياس فاعلية التحوط بشكل موثوق .
- تم تقييم التحوط على أساس مستمر وتحديثه فعلياً إن كان خلال الفترة فعالاً جداً .

### تقييم فاعلية التحوط :

- لاحظنا أنه من ضمن شروط التطبيق أنه يجب أن يكون التحوط فعالاً ويتم تقييمه بشكل مستمر .
- تقاس فاعلية التحوط كما يلي :
- الفاعلية = نتيجة تغير الأداة / نتيجة تغير البند
- أو مقلوب هذه النسبة .
- حيث يجب أن تكون ضمن المجال التالي (0.8 حتى 1.25).
- في حال خرجت نسبة التغطية عن هذا المجال لا يعتبر التحوط فعالاً فنقوم بالمحاسبة عن البند والأداة كما لو أنه لم يكن هناك تحوط

### شروط توقف محاسبة التحوط

- عند بيع أو استهلاك أداة التحوط .
- عند مخالفة شروط التحوط .
- تغيير تصميم التحوط .
- العملية المتوقعة غير ممكن حدوثها .

**نهاية المحاضرة 11**

# Fourth



## الفصل الثاني

### سنادي الاستثمار

\* نقاط المقدم في صندوق الاستثمار : (ملحوظة من الدكتور)

(١) مدى سلطة المديرية في تفسير ملف الاستثمارات في الشراء والبيع وتوزيع الأرباح وإعادة استثمارها (وهي المشكلة الأساسية في صندوق الاستثمار).

(٢) تحديد نوع الأوراق التي يتكون منها الملف (الحفظية) (أسهم عارية أو ممتازة أو سندات أو أدوات خزينة أو نوعيه جماعاً)

(٣) تحديد عدد الحصص التي يقسم إليها كل ملف (حتى إذا كان عدد المتخمين قليل نقل الحصص)

(٤) طريقة إدارة الصندوق (مجلس إدارة، أفراد بالدارة ...)

(٥) كيفية تقويم الحصص في حالتي البيع والشراء وبما به عناصر ذلك التقويم (بناءً على القيمة السوقية)

(٦) كيفية إصدار الحصص وبما به الجرائد والحوار إليه وجدت.

(٧) تفاصيل المصاريف التي تحمّل للمديرية تقاضها بالإضافة إلى ثمن بيع الحصص للمحمور

(٨) هل تتبع الصندوق نظام التوزيع النقدي للأرباح أم سمي الاستثمارها

\* قبل شراء أي حصة بالصندوق يجب قراءة هذا المقدم بعناية كافية

(٩) هل من عهد حملة الحصص استبدالها عينياً بأوراق مالية من الملف ثم ما هو الجرائد

الراجح هيأته من الحصص بالكتاب هذا العهد (من حيلة ... وثيقة من هذا)

(١٠) هل حملة الحصص عهد التصويت

(١١) تاريخ انتهاء حياة الصندوق والظروف التي تجيز إلغائه قبل انتهاء المدة وطريقة

تصفيتها (منزل عندما ينتهي الحرف والمدة تقام بعينه صناديق الاستئجار).  
 (١٤) : تنظيم سجل بأسماء حملة الخصص إذا كانت اسمية وما يتعلق بذلك من بيان حريفة  
 انتقال الملكية من شخص لآخر .  
 (١٥) : مقصود الميراث والتميز وما جبايتهم اتجاه حملة الوثائق وخصوصها تزويدهم  
 بيانات عن حسابات الصندوق وما فيه من روية وكذلك بيان مكافآت الميراث  
 والتميز .

ملاحظة : نجاح الصناديق يعتمد على :

- مصداقية الترويج (بنوك وشركات تأمين عادة) للصندوق

- قدرته على جذب سيولة

- القدرة على الشراء والتوزيع في الوقت المناسب

\* تقدم صناديق الاستثمار خدماتها لوعين من المستثمرين :

II الذين يملكون المال ولكن لا يتوزلهم الخبرة الكافية لاستثماره في محافظ الأوراق المالية

III الذين لا يتوزلهم المال الكافي ليكون محافظ استثمار متنوعة بل يؤمن لصناديق الاستثمار

لقليل المخاطر



## ماهية صناديق الاستثمار

تهتم صناديق الاستثمار بتجميع مدخرات الأفراد بهدف استثمارها في عدد من الأوراق المالية المتنوعة والمنتقاة بمعرفة إدارة متخصصة في ذلك من أجل تحقيق عائد مناسب للأطراف ذات الصلة وتمثل تلك الأوراق المالية أصول الصندوق ويحصل المستثمر مقابل أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها (وثيقة استثمار) حيث يحصل كل مستثمر على حصة من عوائد الاستثمار بنسبة ما يملكه وبالتالي تمثل صناديق الاستثمار كيانات مالية تقوم على تجميع مدخرات المستثمرين في وعاء واحد بهدف المتاجرة بالأوراق المالية.

## تعريف صناديق الاستثمار

- كيان مالي يتم إنشاؤه بهدف استثمار مدخرات في الأوراق المالية ويكون إما على شكل شركة مساهمة أو نشاط ضمن مصرف أو شركة تأمين ويقسم رأسمال الصندوق إلى : وحدات استثمارية تسدد نقداً ودفعة واحدة ويعتبر مالكي هذه الوحدات مسؤولين مسؤولية محدودة بمقدار حصصهم في رأسمال الصندوق وذلك وفقاً للمادة 49 من المرسوم التشريعي رقم 55، قانون سوق الأوراق المالية في سورية.

خصائص صناديق الاستثمار : تتميز صناديق الاستثمار بأطراف ثلث الأية:

①: **السهولة**: يمكنه استرداد قيمة وثيقة الاستثمار وذلك بقيمتها السوقية وقت الاسترداد بسهولة بالغة.

②: **الطرونة**: يمكنه للمستثمر في أي صندوق أنه يتقل بأمواله من صندوقه ولا يدخل مجموعة العائلة لأنه في معظم الأحيان يكون الصندوق جزء من مجموعة صناديق مختلفة لإغراض إدارة ودية.

③: **سهولة الاستثمار**: لأنه الملائم للاستثمار مبلغ بسيط.

④: **التوزيع**: تقوم استراتيجيات الاستثمار على مبدأ توزيع الاستثمارات بين الأسهم والسندات ، ودائع البنوك مما يعطي الفرصة لصغار المستثمرين بالتوزيع.

⑤: **الدولة المخصصة**: إدارة الاستثمار المخصصة تتخذ قراراً بناءً على دراسات واقعية وتحليل للمعلومات المتاحة على السوق والنشاط الاقتصادي عموماً.

⑥: **التنظيم والإفصاح**: حيث تتولى جهات حكومية أو شبه حكومية كالبورصة مهام الإشراف والرقابة على صناديق الاستثمار والتأكد من وفائها بمسؤولياتها تجاه الإفصاح الكامل في كافة الأطراف المعنية.

## أنواع صناديق الاستثمار:

1- صندوق استثمار ذو رأس مال متغير يسمى (الصندوق المفتوح)

2- صندوق استثمار ذو رأس مال ثابت يسمى (الصندوق المغلوق)

## خصائص صناديق الاستثمار

- 1- السيولة
- 2- المرونة
- 3- سهولة الاستثمار
- 4- التنويع
- 5- الإدارة المتخصصة
- 6- التنظيم والإفصاح

## الشكل القانوني لصندوق الاستثمار:

- 1- شركة مساهمة : يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة مساهمة برأس مال نقدي مدفوع بالكامل يعين حده الأدنى نظام صناديق الاستثمار الصادر عن هيئة الأسواق والأوراق المالية. ويحدد نظام صناديق الاستثمار ضوابط استثمار أموال الصناديق، والأدوات الاستثمارية المسموح بالاستثمار بها طبقاً للقواعد والشروط التي ينص عليها هذا النظام وكل ما يتعلق بقواعد عمل هذه الصناديق

□ 2- نشاط ضمن مصرف أو شركة تأمين : يتخذ الصندوق شكل نشاط جديد من أنشطة المصارف وشركات التأمين المرخصة وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأسواق والأوراق المالية ويحدد نظام صناديق الاستثمار إجراءات الترخيص وأحكام وضوابط مباشرة هذا النشاط. وبالتالي فإن هذه الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين بوصفها نشاطاً جديداً لها لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الجهة المالكة كما هو الحال بالنسبة لصناديق الاستثمار التي تؤسس في شكل شركة مساهمة، ويتوجب على البنوك وشركات التأمين التي تمارس هذا النشاط أن تفرد للصندوق حسابات مستقلة عن أنشطتها الأخرى.

## أنواع صناديق الاستثمار:

- 1- صندوق استثمار ذو رأس مال متغير يسمى (الصندوق المفتوح): هي الصناديق التي تبقى مفتوحة للدخول والخروج، دون تحديد لحجم الموارد المالية المستثمرة، ولا لعدد الوثائق (الوحدات) المصدرة منها. وبإمكان المستثمر شراء وحدات من هذه الصناديق عندما يريد، كما يمكنه بيعها متى أراد بعد إخطار قصير المدة، حيث أن إدارة هذه الصناديق تكون على استعداد لإعادة شراء ما أصدرته من وثائق إذا رغب أحد المستثمرين في التخلص منها جزئياً أو كلياً.
- 2- صندوق استثمار ذو رأس مال ثابت يسمى (الصندوق المغلق): هي قنوات استثمار مقصورة على فئة مختارة من المستثمرين، حيث يتم فيها إصدار عدد ثابت من الوثائق (الوحدات) لا يتغير يتم توزيعها على المستثمرين فيها كل حسب حصته (أي يكون رأس مال الصندوق محدد). وتطرح هذه الصناديق للاكتتاب فيها إذا تبين لخبراء الاستثمار أن هناك فرصة جيدة متاحة للاستثمار في مجال ما. ولهذه الصناديق المغلقة عادةً هدف محدد ومدة محددة، يصفى بعدها الصندوق وتوزع عائداته على المستثمرين. وطبقاً لنظام هذه الصناديق لا يجوز لمالكي هذه الوثائق استرداد قيمتها، كما أن إدارة الصندوق لا تقوم عادة بشراؤها منهم، والحل الوحيد للتخلص منها هو بيعها في السوق.

## القيمة الاستردادية لصندوق الاستثمار

- يمكن لصاحب الوثيقة في صناديق الاستثمار - دون المؤسسين - في أي وقت أن يسترد قيمة جميع أو بعض الوثائق التي تم الاكتتاب فيها وذلك طبقاً للقيمة الاستردادية وليست القيمة الاسمية والتي يتم تحديدها يومياً أو أسبوعياً من قبل الصندوق وذلك بتوقيع الوثيقة أو من يفوضه بذلك على المخالصة المكتوبة على ظهر الوثيقة.

## تحديد القيمة الاستردادية

### إجمالي النقدية في الصناديق والبنوك

- + قيمة الاستثمارات المتداولة في الوراق المالية
- + قيمة الأصول طويلة الأجل (بعد خصم الإهلاك)
- + إجمالي إيرادات النشاط

(-) حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأية التزامات أخرى

(-) مصروفات التشغيل والتمويل وعمولات السمسرة وأتعاب

مدير الاستثمار

= صافي قيمة الأصول





**القيمة الاستردادية (سعر الوثيقة بتاريخ التقييم) =  
صافي قيمة الأصول / عدد الوثائق القائمة بتاريخ التقييم**

ملاحظة : بالنسبة لوثائق الاستثمار التي يصورها المصانديق التي تأخذ شكل شركات مالهة القيمة الاستردادية للوثيقة اذائم ردها قبل انقضاء مدتها تكون على أسس القيمة الصادرة للوثيقة أو قيمة آخر سعر إقبال لها في البورصة أيها أقل .

أما إذا تم الرد بعد انقضاء مدة الوثيقة فنكون للقيمة الاستردادية حسب قيمة آخر سعر إقبال لها في بورصة الأوراق المالية .

## إدارة صندوق الاستثمار:

- يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه إلى مدير استثمار باعتباره صاحب خبرة في إدارة صناديق الاستثمار وذلك بموجب عقد إدارة منظم أصولاً. ولا يُعد هذا العقد نافذاً إلا بعد اعتماده من قبل هيئة الأسواق والأوراق المالية. ويتولى مدير الاستثمار التوقيع نيابة عن الصندوق في جميع الأمور المالية والقانونية وتمثيله لدى الغير.
- يقوم مدير الاستثمار بإعداد نشرة إصدار الوحدات الاستثمارية للصندوق وتسجيلها لدى الهيئة، ويتولى إدارة استثمارات الصندوق وفقاً للسياسة الاستثمارية الواردة في نظامه الأساسي.

## يُحظر على مدير الإستثمار القيام بالعمليات الآتية:

- أ. جميع الأعمال المحظورة على الصندوق ومنه بموجب نظامه الأساسي (التي كان قد أقرها)
- ب. استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية أو الحصول على أصول مالية أو لبيع أصول مالية أو على كسب أو صيانة من العمليات التي يجرها
- ج. أنه تكون له مصلحة من أي نوع من الشركات التي يتعامل في أوراق المالية لحساب الصندوق الذي يديره.
- د. أنه يشترط المدير أو العاملون لديه وحدات استثمار للصناديق التي يديرها
- هـ. أنه يقتصر منه الغير، عالم يسمح له عقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد
- ز. استثمار أموال الصندوق في وحدات صندوقه آخر يقوم على إدارته.
- ح. إذا عدا ونشر بيانات أو معلومات غير صحيحة.
- ط. إجراء عمليات تحذف زبارة العمولات

## النظام الحاسبي في صندوق الإستثمار والمجموعة المستندة والفرعية:

- يجب أن يرض النظام الحاسبي للصندوق قاعدة بيانات كافية لإدارة الصندوق
- تسعى لها باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات تسعير الخدمات المقدمة طبقاً لتكاليفها
- و طبقاً لفواصل العرصه والطب في السومو التناقضي وذلك بالشكل الذي يكفل
- من الحصول على ميزات تنافسية، وعلى الحفاظ على تلك الميزات بما يدعم أو يصهر النجاح
- و ليس للصندوق
- من ناحية أخرى فإنه طبيعة بيئة الأعمال التنافسية قد تلحق بظلالها على سمعة
- الصندوق في السومو في صورة شائعات مما يوجب له عواقب وخيمة في حال تذبذب
- ثقة المستثمرين نتيجة ما أكل في الربحية أو خلافه مما يوقع الصندوق في مخاطر هجمية
- على استمراره الرأى أنه وعدم مقدرة الصندوق على الوفاء بقرضه وهو ما يلحق
- بالعبء على النظام الحاسبي لتوفير كم عريض من المعلومات وبصورة ضرورية للرد
- على أي شائعات تمس سمعة الصندوق أو كفاءته وإدارته في ظل

طبيعة نشاط المصادر في الظروف التشغيلية بحدود ما يتنبأ به ذلك من تقديرات  
تحتل اعتبارات سيادة ظروف عدم التأكد المحيطة بصحة الاستثمارات المالية عموماً.

## العمليات الخاصة بونائى الإستثمار:

تنقسم مصادر التمويل في مصادر الاستثمار إلى:

الموارد الذاتية للصندوق:  
والتي تتمثل في رأس مال شركة الصندوق والمبلغ المخصص  
من قبل المالك أو شركة التأمين لدى مباشرة نشاط الصندوق ونفقاتها الحالية  
ينبغي أن يتفق هذا المبلغ مع مبلغ مصدق عليه من القانون.

## الموارد الخارجية

والتي تتمثل في قيمة رؤوس الإستثمار التي تصدرها المصادر  
لتجميع المدخرات بموجبها، وتكون هذه الرؤوس محددة القيمة بحيث لا تقل ولا تزيد  
القيمة الاسمية للرؤية عن مبلغ مصدق عليه من القانون.

## النظام المحاسبي في صناديق الاستثمار:

- 1- المجموعة المستندية
- 2- المجموعة الدفترية:
- أ- مجموعة السجلات واليوميات المساعدة
- ب- دفاتر الأستاذ المساعد
- ج- دفتر اليومية العامة
- د- دفتر الأستاذ العام

## المعالجة المحاسبية في صناديق الاستثمار

### الاكتتاب في وثائق الاستثمار:

- يمكن أن يكون الاكتتاب في وثائق الاستثمار اكتتاب عام ويمكن أن يكون اكتتاباً مغلقاً وفي حال طرح الصندوق لوثائق الاكتتاب العام فيجب مراعاة الضوابط الآتية:
- 1- أن يتم الاكتتاب في هذه الوثائق عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك.
  - 2- يجب قبل فتح باب الاكتتاب العام في هذه الوثائق، أن تعتمد هيئة سوق المال نشرة الاكتتاب في الوثيقة.
  - 3- يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار بموجب شهادة اكتتاب موقعاً عليها من ممثل البنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب ومن المكتب أو وكيله في الوثائق الاسمية

## المعالجة المحاسبية عند تحصيل قيمة رأس المال المصدر وإصدار وثائق الاستثمار

- عند تحصيل قيمة رأس المال المصدر والمكتب بها:  
من ح/ النقدية  
إلى المذكورين  
ح/ المؤسسين  
ح/ حملة الوثائق
- عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة رأس المال المدفوع:  
من المذكورين  
ح/ المؤسسين  
ح/ حملة الوثائق
- إلى ح/ رأس المال المدفوع  
إصدار.... وثيقة استثمار فئة 1000 للوثيقة منها ..... وثيقة غير قابلة للاسترداد

حصلت شركة الدلتا على ترخيص بإنشاء صندوق استثمار ذو عائد دوري في 2009/3/1 بمبلغ 100 مليون يمكن زيادته إلى 300 مليون بعد الحصول على موافقة هيئة الأسواق والأوراق المالية. وقد تمت إجراءات طرح الوثائق (فئة 1000 للوثيقة) وتحصيل قيمتها بالكامل في 2009/5/1 وتبلغ مدة الصندوق عشر سنوات تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بإصدار وثائق الاستثمار.

### المطلوب:

- أ- إثبات قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة للصندوق.
- ب- بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي للصندوق.

### تمهيد للحل:

- بما أن الكيان المنشئ للصندوق عبارة عن شركة مساهمة لذا يكون:
- قيمة وثائق الاستثمار غير المستردة = 100 مليون (محصلاً)
- قيمة وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام = 100 مليون - 10 مليون = 90 مليون

من ح/ النقدية	100000000
إلى مذكورين	
ح/ المؤسسين	10000000
ح/ حملة الوثائق	90000000
قيد تحصيل قيمة 10000000 وثيقة استثمار فئة 1000	
من مذكورين	
ح/ المؤسسين	10000000
ح/ حملة الوثائق	90000000
إلى ح/ رأس المال المدفوع	100000000
قيد إصدار 100000 وثيقة استثمار فئة 1000 للوثيقة	
منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد	

بيان أثر ما سبق على قائمة المركز المالي للصندوق: صندوق استثمار شركة الدلتا قائمة المركز المالي في 2009/5/1		
أصول	نقدية	التزامات وحقوق ملكية
100000000		
100000000		
100000000	رأس المال المدفوع (100000 وثيقة استثمار فئة 1000 منها 1000 وثيقة غير قابلة للاسترداد)	
100000000		



محضر ماحم للفضل الاول في محضر

## المحاضرة عن الاستشارات المالية

أشار الدكتور إلى أنه قد يورد سؤال في أي من هذه فقرات موجودة في الكتاب في محب (الاستشارات في الإدارة المالية) لذلك سنقوم بإيراد:

① - أهم النقاط الموجودة في الكتاب والتي لم ترد في السجلات السابقة:

⑤ - هناك سجلات أعطها الدكتور ولكن لم يشرها شخص في هذا المحضر

② - أهم نقاط محب الاستشارات المالية الموجودة في الكتاب:

مفهوم المشتقات المالية وتقرير وأنواعها:

... المشتقات المالية أداة مالية:

1 - تنفيذ عملية استجابة للتغير في معدل فائدة ، سعر أو ربح مالية ، سعر سلعة ، معدل صرف عملة ، معدلات أو أسعار المؤشر ، تمهيداً لانتهاه أو مؤشراتها أو مشتقات مماثلة .

2 - لا تتطلب صافي استثمار أو لا أو تتطلب مبلغاً قليلاً كصافي استثمار أو لا نسبة إلى أنواع أخرى من العقود التي تتطلب بكل ماثل للتغير في شروط السوم .

3 - يتم تسوية في تاريخ مستقبلي .

أكتسبت المشتقات سمعة من كونها تفتقر حقيقة من الأصول الأساسية والذي يقصد به سعر أو معدل أو مؤشر وعرفها مجلس معايير الحاسبة المالية الأمريكي FASB في المعيار رقم 133 .

أداة مالية أو عقد يصنف بكل الخصائص الذاتية .

١- يكون له واحد أو أكثر من الأسهم وله واحد أو أكثر من الأسهم الافتراضية  
وشروط الدفع دائماً أنه تلك الشروط تحد مبلغ التوبة التي تكون مطلوبة  
في حالات وفي حالات أخرى تكون غير مطلوبة.

٢- قد يتطلب مبلغاً ابتدائياً للإستثمار ويكون ذلك المبلغ إذا تطلب ذلك أصغر مما  
يتطلبه الإستثمار في أنزاع أخرى من العقود والتي يتوقع منها استجابة مماثلة في  
التغيرات لأصاقل السهم.

٣- يسمح بصافي تسمية وبسهولة يمكن التوبة الصافية من خلال وسائل خارجة  
العقد أو يوفر توصيل الأصل الذي تم التناقد عليه إلى المساهم في وضعه لا يختلف  
كثيراً عنه صافي التوبة.

هذه هي صيغة التمييز بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية إلا أنه هناك العديد من الاختلافات بين موضوعات الجدول الآتي:

درجة المقارنة	العقود الآجلة	العقود المستقبلية
نوع العقود	شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد أي أن لا غير منضبطة	نوعية Standardized أي يتقيد بالاستناد إلى بضائع محددة الواصفات ونوعيات محددة مسبقاً حتى لا يحصل عملية سوء فهم لنوعية البضائع من الأطراف المشاركة في العقد ويتداول في سوق منظمة
تبدأت السعر	يظل السعر ثابتاً خلال فترة العقد ويتم دفع المبلغ الإجمالي منه المئتمري إلى البائع في نهاية مدة العقد	تتم مراقبة الأسعار بصورة يومية ، وهذا يعني أنه سعر العقد سيعدل كل يوم لذلك فإنه تسمية نقدية فعلية ستحدث بين البائع والمشتري استجابة للملاحظات التحركات السعرية في أسواق العقد
تأجيل التسليم	يتم إنهاء العقد بالتسليم عادة	لا يتم عادة إنهاء العقد بتسليم التسليم منضو في العقد ونسبة قليلة جداً من العقود يتم إنهاؤها بالتسليم
تسمية المكاسب والخسائر	لا يتم مراقبة التحركات السوتية بصورة يومية ولذلك لا توجد مدفقات نقدية قصيرة	تتم مراقبة التحركات السوتية في نهاية كل يوم تعامل ، ولذلك فإنه العقود المستقبلية يتم تسديد عليها مدفقات نقدية قصيرة
موظفان العقد	تدفقات نقدية قصيرة ، كما لا توجد متطلبات طامس مبني	الذبح يجب أن يطلب الذمرايداع طامس (مبلغه المال) لكل من المشتري والبائع وهذا الرامس سيكس التحركات السعرية للتسليم منضو في العقد ، فمنه كل تغيير في السعر يحقق أحد أطراف العقد مكسباً يضاف للاصنف ويجوز تسجبه
		وتحقق الطرف الآخر خسارة يجب إبلاغه مرة أخرى ليصل الطامس للآخر المطلوب

وجه المقارنة	العقد الدّجلة	العقد المستقبليّة
ضمانات تنفيذ	نوايا أطراف العقد والدرجة التي يتفقون بها عادة ما تبرم هذه	عرف المقاصدة تكون هي الطرف الثالث في أي عقد مستقبلي
التزامات	العقد بغير مؤسسية ما يستند	فكل مشيئة للعقد المستقبلي تكون
الولاية	أو مؤسسة مالية وإنه عليها	عرف المقاصدة هي البائع له وأيضاً كل بائع تكون
بالعقد	لا يمكنه تصفية العقد قبل استيفائه	عرف المقاصدة هي المشتري منه
	إلا برضا طرفيه وبموافقتهم	
التزام	مرونة في التفاوض عليه على أي شروط مرغوبة من طرفي العقد	تتطوي على مخاطرة التمسك قليلة مقارنة بالعقد الدّجلة
سهولة الاستخدام	سهولة الاستخدام	أكثر سهولة من العقود الدّجلة ، فإذا رغب أي طرف تصفية
		عقده في أي يوم يستطيع أنه يدخل في مركز عاكس مركزه
		الذاهبي ، فإذا كان قد دخل كمشترى في العقد يستطيع أنه
		يضيف مركزه بالدخول كبائع في عقد مماثل والعكس صحيح
المعيب	يتبرع أطراف العقد الدّجلة بالطرف	العقد المستقبليّة تخضع ومحددة الشروط
	اكتفاء والتي تفتقر عدم قدرة	بواسطة البورصة لذلك لا يمكنه تطويق
	أحد طرفي العقد على الطرف	لتلبية رغبات أطراف العقد
	بالتزاماته	
	أقل سهولة ، حيث لا يمكنه	
	أي طرف من الزوج من العقد	
	إلا بإيجاباً غير ملزم	

## الاشتقاقات (الهيمنة) : ومنذ على سبيل المثال :

أ. خيارات عقود المبادلة : وهي عبارة عن خيار للدخول في عقد مبادلة معين، حيث يمارس مشتري الخيار حقه في تنفيذ عقد الخيار في الدخول أو عند الدخول في عقد مبادلة معين مقابل دفع مبلغ من المال لمبايعه الخيار الذي يمثل تكلفة الخيار .

ب. عقود خيار على المستقبلات : هي عبارة عن عقد خيار كالمه الدخول المتضمن فيه هو عقد مستقبلي ، إذ تطور مفهوم عقود الخيار لم يتناول موضوع عقود المستقبلات ، أي أنها أصبحت باليد مكانه الدخول كالمه في عقد خيار يكون موضوعه أحد العقود المستقبلية على أنواعها وتضمنه عقود الخيار المستقبلية لما يليق به سواء أبيع عقود مستقبلية مقبولة بأسعار محددة مسبقاً بمعنى أسعار التنفيذ في تاريخ محددة مسبقاً يتم تحديدها من خلال هذه العقود بمعنى آخر يكون السعر المستقبلي للمستقبلات هو سعر التنفيذ في عقود الخيار السابقة .

يمكن أن يكون الخيار المستقبلي لهذه الأداة إذا كان مندرجاً في محارسة حقه في الدخول في عقد مستقبلي أو عدم دخوله به وذلك تنفيذ أو عدم تنفيذ عقد الخيار المتضمن العقد المستقبلي كالمه له . أي أنه ناتج عن دمج أدائيه مشتقته هما عقد الخيار والعقد المستقبلي ، ويمكن أن يكون عقد الخيار الموجود هذا السلع وخصوصاً الزراعية مندرجاً ، ويكون على أساس شراء أو بيع خيارات المستقبلات ويكون الفرصه من استخدام هذا النوع من الخيارات هو لفرصه التحوط وحماية معدلات الفائدة .



## الإعتراف بالمشتقات المالية:

القاعدة العامة للإعتراف الدوي للأدوات المالية المشتقة هو عندما تصفى المنشأة طرفاً في الذروة التعاقدية ويترتب عليها نتيجة هذا العقد التزام تعاقدي أو تحصل على حصة تعاقدي يتم الإعتراف بالذروة المالية لأصل أو التزام مالي حسب الحال يتم أيضاً والإعتراف بها لأصل مالي بحال كانت القيمة العادلة للأصل المالي أكبر من القيمة العادلة للإلتزام المالي الناشئ عنه العقد بمقدار الفرق بين القيمة العادلة للأصل والإلتزام المالي. وتثبت كالتزام بحال العكس أي إذا كانت القيمة العادلة للإلتزام أكبر من القيمة العادلة للأصل الناشئة عنه العقد بمقدار الفرق أيضاً.

## القياس الدوي للمشتقات المالية:

هناك أنماط من الأدوات المالية المشتقة قد لا تتطلب أي دفعة عند التعاقد وتكون القيمة العادلة للحدود والإلتزام التعاقدية متساوية في وقت التعاقد مثل العقد الآجل أو العقد المستقبلي عند ما تكون قيمته صفرية عند التعاقد بتساوي إلى الصفر بسبب بتساوي سعر التنفيذ مع السعر الفوري للأصل المقصود. لكنه هذا لا يعني عدم إثباته في قائمة المركز المالي للعام ففي نهاية العام يتم إعادة تقييم عقد الذروة المشتقة من خلال مقارنة سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأصل الأساسي وقت التقييم. ومنه نلاحظه أخرى قد تختلف القيمة المتفقد عليها عند التعاقد لشراء المراد الأولية موضوع العقد الآجل مثلاً عن القيمة السائدة حالياً.



## فاعلية التحوط:

هي درجة تحقيق أداة تحوط لتغيرات معادلة في القيمة العادلة وبعيد التحوط فعال جداً إذا استطاعت المنشأة عند بدء التحوط وعلى مدى عمره أنه تتوقع أنه تم بالكامل تقريباً معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لزيادة التحوط مع التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمنشأة أو المخاطرة المحيطة، وبهذا التحوط فاعلاً إذا كانت التغيرات في قيمة أداة التحوط هي ضمن نظام قدره 80٪ إلى 125٪ بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمنشأة المحوط، فعلى سبيل المثال، إذا كانت الخسارة في أداة التحوط 120٪ والمكسب في أداة النقد (المحوط) 100 فإنه يمكن قياس المعادلة أو فعالية التحوط بمقدار 120 / 100 وهي 120٪ أو بمقدار 100 / 120 وهي 83٪ وهي ضمن النظام المحدد عندها ستوصل المنشأة إلى أنه التحوط فعال

٤- سديدات أخرى حول محب الاستثمارات المالية : سنعرض الآن سديدات أعطانا إياها الدكتور لكن لم يجرى في المحاضرات.

## عقود المبادلة SWAP :

- هي عبارة عن عقود يتم بموجبها مبادلة أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية بين طرفين (مصارف - شركات) وتتم المبادلة من خلال بنوك الاستثمار التي تقوم بتأمين وضمان عملية التبادل على الأسعار. أي أن عقد المبادلة هو عقد يوافق طرفيه على تبادل تدفقات نقدية معينة في أوقات معينة خلال فترة العقد ، ومن أهم أنواع عقود المبادلة: مبادلة أسعار العملات ، ومبادلة أسعار الفائدة.

## خصائص عقد المبادلة:

- ١ - للعقد طرفان يتعاقدان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- ٢ - يجري تحديد شروط العقد حسب رغبة الأطراف .
- ٣ - لا تتطلب دفع علاوة أو هامش مبدئي.
- ٤ - يتم التعامل بها في الأسواق غير النظامية لا تخضع لرقابة السوق المنظمة.
- ٥ - العقد ملزم للطرفين فلا يجوز فسخ العقد من قبل أحد الأطراف.

### مثال على عقود المبادلة:

- دخلت إحدى الشركات في عقد مبادلة أسعار فائدة في ١/١/٢٠٠٧ ،  
مدة العقد ثلاث سنوات و الفائدة في آخر كل سنة، وسوف تستلم  
الشركة فائدة ثابتة من الطرف الآخر تبلغ (٨%) من قيمة اسمية  
نظرية (١٠٠٠٠٠٠) دولار مقابل أن تدفع له فائدة متغيرة بحسب  
سعر الفائدة في السوق عن القيمة النظرية الاسمية ذاتها.
- المطلوب بيان المعالجة المحاسبية وربح (خسارة عقد المبادلة) خلال  
السنوات الثلاث علماً أن أسعار الفائدة كانت :  
في ٣١/١٢/٢٠٠٧ (٦.٨%)  
في ٣١/١٢/٢٠٠٨ (٨.٢%)  
في ٣١/١٢/٢٠٠٩ (٦.٧%)

### الحل:

- ١- في ٣١/١٢/٢٠٠٧ يكون القيد المحاسبي:  
١٢٠٠٠ من ح/النقدية  
١٢٠٠٠ إلى ح/أرباح وخسائر
- ٢- في ٣١/١٢/٢٠٠٨ يكون القيد المحاسبي:  
٢٠٠٠ من ح/أرباح وخسائر  
٢٠٠٠ إلى ح/النقدية
- ٣- في ٣١/١٢/٢٠٠٩ يكون القيد المحاسبي:  
١٣٠٠٠ من ح/النقدية  
١٣٠٠٠ إلى ح/أرباح وخسائر

## المشتقات الهجينة HYBRID DERIVATIVES

- تكون ناتجة عن دمج أداتين ماليتين مشتقتين على الأقل مثلاً: عقود خيار على المستقبلية هي عبارة عن عقد خيار ولكن الأصل المتضمن فيها هو عقد مستقبلي إذ تطور مفهوم عقود الخيار ليشمل موضوعها عقود المستقبلية أي انه أصبح بالإمكان الدخول كطرف في عقد خيار يكون موضوعه أحد العقود المستقبلية على أنواعها وتضمن عقود الخيار المستقبلية لحامليها حق خيار شراء أو بيع عقود مستقبلية متنوعة بأسعار محددة مسبقاً تسمى أسعار التنفيذ في تواريخ محددة مسبقاً يتم تحديدها من خلال هذه العقود ،بمعنى آخر السعر المستقبلي للمستقبلية هو سعر التنفيذ في عقود الخيارات السابقة .

## المشتقات الضمنية أو المدمجة EMBEDDED DERIVATIVES

- عند دخول أداة مالية مشتقة مع أداة مالية أخرى في أداة مالية هجينة أو متنوعة عندئذ نسمي الأداة المالية المشتقة " بالأداة المشتقة الضمنية " الأداة المالية الأخرى التي قد تكون أداة حقوق ملكية أو أي أداة مالية أخرى تسمى الأداة المضيفة.

## المخاطر الكامنة في الأدوات المالية المشتقة:

- الأدوات المالية المشتقة كالعقود الآجلة ، والعقود المستقبلية ، والخيارات والمقايضات تستخدم في تخفيض أو إزالة المخاطرة السعرية ومخاطرة التدفقات النقدية ، أي إدارة تلك المخاطر ، إلا أن العقود المشتقة الآجلة مثلا يصاحبها التعرض إلى مخاطرة الائتمان إذا تعثر الطرف الآخر في تنفيذ العقد.
- ولا يحدث ذلك في العقود المستقبلية التي تنظم في الأسواق النظامية التي من خلالها التي يتمكن المتعاقد فيها من تجنب مخاطرة الائتمان ، إذ أن السوق مسئولة عن دفع المبلغ الذي بذمة الطرف الثاني (المتعسر) ذلك من الهامش الأولي الواجب دفعه إلى بيت التسوية عند إبرام العقد .

## أنواع المخاطر :

- -المخاطر الائتمانية: CREDIT RISKS
- ٢- مخاطر السوق MARKET RISKS
- ٣-المخاطر القانونية LEGAL RISKS
- ٤-مخاطر التشغيل OPERATION RISKS
- ٥-المخاطر الرقابية Control Risk

## CREDIT RISKS: المخاطر الائتمانية

- ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الاقتصادية التي سينكبدها المستخدم النهائي إذا أخفق الطرف الآخر في العقد (أي الطرف المقابل) في الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في العقد ، وتقوم المنشآت في الغالب بإجراء حصر كمي لمخاطر الخسارة هذه باعتبارها تكلفة استبدال الأداة المشتقة. إن مخاطر الائتمان بالنسبة لبعض الأدوات المالية المشتقة أقل كثير منها بالنسبة للقروض ، ففي عقود مبادلة الفوائد مثلًا **INTEREST RATE SWAP** يتمثل خطر الائتمان في عدم قدرة الطرف المقابل دفع المبلغ المترتب عليه المتمثل في صافي الفرق بين أقساط الفوائد المبادلة المحسوبة على أساس المبلغ الافتراضي **NATIONAL PRINCIPLE** على عكس القروض المعرضة لخطر الائتمان في مبلغ الدين الأصلي وفوائدها المدفوعة على حد سواء.

## MARKET RISKS مخاطر السوق

- تتعلق بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن التغيرات العكسية في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة وتشمل
- **PRICE RISKS** : أمخاطر السعر
  - و تتعلق بالتغيرات في مستوى الأسعار الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو عوامل أخرى خاصة بالتقلبات بالأسعار في السوق ، فعندما تنخفض الأسعار فإن الأطراف البائعة سوف تحقق الأرباح وبالعكس فعند ارتفاع الأسعار فإن المشترين يحققون الأرباح .
- **LIQUIDITY RISKS** : بمخاطر السيولة
  - تتعلق بالتغيرات في القدرة على بيع الأدوات المالية المشتقة أو التصرف فيها ، حيث تحمل أنشطة الأدوات المالية المشتقة مخاطر عدم توفر العقود أو الأطراف الأخرى في معاملة الأدوات المالية المشتقة مما يجعل من الصعب إنهاء العملية الخاصة بها أو الدخول في عقد تسوية لها.



## المخاطر القانونية: LEGAL RISKS

- هي خطر أن تكون هذه العقود غير قابلة للتنفيذ قانونيا أو أنها لم توثق بشكل صحيح مثلا يجب على المنشأة قبل التعاقد أن تتأكد من أن الأطراف المتعاقدة لديها السلطة اللازمة والمشروعية في الدخول بهذه العقود .
- وقد تنتج المخاطر القانونية عن تغيرات عكسية في القوانين الضريبية مثلا أو في التشريعات التي تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية المشتقة.

## مخاطر التشغيل OPERATION RISKS

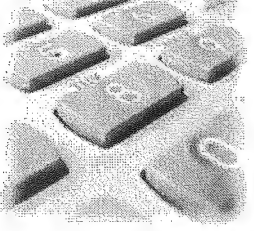
- هي المخاطر الناجمة عن النقص في المعلومات اللازمة و الرقابة من أجل إتمام العقود المشتقات المالية التي ينجم عنها خسائر غير متوقعة ، هذا الخطر يتعلق أيضا بأخطاء الموظفين وفشل النظام
- SYSTEM RISK في تأمين متطلبات التعامل بهذه الأدوات والإجراءات الرقابية غير الملائمة من الإدخال للعملية والنقص والتسوية والتسعير والتقييم والمحاسبة يمكن لهذا الخطر إن ينشأ بالنسبة لبعض المشتقات المالية بسبب الطبيعة المعقدة لدفعاتها وحساب قيمها .
- من أجل تفادي هذا الخطر يجب أن يكون هناك وحدة تشغيل خاصة للمشتقات المالية في المؤسسات المالية تقوم بإدارة التعامل بالمشتقات و التقارير عن نشاطاتها .

## المخاطر الرقابية: Control Risk:

- ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الناتجة عن فشل أو غياب ضوابط الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف المشكلات (مثل الخطأ البشري، الغش والتزوير، أو قصور النظم) وهو ما يؤدي إلى إعاقة مستخدم المشتقات عن تحقيق أهدافه التشغيلية أو تلك المتصلة بإعداد المالية أو الالتزام أو الإذعان.
- ومثل هذا الإخفاق يمكن أن ينتج عنه -مثلا- فشل مستخدم نهائي ما في فهم الخصائص الاقتصادية لعقد ما.

- نهاية الملحق ٢ -

## Fourth



ملاحظات حول صناديق استثمار:

١- الفرق بين الوثيقة والسهم: الوثيقة تعطي حق ملكية في عدد كبير من الأسهم والشركات.

والسهم يعطي حق ملكية في شركة واحدة.

٢- في سلاسل هذه المحاضرة: رسوم اصدار محصلة تقفل بالمدفوعة.

والفرق بين احتياطي رأسمالي أو مصاريف تأسيس (تقبل من حملة لوثائق وليس ملو سيني)

٣- مصروفات التأسيس تتعلق مرحلتين بفاصل زمني لذلك هناك قيدين لها.

٤- الوثائق القابلة للاسترداد هي المطروحة للاكتتاب.

الوثائق غير قابلة للاسترداد هي ملك المؤسسين.

٥- عائدية الصناديق منخفضة عادة لأن الاستثمارات غير متنوعة والمخاطر سني منخفضة ومرتفعة.

٦- قام الدكتور بتصميم حساب رأس المال صريح في الكتاب

## رأس المال

شركة المساهمة	حالة الوثائق	بيان	شركة المساهمة	حالة الوثائق	بيان
300 000	2700000	ح/أرباح	5000000	45000000	رصيد
		وحائز الرقعة			
5200000	46800000	بفترية	500000	4500000	احتياطي رأسمالي و
					أرباح محصلة
					(معا)

## المحاسبة عن مصروف الصندوق وتكاليف إصدار الوثائق:

### أ- في الصناديق المغلقة:

غالباً ما يتحمل الصندوق العديد من بنود النفقات المرتبطة بإصدار وثائق الاستثمار منها على سبيل المثال نفقات إدارة الترويج والاككتاب والتسجيل لدى شركة للمقاصة والتسوية عند الطرح للاكتتاب. وتتضمن نشرة الاكتتاب في الصندوق نبذة عن تلك النفقات، وكذلك المبالغ التي سيتم تحصيلها عن كل وثيقة لمقابلة مصاريف الإصدار المذكورة.

- تثبت المبالغ المحصلة من حملة الوثائق في حساب رسوم إصدار محصلة يجعل دائماً وحساب النقدية مديناً

يبلغ حجم إحدى صناديق الاستثمار 50 مليون مقسماً إلى 100000 وثيقة استثمار، القيمة الاسمية للوثيقة 500. وقد اكتتبت الشركة المساهمة المنشئة للصندوق في عدد 10000 وثيقة بمبلغ 5 مليون غير قابلة للاسترداد، وتم طرح الباقي للاكتتاب العام بعد إضافة مصاريف إصدار بنسبة 1% من قيمة الوثيقة، وذلك لمقابلة نفقات إدارة الترويج والاكتتاب والتسجيل لدى شركة الشام للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي عند طرح للاكتتاب والتي يبلغ قيمتها 400000 وتم سدادها نقداً.

#### المطلوب:

- إثبات ما سبق بدفتر اليومية العامة للصندوق.
- تصوير حساب النقدية.
- بيان أثر ما سبق في قائمة المركز المالي.

#### تمهيد للحل:

الكيان المنشئ للصندوق شركة مساهمة:

الفرق 400000-450000 = 50000 يرحل إلى ح/ احتياطي رأسمالي

5000000	=	$1 \times 5000000$	=	قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد
45000000	=	$5000000 - 50000000$	=	قيمة الوثائق المطروحة للاكتتاب
وثيقة 10000	=	$500 \div 5000000$	=	عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد
وثيقة 90000	=	$500 \div 45000000$	=	عدد الوثائق المطروحة للاكتتاب
وثيقة 100000				جملة الوثائق
450000	=	$1\% \times 45000000$	=	رسوم الإصدار المحصلة
400000				مصاريف الإصدار المدفوعة

من د/ النقدية إلى مذكورين د/ المؤسسين د/ حملة الوثائق قيد الاكتتاب في 100000 وثيقة استثمار فئة 500 + رسوم إصدار 1%	5000000 454500000	50450000
من مذكورين د/ المؤسسين د/ حملة الوثائق إلى مذكورين د/ رأس المال المدفوع د/ رسوم إصدار محصلة قيد إصدار 10000 وثيقة استثمار فئة 500 منها 10000 وثيقة غير قابلة للاسترداد	50000000 450000	5000000 45450000
من د/ مصاريف إصدار مدفوعة إلى د/ النقدية قيد سداد مصاريف الإصدار المدفوعة فعلاً	400000	400000

من د/ رسوم إصدار محصلة إلى مذكورين د/ مصاريف إصدار مدفوعة د/ احتياطي رأسمالي قيد إقفال حساب مصاريف الإصدار وتسوية الفرق ملاحظة: إذا كانت مصاريف الإصدار المدفوعة أكبر من رسوم الإصدار المحصلة فيعتبر الفرق مصاريف تأسيس. و إذا كان الكيان المنشأ للصندوق بنك تكون المبالغ المحصلة من رسم الإصدار من حق البنك يقبضها نقداً.	400000 50000	450000
---	-----------------	--------



### ب - في الصناديق المفتوحة:

- عادة ما يتولى البنك (أو شركة التأمين) المنشئ للصندوق مسؤولية تلقي الاككتابات والاستردادات وإعادة إصدار الوثائق ورسوم الحفظ، ولمواجهة الأعباء والتكاليف التي يتحملها البنك للقيام بهذه الخدمات عادة ما يحصل على رسوم إصدار الوثائق المحصلة بالكامل. فمثلاً قد يحصل على نسبة 1% من القيمة المكتتب فيها وذلك كمصاريف اكتتاب في الصندوق.

### المحاسبة عن مصروفات التأسيس

- عادة ما يقوم المؤسسون للصندوق بالإنفاق من أموالهم الخاصة على المراحل الأولى للتأسيس وحتى لحظة الحصول على الترخيص اللازم ببدء النشاط، وتتنوع أوجه الإنفاق على مصروفات التأسيس لتشمل بنود عديدة أبرزها تدبير مقر للصندوق وتجهيزه وكذا أتعاب المحامين والاستشارات القانونية والرسوم والأعباء الحكومية.
- بعد إتمام الترخيص للصندوق وطرح وثائق الاستثمار للاكتتاب ثم بدء الصندوق في ممارسة نشاطه يتعين تجميع جميع البنود السابق إنفاقها على التأسيس
- وهنا يجعل ح / مصروفات التأسيس مدينا وح / المؤسسين دائنا بعدها يتم تسديد تلك المصروفات من النقدية المتوافرة بالصندوق بجعل ح / المؤسسين مدينا وح / النقدية دائنا

### القيمة الاستردادية:

- فيما يلي ملخص العمليات المتعلقة بأصول وخصوم أحد صناديق الاستثمار في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع الثاني من شهر كانون 1:

البيان	القيمة
حساب البنك الدائنة والمخصصات	180000
إجمالي النقدية بالخرينة والبنوك	10000
إيرادات النشاط	14000
مصاريف تسوية	72000
مصاريف إدارية وعمومية	192000
أوراق مالية مقيدة بالبورصة	240000
أذون خزانة	60000
وثائق استثمار في صناديق استثمار	140000
أصول طويلة الأجل	5000

والمطلوب: تحديد القيمة الاستردادية للوثيقة إذا علمت أن اهتلاك الأصول طويلة الأجل 1000 وعدد الوثائق في ذلك التاريخ 800 . الحل:

البيان	جزئي	إجمالي
إجمالي النقدية بالخرينة والبنك	10000	
إيرادات النشاط	140000	
أوراق مالية مقيدة بالبورصة	240000	
أذون الخزانة	60000	
وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار	140000	
أصول طويلة الأجل	4000	
		594000
حساب البنك الدائنة والمخصصات	(180000)	
مصاريف تسوية	(72000)	
مصاريف إدارية وعمومية	(192000)	
		444000
صافي قيمة الأصول		150000

صافي قيمة الأصول	150000
عدد الوثائق	800
سعر الوثيقة في تاريخ تقييم القيمة الاستردادية للوثيقة	187,5

### المعالجة المحاسبية لرد وثائق الاستثمار في صناديق البنوك وشركات التأمين:

• تكون القيمة الاستردادية في هذه الحالة هي قيمة الوثيقة على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد، ولكن الوثيقة تكون مثبتة في الدفاتر على أساس قيمة الإصدار لذلك تتم المقارنة بين القيمة الاستردادية للوثيقة و سعر الإصدار لها وهناك ثلاث احتمالات:

- القيمة الاستردادية للوثيقة أعلى من قيمة الإصدار
- القيمة الاستردادية للوثيقة أقل من قيمة الإصدار
- القيمة الاستردادية للوثيقة تساوي قيمة الإصدار

## مثال

- قام أحد صناديق الاستثمار التابعة لإحدى شركات التأمين برد وئائق قدرها 7000 وثيقة لملاكها نتيجة انقضاء مدتها، فإذا كان سعر إصدار الوثيقة 70 وأن عمولة الرد التي تستحق للصندوق هي واحد بالألف من القيمة الاستردادية.
- المطلوب: قيود اليومية في ظل الاحتمالات التالية:
- القيمة الاستردادية للوثيقة 80
- القيمة الاستردادية للوثيقة 60
- القيمة الاستردادية للوثيقة 70

### • القيمة الاستردادية 80:

490000	من ح/ وئائق الاستثمار
70000	من ح/ خسائر وئائق الاستثمار
560000	إلى ح/ حملة وئائق الاستثمار
<u>القيمة المستحقة لحملة وئائق الاستثمار عن رد 7000 وثيقة قيمته الاستردادية 80</u>	
560000	من ح/ حملة وئائق الاستثمار
إلى مذكورين	
560	ح/ عمولة رد وئائق الاستثمار
559440	ح/ البنك
<u>سداد المستحق لحملة الوثائق بعد خصم العمولة</u>	

القيمة الاستردادية 60:

490000	من ح/وثائق الاستثمار
420000	إلى ح/حملة ووثائق الاستثمار
70000	إلى ح/أرباح ووثائق الاستثمار

القيمة المستحقة لحملة ووثائق الاستثمار عن رد 7000 وثيقة قيمتها الاستردادية

60

420000	من ح/حملة ووثائق الاستثمار
	إلى مذكورين
420	ح/عمولة رد ووثائق الاستثمار
419580	ح/البنك

سداد المستحق لحملة الوثائق بعد خصم العمولة

القيمة الاستردادية 70:

490000	من ح/وثائق الاستثمار
490000	إلى ح/حملة ووثائق الاستثمار

القيمة المستحقة لحملة ووثائق الاستثمار عن رد 7000 وثيقة قيمتها الاستردادية 70

490000	من ح/حملة ووثائق الاستثمار
	إلى مذكورين
490	ح/عمولة رد ووثائق الاستثمار
489510	ح/البنك

سداد المستحق لحملة الوثائق بعد خصم العمولة

### المعالجة المحاسبية لرد وثائق الاستثمار في الصناديق التي تأخذ شكل شركة مساهمة:

- إذا تمّ رد قيمة الوثيقة بعد انقضاء مدتها فتكون القيمة الاستردادية معادلة لآخر سعر إقفال في بورصة الأوراق المالية.
- أمّا إذا تمّ الرد قبل ميعاد استحقاق الوثيقة فتكون القيمة الاستردادية للوثيقة هي قيمة الإصدار أو قيمة آخر سعر إقفال للوثيقة أيهما أقل.
- تكون المعالجة المحاسبية نفسها في الحالة الأولى.

### المعالجة المحاسبية للوثائق المباعة بدلاً من المستردة:

- تستطيع الصناديق المفتوحة إصدار وثائق بديلة عن تلك التي رُدت قيمتها, وتكون القيمة البيعية هي نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشتري نسبة محددة من القيمة المكتتب بها كمصاريف اكتتاب في الصندوق ويتم ترحيلها إلى الكيان المنشئ للصندوق.
- هناك حالتين للبيع:



### حالة البيع بقيمة استرداد أعلى من قيمة الوثائق المستردة :

من ح/ حملة الوثائق

إلى مذكورين

ح/ مبيعات وثائق بدلاً من المستردة

ح/ رسوم إصدار محصلة

ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق

استحقاق عملية البيع

من ح/ النقدية

إلى ح/ حملة الوثائق

تحصيل القيمة من حملة الوثائق

من ح/ رسوم الإصدار

إلى ح/ الكيان منشئ الصندوق

ترحيل رسوم الإصدار

من ح/ الكيان منشئ الصندوق

إلى ح/ النقدية

السداد النقدي لمستحقات الكيان منشئ الصندوق

من ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق

إلى ح/ الأرباح والخسائر

ترحيل أرباح استرداد وإعادة بيع الوثائق

### حالة البيع بقيمة استرداد أقل من قيمة الوثائق

#### المستردة:

من مذكورين

ح/ حملة الوثائق

ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق

إلى مذكورين

ح/ مبيعات وثائق بدلاً من المستردة

ح/ رسوم إصدار محصلة

استحقاق عملية البيع

من ح/ الأرباح والخسائر

إلى ح/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق

ترحيل خسائر استرداد وإعادة بيع الوثائق

وباقى القيود لا تختلف عن الحالة السابقة

- نهاية المحاضرة 13 -

## ...الملحق الثالث...

### \*\*دورة الفصل الثاني 2012-2013\*\*

- في العقود المستقبلية يستلم المشتري من البائع:
18. A. الحق في شراء الأصل المتفق عليه بالسعر المحدد في العقد  
B. الإلزام في شراء الأصل المتفق عليه بالسعر المحدد في العقد  
C. الحق والإلزام في شراء الأصل المتفق عليه بالسعر المحدد في العقد  
D. لا شيء مما ذكر

19. A. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أقل من سعر التنفيذ  
B. الفرق بين السعر السوقي وسعر التنفيذ يساوي العلاوة  
C. سعر التنفيذ للأصل المتفق عليه أقل من العلاوة  
D. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أعلى من سعر التنفيذ
20. A. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أقل من العلاوة  
B. الفرق بين السعر السوقي وسعر التنفيذ يساوي العلاوة  
C. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أقل من سعر التنفيذ  
D. السعر السوقي للأصل المتفق عليه أعلى من سعر التنفيذ
21. A. مشتري العقود الآجلة خسارة  
B. البائع والمشتري ربح  
C. بائع العقود الآجلة ربح  
D. مشتري العقود الآجلة ربح

22. إذا كان آخر سعر إقبال للوثيقة في البورصة (165 ل.س.)، فإن عمولة رد الوثائق هي:
- A. 3,150 ل.س. B. 3,465 ل.س. C. 1,050 ل.س. D. غير ذلك
23. بفرض أن الشركة (س) دخلت بتاريخ 2012/6/1 في عقد خيار لشراء أسهم الشركة (ص)، بموجب عقد خيار الشراء تحصل الشركة (س) على الحق في شراء (4,000) سهم من أسهم الشركة (ص) بتاريخ 2013/6/1 بسعر (250 ل.س) للسهم الواحد. دفعت الشركة (س) للشركة (ص) مقابل عقد الخيار مبلغ (12,000 ل.س) كعلاوة. بفرض أن سعر السهم بتاريخ شراء الخيار كان مساوي (250 ل.س) للسهم.
24. إن سعر التعادل للخيار في تاريخ الشراء بالنسبة لحامله (بالنسبة للشركة (س)) يبلغ:
- A. 247 ل.س. B. 250 ل.س. C. 253 ل.س. D. غير ذلك
25. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد ازدادت إلى (258 ل.س). فإن القيمة الذاتية للعقد تبلغ:
- A. 20,000 ل.س. B. 32,000 ل.س. C. 1,032,000 ل.س. D. غير ذلك
26. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد ازدادت إلى (252 ل.س). فإن الشركة (ص) تحقق من عقد الخيار:
- A. ربحاً صافياً قدره 12,000 ل.س. B. خسارة صافية قدرها 4,000 ل.س. C. خسارة صافية قدرها 8,000 ل.س. D. غير ذلك
27. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد انخفضت إلى (248 ل.س). فإن الشركة (س) تحقق من عقد الخيار:
- A. ربحاً صافياً قدره 8,000 ل.س. B. ربحاً صافياً قدره 4,000 ل.س. C. خسارة صافية قدرها 8,000 ل.س. D. غير ذلك
28. بفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ص) قد ازدادت إلى (252,5 ل.س). فإن الشركة (س) تحقق من عقد الخيار:
- A. ربحاً صافياً قدره 10,000 ل.س. B. ربحاً صافياً قدره 2,000 ل.س. C. خسارة صافية قدرها 2,000 ل.س. D. غير ذلك

30	أ. 142,75 ل.س. B. 2,75 ل.س. C. 140 ل.س. D. غير ذلك	إن شحنت التبادل للخيار في تاريخ الشراء بالنسبة لحامله (بالنسبة للشركة (أ)) يبلغ:
31	أ. 1,375 سهم B. 2,240 سهم C. 1,984 سهم D. غير ذلك	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد انخفضت إلى (124 ل.س). فإن عدد الأسهم التي تحقق التبادل يبلغ:
32	أ. ربحاً صافياً قدره 16,000 ل.س. B. ربحاً صافياً قدره 6,000 ل.س. C. خسارة صافية قدرها 16,000 ل.س. D. غير ذلك	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد ازدادت إلى (142 ل.س). فإن الشركة (أ) تحقق من عقد الخيار:
33	أ. ربحاً صافياً قدره 22,000 ل.س. B. ربحاً صافياً قدره 98,000 ل.س. C. خسارة صافية قدرها 120,000 ل.س. D. غير ذلك	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد ازدادت إلى (155 ل.س). فإن الشركة (ب) تحقق من عقد الخيار:
34	أ. ربحاً صافياً قدره 6,400 ل.س. B. ربحاً صافياً قدره 28,400 ل.س. C. خسارة صافية قدرها 15,600 ل.س. D. غير ذلك	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد انخفضت إلى (139,2 ل.س). فإن الشركة (أ) تحقق من عقد الخيار:
35	أ. ربحاً صافياً قدره 10,000 ل.س. B. ربحاً صافياً قدره 22,000 ل.س. C. خسارة صافية قدرها 12,000 ل.س. D. غير ذلك	يفرض أنه بتاريخ 2013/6/1 كانت القيمة السوقية للسهم الواحد من أسهم الشركة (ع) قد انخفضت إلى (138,5 ل.س). فإن الشركة (ب) تحقق من عقد الخيار:

طلبت الشركة (س) بتاريخ 2010/1/1 على خصم مقابل شراء سندات دين صادرة عن الشركة (ع) حيث شتمت هذه السندات بما يلي:

1. بمعدل فائدة قدره 10%.
2. القيمة الاسمية للسندات 1,000,000 ل.س.
3. تاريخ استحقاق السندات هو في 2015/1/1.
4. تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي بتاريخ 1/1 و 7/1 من كل عام.
5. إن الشركة لديها النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق.
6. معدل الفائدة السوقي (الفعال) قدره 12%.

36	أ. 567,427 ل.س. B. 620,921 ل.س. C. 613,913 ل.س. D. غير ذلك	إن القيمة الحالية لأصل سندات الدين تبلغ:
37	أ. 386,087 ل.س. B. 368,004 ل.س. C. 360,478 ل.س. D. غير ذلك	إن القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة تبلغ:
38	أ. 953,514 ل.س. B. 974,391 ل.س. C. 926,399 ل.س. D. غير ذلك	إن القيمة الحالية للاستثمار المحسوبة وفق نظرية الفائدة الفعالة (القيمة الحالية لأصل سندات الدين + القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة) تبلغ:
39	أ. 50,000 ل.س. B. 60,000 ل.س. C. 100,000 ل.س. D. غير ذلك	إن تكلفة الاسمية الممتلئة نقداً كل ستة أشهر تبلغ:
40	أ. 60,000 ل.س. B. 60,000 ل.س. C. 46,320 ل.س. D. غير ذلك	إن إيرادات الفائدة الفعلي بتاريخ 2010/7/1 تبلغ:

## الحل:



## السؤال 25:

$$\begin{aligned} \text{العلاوة} &= (\text{سعر السوق} - \text{سعر التنفيذ}) \times \text{عدد الأسهم} \\ 12,000 &= (250 - \text{س}) \times 4,000 \\ \text{س} &= 253 \end{aligned}$$

## السؤال 26:

$$\begin{aligned} \text{القيمة الذاتية للعقد} &= (\text{سعر السوق} - \text{سعر التنفيذ}) \times \text{عدد الأسهم} \\ &= (250 - 258) \times 4,000 \text{ سهم} \\ &= 32,000 \end{aligned}$$

## السؤال 27:

$$\begin{aligned} \text{بالنسبة للشركة من ستحقق خسارة قدرها:} \\ &= (250 - 252) \times 4,000 \text{ سهم} \\ &= (8,000) \end{aligned}$$

## السؤال 28:

$$\begin{aligned} \text{بالنسبة للشركة من لن تتخذ الخيار بالتالي ستخسر قيمة العلاوة التي دفعتها سابقاً والبالغة} \\ 12,000 \text{ وستبلغ صافي خسارتها:} \\ &= (250 - 248) \times 4,000 - 12,000 \\ &= 4,000 \text{ خسارة صافية.} \end{aligned}$$

## السؤال 29:

$$\begin{aligned} \text{ستحقق الشركة من عقد الخيار:} \\ &= (250 - 252.5) \times 4,000 \text{ سهم} \\ &= 10,000 \end{aligned}$$

## السؤال 30:

$$\begin{aligned} \text{العلاوة} &= (\text{سعر التنفيذ} - \text{سعر السوق}) \times \text{عدد الأسهم} \\ 22,000 &= (140 - \text{س}) \times 8,000 \\ \text{س} &= 137.25 \end{aligned}$$

## السؤال 31:

$$\begin{aligned} \text{العلاوة} &= (\text{سعر التنفيذ} - \text{سعر السوق}) \times \text{عدد الأسهم} \\ 22,000 &= (140 - 124) \times \text{س} \\ \text{س} &= 1,375 \text{ سهم} \end{aligned}$$

## السؤال 32:

$$\begin{aligned} \text{بالنسبة للشركة 1 لن تتخذ الخيار بالتالي ستخسر قيمة العلاوة التي دفعتها سابقاً والبالغة} \\ 22,000 \text{ وستبلغ صافي خسارتها:} \\ &= (142 - 140) \times 8,000 - 22,000 \\ &= (6,000) \text{ صافي خسارة} \end{aligned}$$

جلسات مراجعة لكافة مواد كلية  
الاقتصاد خلال فترة الامتحانات  
هـ 2240301 - 0940783078



السؤال 33:

بالنسبة للشركة أ لن تنفيذ الخيار بالتالي ستربح ب قيمة العلاوة فقط والبالغة قيمتها مبلغ 22,000

السؤال 34:

ستحقق أ من تنفيذ الخيار:

$$22,000 - (140 - 139.2) \times 8,000 \text{ سهم} = 15,600 = \text{خسارة صافية}$$

السؤال 35:

ستحقق ب من تنفيذ الخيار:

$$22,000 - (140 - 138.5) \times 8,000 \text{ سهم} = 10,000 = \text{ربح صافي}$$

السؤال 36:

القيمة الحالية لأصل الدين:

$$= \text{مبلغ الدين} \times \frac{1}{(1+i)^n}$$

$$i = 12\% / 2 = 6\% \\ n = 5 \times 2 = 10$$

$$= 558,394.7769$$

الجواب: D

السؤال 37:

$$\text{الفائدة الاسمية} = 1,000,000 \times 5\%$$

$$= 50,000$$

القيمة الحالية لجملته الدفعات:

$$= \text{الفائدة الاسمية} \times \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

$$= 368,004$$

الجواب: B

السؤال 38:

سعر الإصدار:

$$= 368,004 + 558,395 = 926,399$$

دورة محاسب تجاري محترف على  
البرامج المحاسبية ( الأمين / الرشيد /  
الميزان / الخازن / السهلي / الإداري )  
هـ 0940783078 - 2240301





الاجابة:



السنة:

السؤال 39:

$$= 1,000,000 \times 5\%$$

$$= 50,000$$

السؤال 40:

إيراد الفائدة الفعلي:

$$= \text{الرصيد التخميني} \times \text{معدل الفائدة السوقي}$$

$$= 926,399 \times 6\%$$

$$= 55,584$$

نهاية الملحق الثالث





المحاضرة: الرابعة عشر (الجزء 23، ملحق 3 + 20 pages)

Fourth



قال الدكتور اليوم أن قسم المستقات (قسم محاسبة) التوسط (بالإضافة إلى بحث (الوساطة المالية) بحث اليوم كافي عن السلايدات

## شركات الوساطة المالية

فكرة: \* السمسار المالي - يعمل باسمه وحساب الغير أما السمسار المالي (وساطة مالية) يعمل باسم العميل وحساب الغير

ملاحظات مهمة للسلايدات التي سنعرضها الآن:

ملاحظة 1: \* من يقوم بنقل الملكية واستخدام النقدية هي شركات المقاصة أما المداقة بين شركات الوساطة والسمسار لا علاقة للمقاصة بها.

ملاحظة 2: إدار عمليات التسوية بين المقاصة وشركات الوساطة تتم بعد يومين أو الثلاثين (T+2) يعني Today Plus Two

ملاحظة 3: (ح/جاري شراء أوراق مالية) يحوي القيمة الإجمالية قبل الرسوم للأوراق المالية التي تم شراؤها.

## ماهية الوساطة المالية:

- الوساطة – بمفهومها الواسع- مهنة تدخل في تسويق السلع والخدمات، كما تدخل في التصنيع، والعقارات وترتبط كذلك بتكنولوجيا المعلومات ونواحي الحياة المختلفة.
- غير أن مهنة الوساطة في الأوراق المالية لم تعد مهنة فحسب، فقد أصبحت "تخصصاً" يتطلب من العاملين فيه درجة كافية من الإلمام بمبادئ هذا التخصص والأنظمة المتعلقة به.
- وبشكل عام يمكن تعريف مهنة الوساطة في الأسواق المالية بأنها: "عملية تنظيمية – لقاء مقابل مادي ويعرف بـ"العمولة" - هدفها التوفيق بين إرادة كل من البائع والمشتري في إطار القواعد الحاكمة لسوق الأوراق المالية بهدف تحقيق مصلحة كل من الطرفين".

## تطور مهنة الوساطة في أسواق المال:

- تطورت مهنة الوساطة تطوراً كبيراً مع التسارع الذي شهده عالم الأعمال، وأصبح دور الوسيط أساسياً في نجاح أي سوق مالي، كما أصبحت شركات الوساطة مسؤولة عن استيعاب المتغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية ومجاراتها ودراسة وفهم احتياجات المستثمرين.
- لذلك نجد أن مهنة الوساطة في أسواق المال بدأت بمجهود متواضع يبذله فرد يطلق عليه "الوسيط"، ويقوم بكافة الأعمال المرتبطة بمهنة الوساطة، ثم تطور شكل الوسيط التقليدي، وأصبح من الضروري أن يتحول من مجرد "فرد" إلى "كيان" أكبر وأقدر على أداء الخدمة، فظهرت "شركات الوساطة" ويطلق عليها أيضاً "بيوت الوساطة".
- وتزامناً مع هذه النقلة النوعية، أدركت المؤسسات المالية الكبرى أهمية إضافة مهنة الوساطة إلى خدماتها التقليدية حتى تضمن بقاءها كمنافس في أسواق المال المحلية والعالمية.

## خصائص عملية الوساطة في الأوراق المالية:

- تتسم عملية الوساطة في الأوراق المالية بعدد من الخصائص نذكر منها:
- 1- تعد الوساطة في الأوراق المالية مهنة منظمة قائمة بحد ذاتها بموجب قانون سوق الأوراق المالية , فالوسيط المالي عبارة عن شركة تجارية مرخص لها على أن يكون شكلها القانوني شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو مصرفاً محلياً يعتزم ممارسة بعض الأنشطة والخدمات المالية حيث أن شركة الوساطة المالية تتعاقد مع الغير باسم ولحساب العميل على خلاف الوكيل بالعمولة الذي يتعامل باسمه الشخصي لحساب العميل .
  2. يتسم عقد الوساطة بأنه :
    - عقد رضائي حيث يكفي لانعقاده اتصال هاتفي مع الزبون
    - عقد معاوضة تحصل بموجبه شركة الوساطة على عمولة نظير قيامها بخدمة العميل عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية باسمه ولصالحه
    - عقد تجاري حيث أن الوساطة تعتبر من قبيل الأعمال التجارية.
  3. امتداد دور شركات الوساطة لأبعد من عملية الوساطة في تنفيذ عمليات البيع والشراء للعملاء مقابل العمولة, حيث تمتد تلك الخدمات لتتضمن:
    - بيع وشراء الأوراق المالية والتعامل فيها ونقل ملكيتها بين البائع والمشتري عن طريق شركة للمقاصة والتسوية.
    - تشجيع التعامل في الأوراق المالية وتبادلها.

## أنشطة شركات الوساطة المالية في مجال الأوراق المالية :

- ترويج الاكتتاب في الأوراق المالية وتغطيته.
- الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.
- تمويل نشاط الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو دعمها أو تقديم الخدمات الفنية والإدارية أو المشاركة في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة أو توصية بالأسهم.
- المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية.
- تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.
- الوساطة في الأوراق المالية.
- أنشطة استثمارية أو استشارية أخرى وفق ما تحدده الهيئة بموجب القوانين والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاها ( المادة 2 من قانون سوق الأوراق المالية رقم 55).

## مؤسسات السوق المالي في سوريا:

- أولاً - هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية :  
تم إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وفقاً للقانون 22/2005 وعرفت الهيئة على أنها هيئة ناظمة لعمل الأسواق المالية، ترتبط برئيس مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية وبالاستقلال المالي والإداري، ولها جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، وبما يحقق أهدافها.
- تعمل الهيئة على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:
- 1- تعظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها، وذلك بما يضمن تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية ويساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.
- 2- حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية عن الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب.
- 3- تشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

### ثانياً - سوق دمشق للأوراق المالية:

- سوق دمشق للأوراق المالية هي مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وهي السوق الثانوية التي يتم فيها تداول أوراق مالية تم إصدارها سابقاً في السوق الأولي، وتهدف سوق دمشق للأوراق المالية إلى توفير المناخ المناسب لتسهيل عملية استثمار الأموال وتوظيفها وتأمين رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال ترسيخ أسس التداول السليم والعدل للأوراق المالية.
- ومن مهام سوق دمشق للأوراق المالية:
- 1- وضع إجراءات وأساليب عمل كفيلة بضمان تداول كفاء وشفاف.
- 2- وضع معايير مهنية لشركات الخدمات والوساطة المالية.
- 3- التحقق من قوة ومثانة الأوضاع المالية لشركات الخدمات والوساطة المالية.
- 4- توفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة وذات كفاية من أجل نقل ملكية الأوراق المالية، وبالتالي القدرة الكبيرة على بيع وشراء الأوراق المالية بسرعة كبيرة.

**ثالثاً - مركز المقاصة والحفظ المركزي:**  
مركز يتبع لسوق دمشق للأوراق المالية يهدف إلى إيداع وتسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية من خلال التبادل الحاصل أثناء جلسات التداول في السوق.

**رابعاً - شركات الخدمات والوساطة المالية:**  
قدمت هيئة الأوراق والأسواق المالية عدة تراخيص للشركات الوساطة المالية وذلك منذ عام 2007، وكل شركة حاصلة على واحدة أو أكثر من التراخيص التالية:

- تقديم الاستشارات.
- عمليات السمسرة في الأسواق.
- إدارة عمليات الإصدار.
- إدارة الاستثمارات الخاصة بحسابات العملاء لديها.

## المقاصة والتسوية لعمليات تداول الأوراق المالية

- يتم تنفيذ عملية التداول في بورصة الأوراق المالية، حيث يتم التقاء عروض البيع مع طلبات الشراء إلكترونياً. وبعد إتمام الصفقة في البورصة يحتاج السوق إلى طريقة لنقل ملكية الأوراق المالية إلى المشتري وتسليم الثمن إلى البائع. وتعرف عملية مبادلة النقود بالأوراق المالية باسم "المقاصة والتسوية". ويقوم بهذا الدور شركة للمقاصة والتسوية والفيد المركزي، وهي شركة خاصة تعود ملكيتها لشركات السمسرة والبنوك والبورصة والهدف ضمان السرعة والدقة والأمان في تسوية المعاملات.
- يودع المشتري النقود في حسابه لدى شركة السمسرة قبل إتمام العملية.
- يصدر البائع أمر إلى أمناء الحفظ لاحتجاز الأوراق المالية المسجلة للبيع.
- يتولى السمسرة إدخال طلبات الشراء إلى نظام التداول بالبورصة بأسماء عملائهم ويطابق النظام بين أوامر البيع والشراء.
- بعد التنفيذ تبلغ البورصة النتائج إلى السمسرة الذين يتولون بدورهم نقل المعلومات إلى عملائهم. وتنقل البورصة النتائج إلى نظام الحفظ المركزي لبدء عملية المقاصة والتسوية.

## صندوق ضمان التسوية

- نشأ الصندوق بسبب مخاطر عدم تسوية جميع المعاملات على الأوراق المالية. يدار الصندوق من قبل شركة المقاصة والتسوية بالاشتراك مع شركات الوساطة ويعتمد رأسمال الصندوق على اشتراكات الأعضاء، ويتدخل الصندوق لتغطية التزامات السمسرة المتخلفين عن تنفيذ المعاملات. وهو بذلك يوفر المصداقية والثقة لنشاط الوساطة في سوق الأوراق المالية.



## مقومات النظام المحاسبي في شركات الوساطة المالية

- أولاً: دليل الحسابات: هو العنصر الأساسي لبناء أي نظام محاسبي هو عبارة عن فهرس أو ترميز أو ترقيم لمجموعة الحسابات الإجمالية والتحليلية الذي يتضمنها النظام المحاسبي. بما يتلائم واحتياجات النشاط.
- ثانياً: المجموعة المستندية: تعتبر المستندات الدليل المادي و الموضوعي الذي يثبت ويؤيد صحة وسلامة المعاملات المالية لشركة الوساطة. وتتمثل المستندات بما يلي:

- مستندات القبض (نقدي / شيك).
- مستندات الصرف (نقدي / شيك).
- إذن تحويل نقدية أو شيكات من الخزينة إلى البنوك.
- كشف حركة الخزينة اليومي: لتسجيل كافة المقبوضات والمدفوعات .
- كشف تسوية (عهد/ سلفة): يعد بمعرفة الشخص الذي بحوزته العهد أو السلفة ويوضح بهذا الكشف المبالغ التي تم صرفها من العهد وأسباب الصرف والرصيد المتبقي .
- مستند قيد اليومية: يتم إعداد قيد اليومية لإثبات مجموع اليوميات التحليلية شهرياً وتسجيلها في دفتر اليومية
- أمر شراء أوراق مالية
- أمر بيع أوراق مالية
- فاتورة شراء أوراق مالية.
- فاتورة بيع أوراق مالية.
- عقد نمطي ينظم العلاقة بين شركة الوساطة المالية والعميل.
- طلب تكويد عميل في سوق أوراق مالية.
- عقد نمطي ينظم العلاقة بين شركة الوساطة وأمين الحفظ.

ثالثاً: المجموعة الدفترية: تعتبر الدفاتر المحاسبية من أهم المقومات الأساسية للنظام المحاسبي حيث تتوقف كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي على صحة وانتظام وأمانة هذه الدفاتر. الدفاتر المحاسبية الدقيقة والمنتظمة تحقق المزايا التالية للمنشأة:

- تعدّ حجة في الإثبات أمام المحاكم في حالات المنازعات التجارية .
- تعدّ دليلاً على حسن نية التاجر عند الإفلاس , مما يعفي التاجر من المسؤولية الجنائية.
- تعدّ دليلاً قوياً لإقناع الجهات الضريبية بحقيقة أرباح المنشأة, وبالتالي عدم اللجوء إلى التقدير الجزافي للأرباح.
- تساعد على اكتشاف الأخطاء والغش , وبالتالي توفر البيانات الدقيقة عن الأمور المحاسبية والمالية للمنشأة.

رابعاً: المراقبة الداخلية: يجب أن يتوافر نظام متكامل للمراقبة الداخلية.

خامساً: التقارير والقوائم المالية : تمثل مخرجات النظام المحاسبي وهي عبارة عن الوسائل والأدوات اللازمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتيجة نشاط شركة الوساطة المالية ومركزها المالي والتغيرات التي طرأت على مركزها المالي وحجم التدفقات النقدية التي تولدت من هذا النشاط خلال الفترة المحاسبية.

### إثبات عمليات شراء شركة الوساطة المالية أوراق مالية لحساب العملاء

مدین	دائن	البيان	رقم الحساب
		من ح/ العملاء	
		إلى المذكورين	
		ح/ جاري شراء أوراق مالية	
		ح/ عمولة الوساطة (شراء)	
		ح/ رسوم مالية (طوابع)	
		ح/ رسوم خدمات السوق المالي	
		ح/ رسوم خدمات المقاصة	
		ح/ رسوم خدمات الحفظ المركزي	
		ح/ رسوم خدمات هيئة الأوراق المال	
		(إثبات قيد استحقاق عمليات شراء أوراق مالية في يوم )	

### إثبات عمليات بيع شركة الوساطة أوراق مالية لصالح العملاء :

مدین	دائن	البيان	رقم الحساب
		من ح/ جاري بيع أوراق مالية	
		إلى المذكورين	
		ح/ العملاء	
		ح/ عمولة البيع	
		ح/ رسوم مالية	
		ح/ رسوم خدمات سوق الأوراق	
		ح/ رسوم المقاصة	
		ح/ رسوم خدمات هيئة الأوراق	
		ح/ رسوم الحفظ المركزي	
		إثبات عمليات البيع عن يوم	

### إثبات تسوية ومقاصة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية :

- تسوية ملكية الأسهم المشتراة ونقلها عن طريق شركة الوساطة لصالح العملاء المشتري .
- - تسوية ملكية الأسهم المباعة ونقلها عن طريق شركة الوساطة من العملاء البائعة .
- - سداد بنك شركة الوساطة (بنك المقاصة ) لقيمة الأسهم المشتراة لصالح العملاء
- - تحصيل بنك شركة الوساطة ( بنك المقاصة ) قيمة الأسهم المباعة لصالح العملاء.
- - سداد بنك شركة الوساطة (بنك المقاصة ) كافة رسوم الخدمات ( سوق أوراق مالية ، هيئة رأس المال والرسوم ) حسب ما تقدم بيانه .
- - يتم تسوية رصيد أول اليوم لبنك شركة الوساطة (بنك المقاصة ) بإضافة قيمة عمليات بيع الأوراق المالية وخصم قيمة عمليات شراء الأوراق المالية بالإضافة إلى خصم سداد رسوم الخدمات ويتم الوصول إلى رصيد آخر اليوم والذي يتعين أن يكون فائض ، فإذا كان عجز يتعين على شركة الوساطة تغطيته فوراً وإلا تعرضت لفرض غرامات من صندوق ضمان التسويات أو قد يتم إيقاف نشاطها حسب ما سبق الذكر .

رقم الحساب	البيان	الدائن	مدين
	<p>من مذكورين</p> <p>د/ جاري شراء أوراق مالية</p> <p>د/ رسوم شركة المقاصة</p> <p>د/ رسوم خدمات السوق المالي</p> <p>د/رسوم خدمات هيئة الأوراق</p> <p>إلى المذكورين</p> <p>د/ جاري بيع أوراق مالية</p> <p>د / جاري بنك المقاصة</p>		
	<p>إثبات تسوية بيع وشراء أوراق مالية</p> <p>وسداد رسوم الخدمات في اليوم 2</p>		

### مثال:

• فيما يلي بيان بإجمالي فواتير عمليات شراء وبيع الأوراق المالية التي تمت لشركة الوساطة المالية (X) بتاريخ 5/12/2012 :

فواتير البيع	3125000	فواتير الشراء	3250000
رسوم مالية	1300	رسوم مالية	1500
خدمات بورصة	2200	خدمات بورصة	3500
خدمات المقاصة والهيئة	3000	خدمات المقاصة والهيئة	4000
صندوق تأمين المخاطر	2000	صندوق تأمين المخاطر	3000
رسوم إدارة السجلات	2000	رسوم إدارة السجلات	2500
عمولات سمسة	55000	عمولات سمسة	60000

### القيد المحاسبي لعملية شراء الأوراق المالية:

من ح / العملاء	3324500
إلى المذكورين	
ح/ جاري شراء أوراق مالية	3250000
ح/ عمولات سمسة	60000
ح/ رسوم مالية	1500
ح/ خدمات بورصة	3500
ح/ خدمات مقاصة وهيئة	4000
ح/ صندوق تأمين مخاطر	3000
ح/ رسم إدارة سجلات	2500
إثبات عملية شراء أوراق مالية بتاريخ 5/12/2012	

## القيد المحاسبي لعملية بيع الأوراق المالية:

من ح / جاري بيع أوراق مالية		3125000
إلى المذكورين		
ح / العملاء	3059500	
ح / عمولات سمسة	55000	
ح / رسوم مالية	1300	
ح / خدمات بورصة	2200	
ح / خدمات مقاصة وهيئة	3000	
ح / صندوق تأمين مخاطر	2000	
ح / رسم إدارة سجلات	2000	
إثبات عملية بيع أوراق مالية بتاريخ 5/12/2012		

• بتاريخ 7/12/2012 تمت تسوية ومقاصة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية للشركة X (T+2):

مدین	دائین	
5600000	-	تسوية عمليات الشراء
-	3200000	تسوية عمليات البيع
6400		خدمات تسوية شركات المقاصة
7200		مقابل تأمين مخاطر
8400		مقابل خدمات بورصة
4500		مقابل خدمات هيئة
	2426500	البنك - مقاصة

- المطلوب: 1- إثبات قيود اليومية الخاصة بتسويات مقاصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية بتاريخ 7/12.
- 2- تصوير ح / البنك - مقاصة إذا علمت أن رصيد بداية اليوم كان لدينا بمبلغ (6400000).



## قيود يومية التسوية والمقاصة لعمليات الشراء والبيع:

من مذكورين		
من ح / جاري شراء أوراق مالية		5600000
من ح / خدمات مقاصة وتسوية		6400
من ح / تأمين مخاطر		7200
منح / مقابل خدمات بورصة		8400
من ح / مقابل خدمات الهيئة		4500
إلى المذكورين		
ح / جاري بيع أوراق مالية	3200000	
ح / البنك - مقاصة	2426500	
إثبات تسوية ومقاصة بيع وشراء أوراق مالية /		

حساب البنك - مقاصة	
2426500 من مذكورين	6400000 رصيد بداية اليوم
<b>3973500</b> رصيد مرحل	
<u>6400000</u>	<u>6400000</u>

- شركة المقاصة والتسوية والحفظ المركزي
- كشف حساب: شركة X يوم: ..... رقم الحساب: ..... البنك: .....

إضافة	خصم	المبيان
6400000	-	رصيد قبل التسوية
3200000	-	إجمالي حركة التسوية (دائن)
	5600000	إجمالي حركة التسوية (مدين)
	6400	خدمات مقاصة وتسوية
	7200	مقابل تأمين مخاطر
	8400	مقابل خدمات بورصة
	4500	مقابل خدمات هيئة
3200000	5626500	إجمالي
2426500		صافي التسوية

### ملاحظات:

- 1- يرسل البنك لشركة الوساطة X إشعار خصم بمبلغ (2426500)، أي قيد المبلغ على حساب الشركة لديه.
- 2- أما عمليات الإيداع والصرف النقدية بين العملاء وشركة الوساطة تجري بشكل مباشر عن طريق الصندوق أو بواسطة الشيكات.



تصحيح أذملاء في محاضرات المتقدمة

1 في المحاضرة الخامسة الصفحة الأولى

12. اطلاع وتخراج شركات (كان مكتوب 2)

15 في المحاضرة السادسة ص 2 القياد + 5

... أخطاء تأمين مباشر وليس ...

13 في المحاضرة السابعة بالحق

ص 63 السؤال الأول جوابه B

الآن سنفر من فقرة تصفية صناديق الاستثمار التي قررها الدكتور  
عن إعطائي

الصندوق قد أبرأ ذمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة.

وفي مثل هذه الأحوال يجوز للكيان المنشئ للصندوق إنهاء الصندوق، وذلك بإرسال إشعار لحملة الوثائق، ثم تصفى موجودات الصندوق وتسد التزاماته على أن يتم توزيع نتائج التصفية على النحو التالي:

أ- يجري التوزيع بين الكيان المنشئ للصندوق، وحملة الوثائق القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأسمال الكيان المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ.

ب- يجري توزيع نصيب حملة الوثائق فيما بينهم بنسبة ما تمثله كل وثيقة إلى إجمالي الوثائق. ويجري التوزيع بالشكل السابق خلال مدة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ إشعار حملة الوثائق بالقبضاء الصندوق.

- يظل الصندوق خلال مدة التصفية محفوظاً بالخصومة الاعتبارية إلى حين الانتهاء من التصفية حيث تتم إجراءات التصفية وفقاً لقانون سوق المال وقانون الشركات.

- يضغف إلى اسم الصندوق خلال مدة التصفية عبارة (تحت التصفية).

- تقوم الجمعية العامة للصندوق - التي تتكون من أغلبية حملة الوثائق بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة العامة لسوق المال - بتعيين مصفٍ أو أكثر وتحديد أعبائه، ويكون تعيين المصنفين من بين حملة الوثائق أو غيرهم، ويتم إشهار تعيين المصفي في السجل التجاري وفي صحيفة الشركات، ويتم عزله بالطريقة التي عين بها إذا أخل بواجب من واجبه أو لأي سبب آخر.

- يقوم المصفي فور تعيينه بجد ما للصندوق من أصول وما عليه من التزامات، وتحرر قائمة مفصلة بذلك، كما يقوم بعمل ميزانية يرفقها مع إدارة الصندوق. يتطلب ذلك أن تقدم إدارة الاستثمار بالصندوق كافة حساباتها للمصفي، كما يسلمونه أموال الصندوق وسجلاته ومفاته وثاقفه ومستنداته.

- قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان منشئ الصندوق:

XX	من حـ / الكيان منشئ الصندوق	
XX	إلى حـ / النقدية	
- قيد ترحيل خسائر استرداد وإعادة بيع الوثائق القائمة دخل الفترة:		
XX	من حـ / قائمة الدخل	
XX	إلى حـ / فروق استرداد وإعادة بيع وثائق	

الثاني عشر: المعالجة المحاسبية عند تصفية الصندوق:

يقضي الصندوق ويتم تصفيته نهائياً في حالتين هما:

الحالة الأولى: بالقبضاء مدة الصندوق الصادرة في طلب الترخيص الرسمي.

الحالة الثانية: إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى 50% من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاطه في اجتماع تدعو إليه الشركة ويحضره ممثل من هيئة سوق المال. ويجب على الكيان المنشئ للصندوق الدعوة إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخ الذي ينخفض فيه عدد الوثائق إلى الحد المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالعودة إلى هذا الاجتماع.

في جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالي لتوجيه الدعوة، ويقضي الصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن 25% من العدد المكتتب فيه.

يقضي الصندوق إذا رأى الكيان المنشئ له (شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين) أن قيمة موجودات الصندوق المستثمر فيها غير كافية لتقرير مواصلة نشاط الصندوق، أو إذا حدث تغيير في القانون، أو إذا طرأت ظروف أخرى تبرز تصفية الصندوق.

على أنه أيّا كان السبب في تصفية الصندوق، لا يجوز للصندوق وقف نشاطه أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وذلك بعد التثبت من أن

- عند بيع الأصول بأقل من قيمتها الدفترية:

من مذكورين		XX
حـ/ النقدية		XX
حـ/ أرباح وخسائر التصفية		XX
إلى حـ/ الأصول	XX	

- عند بيع الأصول بنفس قيمتها الدفترية:

من حـ/ النقدية		XX
إلى حـ/ الأصول	XX	

- في حالة وجود احتياطي رأسمالي أو أرباح مرحلة أو ما على شاكلتهما يتم الترحيل

إلى حساب رأس المال المدفوع بالقيود التالي:

من مذكورين		XX
حـ/ احتياطي رأسمالي		XX
حـ/ أرباح مرحلة		XX
إلى حـ/ رأس المال المدفوع	XX	

- نظراً إلى تصفية الصندوق، لذا لم يعد هناك مبرراً للاحتفاظ بالمخصصات، وبالتالي

يتم إقالتها في حساب التصفية كما يلي:

من حـ/ المخصصات		XX
إلى حـ/ أرباح وخسائر التصفية	XX	

- يتم سداد مصروفات التصفية بما فيها أتعاب الخبير المصفي بالقيود التالي:

من حـ/ أرباح وخسائر التصفية		XX
إلى حـ/ النقدية	XX	

- يقوم المصفي بتقيد جميع الأعمال المتعلقة بالتصفية، وعليه استيفاء ما للصندوق من

حقوق لدى الغير، وسداد ما عليه من التزامات.

- يقوم المصفي بإيداع المبالغ التي قام بتحصيلها في أحد المصارف لحساب الصندوق

تحت التصفية خلال 24 ساعة من لحظة التحصيل، ولا يجوز له بيع موجودات الصندوق

دفعة واحدة إلا بإذن من الجمعية العامة.

- يقوم المصفي كل مدة دورية إلى الجمعية العامة حساباً مؤقتاً من أعمال التصفية إلى

أن تنتهي إجراءات التصفية فيقدم حساباً ختامياً مصدقاً عليه، بعدها يتقدم المصفي بطلب

إلى الجهات المختصة لشطب قيد الصندوق من سجلات الهيئة.

- يتعين الاحتفاظ بدفاتر الصندوق ومستنداته لمدة 10 سنوات من تاريخ الشطب من

سجلات الهيئة في مقر الهيئة نفسه.

ولا تختلف الإجراءات المحاسبية لتصفية الصندوق عن تلك المنعقدة في أي منشأة أعمال

أخرى حيث تهدف تلك الإجراءات عموماً إلى قيد ما تسفر عنه نتيجة عملية التصفية من

ربح أو خسارة وحفظ تسوية الالتزامات على الصندوق في تاريخ التصفية ثم تحديد صافي

حقوق حملة الوثائق، ويتطلب ما سبق ضرورة الشروع في إجراء قيود اليومية الآتية:

عند بيع الأصول بأكثر من قيمتها الدفترية:

من حـ/ النقدية		XX
إلى مذكورين		XX
حـ/ الأصول		XX
حـ/ أرباح وخسائر التصفية		XX

أصول:	
أصول متداولة:	
تقديرة ودائع بالبنوك	12
أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة بالقيمة السوقية	9
أسهم محلية بالقيمة السوقية	37
سندات الشركة المالية المصرفية	2.7
وثائق استثمار في صناديق أخرى	3
حسابات مدينة أخرى	1
أصول طويلة الأجل:	
أثاث وتجهيزات (بعد الإهلاك)	0.3
مجموع الأصول	65
الالتزامات:	
الالتزامات قصيرة الأجل:	
دائفو توزيعات	6
توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة	2
دائنون	1
مخصصات	1
حقوق الملكية:	
قيد الوثائق	50
احتياطي رأسمالي	2
أرباح مرحلة	3
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	65

- في حالة ظهور الالتزامات أو ديون عند التصفية، ولم تكن من قبل مثبتة بالدفاتر

الحاسبية، فإنها تعد خسارة تحمل لحساب التصفية بالقيود التالي:

XX	من حـ / أرباح وخسائر التصفية	
XX	إلى حـ / التقديرة	

- يتم إثبات سداد الالتزامات أو الديون المثبتة بدفاتر الصندوق بالقيود التالي:

XX	من حـ / الالتزامات	
XX	إلى حـ / التقديرة	

- أخيراً يتم ترصيد حساب أرباح وخسائر التصفية لتحديد النتيجة النهائية من ربح أو

خسائر ويتم إقرارها في حساب رأس المال المدفوع بالقيود التالي:

XX	من حـ / أرباح وخسائر التصفية	
XX	إلى حـ / رأس المال المدفوع	

وبقسمة الرصيد النهائي لرأس المال على عدد الوثائق القائمة في تاريخ التصفية يمكن معرفة نصيب الوثيقة من ناتج التصفية، بعدها يتم سداد قيمة تلك الوثائق كل حسب ما يخصه، وذلك بالقيود التالي:

XX	من حـ / رأس المال المدفوع	
XX	إلى حـ / التقديرة	

مثال:  
فيما يأتي المركز المالي في تاريخ تصفية إحدى صناديق استثمار شركات المساهمة (القيمة بالمليون):



فإذا علمت أن:

- 1- باع المصفي الأوراق الحكومية والمضمونة من الحكومة بمبلغ 9 مليون، كما باع الأسهم المحلية بما قيمته 35 مليون، والسندات بمبلغ 2 مليون، وثائق الاستثمار في الصناديق الأخرى بمبلغ 2 مليون.
- 2- تم تحصيل المستحق على المدينين بالكامل.
- 3- تم بيع الأثاث والتجهيزات بمبلغ 100000.
- 4- بلغت مصروفات التصفية 100000.

فإذا تبين أن عدد وثائق الاستثمار القائمة في تاريخ التصفية يبلغ 520000 وثيقة.

المطلوب:

- 1- إثبات قيود اليومية لعمليات تصفية الصندوق.
- 2- وضع حسابات التصفية.

الحل:

1- قيود التصفية اللازمة:

9000000	9000000	من حـ / النقدية إلى حـ / أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة قيد بيع الأوراق الحكومية والمضمونة من الحكومة
35000000	37000000	من مذكورين حـ / النقدية حـ / أرباح وخسائر التصفية إلى حـ / أسهم محلية قيد الأسهم المحلية بخسارة تصفية

من مذكورين حـ / النقدية حـ / أرباح وخسائر التصفية	2000000 700000	2700000	إلى حـ / سندات الشركة المالية المصرية بيع السندات بخسارة تصفية
من مذكورين حـ / النقدية حـ / أرباح وخسائر التصفية	2000000 1000000	3000000	إلى حـ / وثائق استثمار في صناديق أخرى بيع وثائق استثمار الصناديق الأخرى بخسارة تصفية
من حـ / النقدية إلى حـ / حسابات مدينة أخرى قيد ما تم تحصيله من المدينين	1000000	1000000	
من مذكورين حـ / النقدية حـ / أرباح وخسائر التصفية	100000 200000	300000	إلى حـ / الأثاث والتجهيزات بيع الأثاث والتجهيزات بخسارة تصفية
من حـ / أرباح وخسائر التصفية إلى حـ / النقدية قيد مصاريف التصفية	100000	100000	

2- وضع حسابات التصفية:

حـ/ أرباح وخسائر التصفية

حـ/ المخصصات	1000000	حـ/ أسهم محلية	2000000
		حـ/ سندات الشركة المالية	700000
		حـ/ وثائق استثمار صناديق أخرى	1000000
		حـ/ الأثاث والتجهيزات	200000
		حـ/ النقدية	100000
حـ/ رأس المال	3000000		
	4000000		4000000

حـ/ النقدية

حـ/ أرباح وخسائر التصفية	100000	حـ/ رصيد	12000000
حـ/ دلتون	1000000	حـ/ أوراق حكومية ومضموية	900000
حـ/ توزيعات مستحقة للمستثمرين	3000000	حـ/ أسهم محلية	3500000
حـ/ دلتون التوزيعات	6000000	حـ/ سندات الشركة المالية	200000
		حـ/ وثائق استثمار صناديق أخرى	200000
		حـ/ حسابات مدينة أخرى	100000
		حـ/ الأثاث والتجهيزات	1000
	52000000		
	61100000		61100000

حـ/ رأس المال - خصم من الأرباح  
0

من حـ/ المخصصات	1000000	1000000
إلى حـ/ أرباح وخسائر التصفية	1000000	
إقفال حساب المخصصات		
من حـ/ الدلتون		1000000
إلى حـ/ النقدية	1000000	
سداد المستحق للدائنين		
من حـ/ توزيعات مستحقة للمستثمرين عن فترات سابقة		2000000
إلى حـ/ النقدية	2000000	
سداد قيمة التوزيعات المستحقة عن فترات سابقة		
من حـ/ دلتون توزيعات		6000000
إلى حـ/ النقدية	6000000	
سداد قيمة توزيعات الفترة الأخيرة		
من مذكورين		
حـ/ احتياطي رأسمالي		2000000
حـ/ أرباح مؤجلة		3000000
إلى حـ/ رأس المال	5000000	
إقفال حسابات الاحتياطي الرأسمالي والأرباح المرحلة		
من مذكورين		
حـ/ شركة المساهمة		5200000
حـ/ حملة الوثائق		46800000
إلى حـ/ النقدية	52000000	
سداد مستحقات ملاك الصندوق		

**\*\*الملحق الرابع\*\***  
**دورة الفصل الثاني 2012-2013**

قام أحد صناديق الاستثمار الذي يأخذ شكل شركة مساهمة برد (7,000) وثيقة استثمار قبل ميعاد استحقاقها فإذا علمت أن سعر إصدار الوثيقة (150 ل.س)، وثبلغ عمولة الرد التي تستحق للصندوق ثلاثة بالآلف من القيمة الاستردادية.

إذا كان آخر سعر إقبال للوثيقة في البورصة (143 ل.س)، فإن نتيجة رد الوثائق هي:	22
A. لا ربح ولا خسارة	
B. ربح صندوق الاستثمار 49,000 ل.س	
C. خسارة صندوق الاستثمار 49,000 ل.س	
D. غير ذلك	

إذا كان آخر سعر إقبال للوثيقة في البورصة (155 ل.س)، فإن نتيجة رد الوثائق هي:	23
A. خسارة صندوق الاستثمار 35,000 ل.س	
B. ربح صندوق الاستثمار 35,000 ل.س	
C. خسارة صندوق الاستثمار 105 ل.س	
D. غير ذلك	

إذا كان آخر سعر إقبال للوثيقة في البورصة (165 ل.س)، فإن عمولة رد الوثائق هي:	
A. 3,150 ل.س	
B. 3,465 ل.س	
C. 1,050 ل.س	
D. غير ذلك	

حصلت شركة الشرق على ترخيص بإنشاء صندوق استثمار في 2012/3/1 بمبلغ (80,000,000 ل.س) وكانت القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار (250 ل.س). وقد اكتتبت الشركة المساهمة المنشئة للصندوق في 20% من وثائق الاستثمار الكلية وهذه الوثائق غير قابلة للاسترداد، وقد تم طرح باقي الوثائق على الاكتتاب العام. تم تحصيل مبلغ (768,000 ل.س) من المكتتبين كمصاريف إصدار وذلك لمقابلة نفقات إدارة الترويج والاكتتاب والتي بلغ قيمتها (550,000 ل.س) وتم سدادها نقداً. تم الاكتتاب في مرة ونصف من عدد الوثائق المطروحة على الاكتتاب، وقد تم التخصيص طبقاً لطريقة التوزيع النسبي ورد الزيادة المدفوعة لأصحابها، كما تم إصدار الوثائق وتسليمها للمكتتبين فيها. وقد تمت جميع عمليات الدفع والتحصيل نقداً.

تبلغ قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد:	41
A. 8,000,000 ل.س	
B. 64,000 ل.س	
C. 16,000,000 ل.س	
D. غير ذلك	
يبلغ عدد الوثائق المطروحة على الاكتتاب:	42
A. 320,000 وثيقة	
B. 32,000 وثيقة	
C. 64,000 وثيقة	
D. غير ذلك	
يبلغ عدد الوثائق المكتتب بها:	43
A. 480,000 وثيقة	
B. 384,000 وثيقة	
C. 96,000 وثيقة	
D. غير ذلك	
يرحل إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي مبلغ:	44
A. 768,000 ل.س	
B. 550,000 ل.س	
C. 118,000 ل.س	
D. غير ذلك	
يبلغ رصيد حساب النقدية بعد إتمام عملية الاكتتاب والتخصيص وإصدار الوثائق وتحصيل مصاريف الإصدار المحصلة ودفع المصاريف الفعلية:	45
A. 80,000,000 ل.س	
B. 112,218,000 ل.س	
C. 80,218,000 ل.س	
D. غير ذلك	

**الحل :**



## السؤال 22:

نتيجة رد الوثائق:

$$7,000 \times (143 - 150) =$$
$$.49,000 =$$

الجواب: B.

## السؤال 23:

نتيجة رد الوثائق:

$$7,000 \times (150 - 155) =$$
$$.35,000 =$$

الجواب: B.

## السؤال 24:

عمولة الرد:

$$\%0.3 \times 7,000 \times 150 =$$
$$3150 =$$

الجواب: A.

## السؤال 41:

عدد الوثائق الإجمالي:

$$250 \div 80,000,000 =$$

$$320,000 = \text{وثيقة}$$

عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد:

$$\%20 \times 320,000 =$$

$$64,000 = \text{وثيقة.}$$

قيمة الوثائق غير القابلة للاسترداد:

$$250 \times 64,000 =$$

$$16,000,000 =$$



المادة:



السنة:

## السؤال 42:

عدد الوثائق المطروحة على الاكتتاب العام:

= عدد الوثائق الإجمالية - عدد الوثائق غير القابلة للاسترداد

$$= 64,000 - 320,000$$

$$= 256,000 \text{ وثيقة}$$

## السؤال 42:

عدد الوثائق المكتتب بها:

$$= 1.5 \times 256,000$$

$$= 384,000 \text{ وثيقة}$$

## السؤال 44:

الفرق بين مصاريف الإصدار الفعلية والمحصلة يرحل إلى الاحتياطي ويبلغ:

$$= 550,000 - 768,000$$

$$= 218,000$$

## السؤال 45:

ح/المندوب	
16,000,000 المؤسسين	32,000,000 المساهمين (رد الزيادة)
64,000 وثيقة $\times$ 250	
96,000,000 المساهمين	550,000 مصاريف إصدار مدفوعة
384,000 وثيقة $\times$ 250	
768,000 مصاريف إصدار محصلة	

وتخصيصه لـ

7

معهد نور الشام

ح/المندوب	
80,218,000 رصيد مدين	
112,768,000	112,768,000

## نهاية الملحق الرابع ...

معهد نور الشام: دورات تخصصية لحافة المواد

خدمة للخدمات الطلابية

2240301/0940783078

١٨٦

2139460/098829245

